الإثنين 14 أيلول 2020
العدد 4147 السنة الخامسة عشرة
Lundi 14 Septembre 2020 n°4147 15ème année

24 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال
ترقيع النموذج بمزيد من الهجرة

● **الأمجد سلامة**
إثارة الشبهات بـ«الإقتصاد النقدي»

● **كمال ديب**
بعد التطبيع الخليجي
أي شركاء نريد لاقتصادنا؟

باريس أمام الاختبار: التوافق أو الانفجار السياسي

لا حكومة اليوم
[2_3]

الدولة للبقاعيين: موتوا بفقركم!
[4]

(رامح حمية)

تقرير

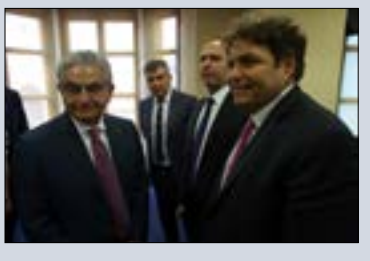

جمعية المصارف:
نريد أملاك الدولة

5

قضية

الانفلونزا الموسمية
اللقاح لـ«المحظيين»

6

فلسطين

الرياض والدوحة تحاصران السلطة
ارجعوا الى تل أبيب!

8

قضية اليوم

الثنائي الشيعي لن يوافق على حكومة أمر واقع
باريس أمام الاختبار: التوافق أو الانفجار السياسي

إبراهيم الأمين

التعقيدات التي تحيط بعملية تأليف الحكومة ليست مستغربة. وعدم الاستغراب مردّه الى طريقة عمل الرئيس المكلف مصطفى أديب ورعاته المباشرين، المحليين منهم والخارجيين. يكفي أن تستمع الى صغيرهم يقول «لا أحد يقدر على منع تشكيل الحكومة ومواجهة العالم»، حتى تفهم خلفية البحث في حجم الحكومة وتوزيع الحقائب وحتى اختيار الأسماء.

المشكلة لا تتصل حصراً بالحسابات الخاصة بالقوى المحلية، بل أيضاً بالعقلية التي تسيطر على عقل المستعمر الفرنسي الذي يبدو أنه «داخ» بالهمروجة التي رافقت زيارتي إيمانويل ماكرون للبنان. الكارثة تكتمل إذا ظن الفرنسيون أن مواقع التواصل الاجتماعي والضخ الإعلامي يعبّران عن حقيقة الوقائع الجديدة في لبنان. ولكن، من المهم هنا لفت الانتباه الى ان الفرنسيين ليسوا كلهم على هذا المنوال. كما في كل بلد وفي كل إدارة، هناك العاقل

> نادي رؤساء الحكومة يمنح نفسه شرعية دستورية وبرلمانية وسياسية ويتصرف كما لو ان الحكم بيده وحده

> تواصل الفرنسيون مع القوى المحتجّة على مسار التأليف ثم طلبوا من اديب التريث

الذي يعرف المعطيات، ويعرف الفرق بين «الخبرية» و«المعلومة».

اليوم يقف الجميع عند سؤال وحيد: هل يحمل مصطفى أديب تشكيلته الى الرئيس ميشال عون على قاعدة «وقعها بلا نقاش»؟

بعيداً عن كل كلام منمّق، فإن نادي رؤساء الحكومة السابقين اعتبر أن التفاهم على خروج لائحة المرشحين لرئاسة الحكومة من عنده، يعني أنه المرجعية الحاكمة لكل رئيس حكومة من الآن فصاعداً. لكنّ الاجتهاد هنا لا يتعلق بعرض أسماء المرشحين وحسب، بل بآلية العمل. ولذلك، يتصرف الرؤساء فؤاد السنيورة ونجيب ميقاتي وسعد الحريري على أساس أنهم أمام فرصة نادرة لفرض حكومة على تحالف التيار الوطني الحر وحزب الله وحركة أمل. وفي دفاتر السنيورة وميقاتي حسابات طويلة وعميقة ومعقدة مع عون ومع حزب الله. وهما، والى جانبهما الحريري، طوّقوا الرئيس المكلف منذ اليوم الأول، وأفهموه أنه أمام فرصة لم تتح لغيره، وهي أن يقوم بفرض شروطه (شروطهم)، وأن سيف الضغط الدولي على لبنان سيمنع الآخرين من الاعتراض. وصار هؤلاء يتحدثون عن العقوبات الأميركية أو الأوروبية على شخصيات لبنانية، باعتبارها السلاح الذي يوازن سلاح حزب الله، وأن الوصاية الفرنسية تعطّل الدور الإضافي الذي لعبه عون، بخلاف بقية رؤساء الجمهورية الذين وصلوا الى بعبدا بعد اتفاق الطائف.

ولذلك فإن ميقاتي والسنيورة قالا مساء أمس إن أديب سيحمل تشكيلته الى عون ويضعها أمامه، وإن الأخير سيوقّعها، وإن كل ما يقدر عليه بري وباسيل وحزب الله هو الاعتراض ببيانات... «وانتهى الأمر».

المشكلة هنا لم تعد تخصّ الرئيس المكلف (ليس معروفاً من هو فريقه، من يساعده ومن يستشيره... إلخ)، بل تخص الفريق السياسي المحلي والخارجي الذي يفترض أن حكومته تمثل فرصة لتحقيق انقلاب سياسي كبير في البلاد، وأن لبنان ليس أمامه أي فرصة للنقاش. وإذا أراد الحصول على مساعدات مالية من العالم، فليس له الحق في التعامل مع تركيبة الحكومة كما كان يجري سابقاً.

أصحاب وجهة النظر هذه، قالوا إنه يمكن اللجوء الى تشكيلة حكومية من نوع جديد. يعني أن تكون حكومة مصغرة من 14 وزيراً، بحيث يفرض على بعض الوزراء تولّي أكثر من حقيبة. ويمكن عندها أن يحتفظ رئيس الحكومة نفسه بحقائب حساسة، ويوكل أمر إدارتها إلى مساعدين تقنيين. وتعمل هذه العقلية على أساس اختيار شخصيات قد لا تكون معروفة للناس. ويجري الحديث عن سبعة من الوزراء من الذين يعيشون في الخارج ويزورون لبنان في العطل والمناسبات الاجتماعية. والحجة أن هؤلاء لديهم سيرة ذاتية اختصاصية، وأنه سيكون من الصعب إخضاعهم لتأثيرات القوى المحلية، وأن يتم تحييد الحقائب الخدماتية الأبرز، مثل المالية والاتصالات والطاقة والأشغال العامة، بينما يجري اختيار «هامشيين» لوزارتي الدفاع والخارجية بما يشير الى أنه ليس لديهما عمل جدي. كل ذلك على قاعدة أن الذين يتم اختيارهم، لن يمثلوا استفزازاً للقوى الرئيسية في البلاد. وسيكون أمامهم جدول أعمال محصور بمهام الحكومة لا غير، وليس لهم أي طموحات سياسية أو صلات تدفعهم إلى أن يكونوا في حضن القوى السياسية.

الفرنسيون ليسوا بعيدين عن هذه المناخات. لكن الإشكالية بدأت مباشرة بعد تكليف أديب، إذ بينما تطلّب أمر تكليفه إجراء الاتصالات والمشاورات والحصول على موافقة القوى البارزة في المجلس النيابي، فإن العكس هو قاعدة العمل الآن. بمعنى أن من يقف خلف أديب يعتبر أنه لا داعي لمشاورة أحد في أمر التأليف، وأن من الأفضل أن تبتعد القوى السياسية عن الحكومة أصلاً. ولذلك، نصح الفريق ذاته الرئيس المكلف بعدم التشاور مع الآخرين. فقرر هو الاستجابة، وعقد اجتماعات كانت على شكل علاقات عامة، لكنه ليس مضطراً إلى محاورتهم في أمر الحكومة.

بعد مرور نحو عشرة أيام على تكليف أديب، توصل الرئيس عون ومعه الرئيس بري كما حزب الله وباسيل الى نتيجة مفادها أن هناك من يريد فرض حكومة أمر واقع، وينتزع موافقتهم من دون نقاش. وخشية الوصول الى صدام مباشر، بعث هؤلاء برسائل متنوعة الى الرئيس المكلف، لكن الأخير لم يكن على الخط. وفجأة خرجت العقوبات الاميركية على الوزيرين السابقين علي حسن خليل ويوسف فنيانوس، مع تهديد صريح بوضع آخرين مقرّبين من الرئيس عون على لائحة العقوبات. وتبين أن نقاشاً حال دون وضع اسم الوزير السابق سليم جريصاتي على اللائحة، وجرى التعامل مع هذه الخطوة على أنها رسالة الى هذه القوى، وان عليها التعجيل في تأليف الحكومة وإلا فالعقوبات المباشرة.

الرئيس عون، كما الرئيس بري وحزب الله، وجدوا ان من المناسب لفت انتباه الجهة التي تلعب دور الوصاية الى أن هناك مشكلة قد تتفاقم وقد تعرقل كل المبادرة الفرنسية. وبناءً عليه، كانت زيارة اللواء عباس ابراهيم الى باريس، وهو يمكن أن يزورها مجدداً خلال الأيام القليلة المقبلة، بعدما انتقل إليها أمس النائب السابق وليد جنبلاط، وحيث يقيم هناك كثيرون من المتعاطين بالشأن اللبناني من لبنانيين وغير لبنانيين أيضاً.

زيارة إبراهيم لباريس كان هدفها إبلاغ الجانب الفرنسي، من خلال قناة رئيس المخابرات الخارجية برنارد إيميه، أن هناك مشكلة قائمة، وأنها قد تتحول الى مشكلة أكبر إذا لم يبادر الفرنسيون الى تدارك الأمر. وبحسب ما هو متداول، فإن نتيجة الزيارة الأولى كانت في تولي الفرنسيين التواصل مباشرة مع القوى المحتجّة، ومحاولة الوقوف على رأيها لمناقشته مع أديب نفسه، وسرت معلومة مفادها أن باريس «طلبت من أديب التريث».

عملياً، الفرنسيون كانوا يهتمون بمعرفة تفاصيل كثيرة. ويبدو أنهم سمعوا كلاماً مباشراً يتعلق باصل المبادرة ودورهم في هذه المرحلة، ويمكن تلخيص الرسالة الواضحة لهم بالآتي:

أولاً: لقد قررتم المبادرة في لبنان بعدم ممانعة أميركية، وحيادية سلبية لعواصم عربية أساسية. لكنكم دخلتم بيروت هذه المرة بتسهيلات من قوى لبنانية أساسية وبدعم عواصم إقليمية. وإذا كنتم تشعرون بأنه يمكنكم القيام بأمر ما وحدكم، من دون الأخذ بالاعتبار الحسابات الجديدة في لبنان والمنطقة، فهذا يهدّد ليس مبادرتكم فحسب، بل مجمل دوركم، ومن المفيد الانتباه الى أن ما تقومون به في لبنان اليوم، قد يمثل آخر فرصة لكم في المنطقة.

ثانياً: إن التسهيلات التي حصلتم عليها بشأن البرنامج الزمني وبشأن اختياركم لرئيس الحكومة المكلف، كان من باب الايجابية، لكن ذلك لا يعني أن لديكم التفويض للقيام بكل ما ترونه مناسباً لكم أو لمصلحة حلفاء لكم في لبنان على حساب الآخرين. وبالتالي، فإن الإجماع الذي حصل حول المبادرة وحول التكليف صالحيات استثنائية من المجلس النيابي رغماً عنه، كل ذلك يحتاج الى أكثر من انقلاب سياسي في البلاد، وعلى فرنسا الاستعداد لتحمل مسؤولية مثل هذه الامور.

(هيثم الموسوي)

جرت عليه العادة يوم كان لغالبية قواه تمثيلهم المباشر داخل الحكومة. حتى الآن، لا يظهر أن هناك عنجر ودمشق والزبداني، لكن قد نصل الى هذه المرحلة. عندما ينقل زوار باريس معلومات فيها شيء من التناقض بين ما يقوله مسؤولو المخابرات الخارجية وما يقوله مَن يُعرف بمسؤول ملف لبنان في الرئاسة الفرنسية وما يقوله السفير في بيروت، والذي يريد إنجازاً ما قبل مغادرته الى مكان عمل آخر، فإن هذه التناقضات قد لا تكون واقعية بقدر ما تمثل الدور الفرنسي غير المكتمل إزاء الازمة اللبنانية. الأكيد أن اللبنانيين صاروا ينقلون كل ساعة روايات متعارضة حول موقف باريس من هذه القضية او تلك. طبعاً لن يمر وقت طويل قبل أن يصبح عندنا مَن هم من «جماعة السفارة» او «جماعة إيميه» او «جماعة إيمانويل بون»، هذا عدا عن لبنانيين يعيشون في باريس أو سبق لهم أن عاشوا طويلاً في باريس، ويعرضون خدماتهم على السياسيين اللبنانيين لأجل ترتيب لقاءات أو اتصالات لهم في العاصمة الفرنسية... إنها سوق رائجة بقوة عند اللبنانيين، ومن المفيد التعرف على النسخة الاوروبية منها الآن.

المهم أن الساعات المقبلة ستفرض على الفرنسيين تحمل المسؤولية عن سياق المبادرة التي يقودونها. إما حكومة تحظى بإجماع كبير كما هي حال تكليف رئيسها، وبالتالي ستكون هناك مشاركة كاملة في عملية التأليف، أو حكومة أمر واقع لا تتمثل فيها قوى أساسية لها تمثيلها الطائفي ولها موقعها السياسي الكبير ايضاً.

من بين الأمور التي جرت مناقشتها في اليومين الماضيين، بما في ذلك مع الفرنسيين، أن المطلب الذي يرفعه حزب الله وحركة أمل بشأن تسمية وزير المالية، أخذ بُعداً جديداً بعد العقوبات الاميركية، ويبدو أن الموقف سيكون أكثر تشدداً حيال فكرة أن تتم تسمية وزير بالنيابة عنهما. وبمعزل عن خلفية الموقف لدى الطرفين، وعن كل النقاش الدائر في البلاد، فمن المفيد معرفة واقع أن الثنائي الشيعي يتصرف على أساس أنه «مستهدف هذه المرة بأكثر من السابق، وأن الهدف كان ولا يزال هو رأس المقاومة، وهو ما دفع بمطلعين الى الكشف عن احتمال من اثنين:

إما أن يرفض الرئيس عون تشكيلة أديب المفروضة وبالتالي لا يكون التأليف، وساعتها يبرر عون والتيار الوطني موقفهما بعدم الرغبة بالمشاركة في حكومة يرفضها الثنائي الشيعي، وإما أن يقبل عون بالتشكيلة رامياً بالمشكلة الى حضن المجلس النيابي، وفي هذه الحالة، يفكر الثنائي في مقاطعة الجلسة النيابية، فلا يترأس الرئيس بري جلسة مناقشة البيان الوزاري، ولا يحضر نواب حركة أمل وحزب الله الجلسة.

وفي كل حالة من الحالتين، سيكون الفرنسيون أمام اختبار لبنان الجديد، لا لبنان الكبير الذي انتجوه على شاكلة الذين يشكون منهم اليوم، وحيث لا أمل بالقيام من جديد!

الفرنسية. وبالتالي، فإن الاعتقاد بأنه يمكن فرض حكومة على رئيس الجمهورية أو على المجلس النيابي ومن ثم السعي الى تجاوز رئاسة الجمهورية وفق الطريقة التي اعتمدت مع الرئيس السابق أميل لحود، أو السعي الى انتزاع صلاحيات استثنائية من المجلس النيابي رغماً عنه، كل ذلك يحتاج الى أكثر من انقلاب سياسي في البلاد، وعلى فرنسا الاستعداد لتحمل مسؤولية مثل هذه الامور.

المفاجأة والمبادرة

الجانب الفرنسي يعلم جيداً الكثير من هذه المعطيات. وهو يدرك أن الأمر لا يتعلق بشكليات مثل التي اقترحها أحدهم، بأن يعقد أديب اجتماعات سريعة مع ممثلي القوى كافة، وخصوصاً باسيل وحركة أمل وحزب الله، ثم يعود ويطرح تشكيلته، بل إن الأمر يتعلق بالدور الحقيقي للحكومة المقبلة. وإن فكرة تمرير تشكيلة من الاسماء التي يراد إقناع اللبنانيين بأنها مستقلة عن القوى السياسية لكنها مختارة من قبل عواصم الاستعمار، سيحوّل هؤلاء الى عملاء في نظر قسم كبير من الناس، وسيجري التعامل معهم على هذا الاساس. وبالتالي، فإن المجلس النيابي لن يكون حيادياً كما

لا حكومة اليوم

حتى ساعة متأخرة من ليل أمس، كانت المعلومات تشير إلى أن الحكومة الجديدة لن تُبصر النور اليوم. وطوال النهار، سرت «خبريات» تشير الى ان الفرنسيين سمعوا موقفاً من رئيس الجمهورية العماد ميشال عون يقول فيه انه مستعد لتوقيع مراسيم التأليف، حتى ولو لم يكن موافقاً على التركيبة، لأنه لا يريد أن يظهر بمظهر المعرقل للمبادرة الفرنسية. لكن هذه الخطوة، تبدو مندرجة في سياق فكرة يروج لها نادي رؤساء الحكومات السابقين، بأن «المهم الآن هو توقيع عون على مراسيم تشكيل الحكومة، ومن بعدها سيكتشف حزب الله وحلفاؤه انهم امام امر واقع جديد، حتى ولو لم تنل الحكومة الثقة، وان مجرد تولي الحكومة المؤلفة مهمة تصريف الأعمال فهذا انجاز كبير سيفرض وقائعه على الجميع».

لكن دوائر القصر الجمهوري كانت تُبلغ المراجعين بأن عون لم يكن موافقاً على التأليف، لسبب بديهي وهو انه لا يعرف شيئاً عن التشكيلة التي سيحملها إليه الرئيس المكلف مصطفى أديب اليوم. فعون لا يعرف بعد عدد المقاعد فيها، ولا اسم أي مرشح للتوزير، ولا توزيع الحقائب... فضلاً عن أن ما يُشاع عن أسماء المرشحين للتوزير يوحي بأنهم أشخاص مجهولون، وينبغي درس سيرهم الذاتية. والأكيد، بحسب المصادر، أنه لن يُصدر مرسوم تأليف الحكومة اليوم، بل سيدرس ما سيقدّمه الرئيس المكلّف أولاً، قبل اتخاذ القرار المناسب.

وأشارت مصادر معنية بالمفاوضات الى ان الجانب الفرنسي تدخّل ناصحاً أديب بالتريث، وانه من المرجّح أن يغيّر الأخير من أسلوب تشاوره مع الكتل النيابية، وهو ما ظهر في اتصاله أمس برئيس تكتل لبنان القوي جبران باسيل. وبحسب المصادر، فإن موقف الرئيس نبيه بري أمس، بعد الرسالة التي حملها المدير العام للأمن العام اللواء عباس ابراهيم إلى باريس الخميس الماضي، والاتصالات التي أجراها النائب السابق وليد جنبلاط مع الفرنسيين الذين تواصلوا مع الرئيس سعد الحريري وحزب الله وبري، لمست باريس خطورة الإقدام على خطوة في الفراغ تحت عنوان «حكومة أمر واقع». وبحسب المصادر، فإن بري الذي أصدر بياناً قال فيه: «أبلغنا رئيس الحكومة المكلف من عندياتنا ومن تلقائنا عدم رغبتنا بالمشاركة على هذه الاسس في الحكومة»، كان يعبّر عن موقف واضح بمقاطعة شيعية للحكومة. «وعون الأكثر إدراكاً لمعنى مقاطعة طائفة بكامل نوابها لحكومة ما، مشاركة ومنحاً للثقة، لن يمرر حكومة تغلّب». ورغم أن عون سيكون «محرجاً» مع الفرنسيين، في ظل تأكيد عدد من المحيطين به أن المبادرة الفرنسية هي الفرصة الاخيرة لإنقاذ العهد، إلا أن مقرّبين منه يجزمون بأن حكومة الأمر الواقع لن تُبصر النور، سواء بعدم صدور مراسيم تأليفها، أو بعدم منحها الثقة لأنها ستكون «مناقضة للميثاقية» التي لطالما نادى رئيس الجمهورية باحترامها. وتؤكد المصادر أن تكتل لبنان القوي لن يمنح الثقة لحكومة بقاطعها ويرفض منحها الثقة جميع نواب طائفة، لأسباب عديدة، أبرزها أن حكومة مماثلة تعني «عزل مكوّن طائفي، وسيفتح الباب امام توترات داخلية على كافة المستويات».

ولفتت المصادر إلى أن بري أبلغ موقفه للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الذي اتصل به، علماً بأن لقاءه برئيس تيار المستقبل السبت كان سيئاً. فالحريري تصرّف بصفته أحد طبّاخي الحكومة، ورفض أن يكون لبري أي دور في تسمية أي من الوزراء، مقدّماً نفسه كضمانة لاختيار وزراء لا يستفزون الثنائي. وقد اعتبر بري هذا الاداء في مشاورات التأليف «شديد الخطورة»، كونه يفرض أعرافاً لم تعهدها الجمهورية سابقاً. ولفتت المصادر إلى ان رؤساء الحكومات السابقون الذي يرفضون أي مشاركة في التأليف سبق أن عرضوا ثلاثة أسماء على الكتل النيابية والسياسية لاختيار أحدها في مشاورات تكليف رئيس للحكومة، لكنهم يرفضون ذلك اليوم رغم أن هذه الكتل هي التي ستمنح الحكومة الثقة.

(الأخبار)

أربعة شهداء للجيش في البداوي

أربعة شهداء للجيش اللبناني سقطوا أمس أثناء مداهمة قوة عسكرية شقة في منطقة البداوي لتوقيف أحد المشتبه به، «خلية كفتون» التي قتلت الشهر الماضي ثلاثة من أبناء البلدة الواقعة في قضاء الكورة. وفي التفاصيل أن القوة المداهمة من الجيش أوقفت المشتبه فيه عبد الرحمن الرز أمام المبنى الذي يقيم فيه، ولدى توجه أربعة عناصر الى شقته لتفتيشها، رمى شخصان كانا داخل الشقة قنبلة ما أدى الى استشهاد العناصر الأربعة. وقالت مصادر أمنية إن المشتبه فيهما يُعتقد أنهما خالد التلاوي وأحمد أنس، الرأسان المدبران لجريمة كفتون، وقد تمكنا من الفرار بعد الاستيلاء على إحدى السيارات المارة بقوة السلاح. وتردد لاحقاً أن الاستخبارات تمكنت من تحديد مكان التلاوي في البداوي وكانت تحاصره حتى وقت متأخر من الليل، وأنه يهدد بتفجير نفسه.

وبحسب المصادر فإن الرز، وهو من ذوي السوابق الإرهابية وثامن مشتبه فيه توقفه استخبارات الجيش خلال أسبوع، يشتبه في تأمينه سلاحاً لأفراد الخلية.

هل بدأ باسيل «رحلة التمايز» عن حزب الله؟

ميسم رزق

مواقف رئيس تكتّل «لبنان القوي» النائب جبران باسيل، كما أعلنها في مؤتمره الصحافي أمس، تبدو أقرب إلى مدّ جسور مع الخارج أكثر منها رسائل داخلية، وتتضمن نقطتين تحملان جديداً وتطرحان أسئلة عما خلفهما من متغيّرات، خصوصاً أن النقاط الأخرى، كما فصّلها باسيل ليست، عادية، وإنما تأكيد على النقطتين المفصليتين: أولاهما «المداورة في الحكومة»، وثانيها «ملف ترسيم الحدود وتحييد لبنان».

مواقف باسيل استرعت انتباه جهات عدة، وجدت في ما قاله اشارات «تمايُز» عن حزب الله هي الاولى من نوعها. وعزا هؤلاء موقف باسيل الى تعرضه لضغوط وتهويل العقوبات الأميركية، لا سيما بعد فرضها على اثنين من حلفاء الحزب، الوزيرين علي حسن خليل ويوسف فنيانوس.

و«النقزة» التي ظهرت ربما مردها الى كون باسيل اطلّع مواقف من ملف المداورة في الحقائب الحكومية او ترسيم الحدود او مواقف فصائل المقاومة الفلسطينية، في وقت يعتبر حزب الله بأن انقلاباً سياسياً يُحضّر ضده، لا سيما في موضوع الحكومة التي سعت الولايات المتحدة منذ انتفاضة 17 تشرين الى إخراجه منها وعزله داخلياً. ولا يفصل الحزب موضوع «سلب» وزارة المالية من الطائفة الشيعية عن مسار الإنقلاب الذي تريده واشنطن، وهذا ما دفع الى السؤال: كيف يعلن باسيل موقفه الذي جاء فيه «نحن مع المداورة، وإذا حصلت طائفة على وزارة عدّة مرّات، بما فيها هذه المرّة، فهذا لا يخلق عرفاً. العرف يكون بقبول الجميع، والدستور واضح بعدم تكريس وزارة لطائفة. أمّا اذا كان الهدف هو تكريس التوقيع الثالث فهذه مثالثة ونحن نرفضها حتماً».

تلقّف باسيل موقف البطريرك الماروني بشارة الراعي حول حياد لبنان، بعدّ الحملة السياسية للبطريرك ضد حزب الله. صحيح أنه رحّل الحديث به كونه «بحاجة إلى حوار وتفاهم داخلي»، لكنه سجّل موقفاً متقدماً عبّر فيه عن «عدم تحمّل اللبنانيين تبعات مشاكل الغير التي وصلت إلى حدّها الأقصى»، ولم يتأخر في تناول مشاركة الحزب في سوريا، فقدّر بأن الحزب يفكر «بالعودة من هناك، وأن على اللبنانيين حلفاء الحزب، الوزيرين علي حسن خليل ويوسف فنيانوس.

الحياد الذي ذكره باسيل وضعه في إطار «الشقّ السياسي لمبادرة»، لها أيضاً شقّ إقتصادي متعلّق «بترسيم الحدود» فاصلاً بين «حقوق لبنان وسيادته وبين مصلحة البلد». فاعتبر أن «من مصلحة البلد الإستعجال في انهاء هذا الملف من دون مزايدات» في موقف فسر على انه رسالة الى الرئيس نبيه بري. ما استدعى ردّاً من عضو كتلة التنمية والتحرير النائب قاسم هاشم الذي غرّد بأن «ترسيم الحدود لا يقف عند حدود المصلحة بل هو من المبادىء والثوابت الوطنية والتمسك بكل ذرة تراب محتلة». يأتي كلام باسيل في عز ربط الثنائي، حزب الله وحركة أمل، موضوع العقوبات بالضغط الذي تمارسه الولايات المتحدة على لبنان لتحصيل تنازلات في ملف ترسيم الحدود، وبعد فترة من لقاءات جمعته مع السفيرة الأميركية في بيروت دوروثي شيا، وعدّ خلالها بلعب دور إيجابي، رغم معرفته بتبعات الترسيم وفق ما تريده واشنطن وما تطمح إليه إسرائيل، كما حساسية المقاومة تجاه هذا الملف.

بمعزل عن النقاط الأخرى التي ذكرها باسيل في ما يتعلّق بالمبادرة الفرنسية، وتصويبه في اتجاه تيار المستقبل والقوات اللبنانية، يبقى ما ذُكر سابقاً هو أكثر ما تلقفه فريق 8 آذار من المؤتمر. من هنا، تنطلق مصادر في هذا الفريق للحديث أولاً عن موضوع الحكومة وعمّا إذا كانت العقوبات التي تلوّح بها واشنطن ستدفع التيار الوطني الحرّ لترجمة أقوال باسيل إلى أفعال. فهل يقبل الأخير ويغطي حكومة لا يشارك فيها الثنائي الشيعي في ظلّ الإصرار على عدم إعطائهما وزارة المالية؟ وهل يعمد رئيس الجمهورية العماد ميشال عون الى توقيع مرسوم تشكيلة حكومة الأمر الواقع ورمي الكرة بين يدي الثنائي، من باب تجنيبه شخصياً مسؤولية إسقاط المبادرة الفرنسية؟

على الغلاف

الدولة للبقاعيين: موتوا بفقركم!

يكاد لا يمر يوم، بقاعاً، من دون اشتباك مسلح او جريمة قتل او عملية سلب. فيما سرقة السيارات صارت خبزاً يومياً لأهالي المنطقة، مع بروز «ظواهر» جديدة مثل القتل بغاية سرقة محاصيل زراعية او رؤوس من الماشية. يجري ذلك كله وسط غياب تام ومقصود - ولا يخلو من التورّط - للأجهزة الأمنية والقضائية التي تبدو المنطقة وأهلها في أسفل سلم اهتماماتها

(رامح حمية)

وفيق قانصوه

قبل أسابيع اندلعت اشتباكات عنيفة في إحدى البلدات البقاعية استخدمت فيها أسلحة خفيفة ومتوسطة، وأدّت الى سجن الأهالي ساعات في بيوتهم، قبل أن يصلهم، صبيحة اليوم التالي، بيان عبر مواقع التواصل الاجتماعي يعتذر عن «الازعاج» الذي تسبّب به «الشجار» الذي وقع بين شبان من عائلتين!

هذا نوع من «الشجارات» التي تحدث يومياً في البقاع وفق «سيناريو» واحد تقريباً: إشكال فردي يتطور الى اشتباك مسلح يستمر ساعات، واتصالات موازية تنجح في التوصل الى «وقف لاطلاق النار»، قبل أن تصل ملالات الجيش تتويجاً للمشهد... ليستفيق الأهالي في اليوم التالي إلى أعمالهم ومواصلة يومياتهم الاعتيادية، وكأن لا اشتباك وقع ولا دولة موجودة.

من الانصاف القول إن هذا النوع من الأحداث يكاد يتحول جزءاً من «الفرادة» اللبنانية. إشكالات مماثلة تحدث في كل مكان: في بعض بلدات الجنوب، وفي الشمال وضاحية بيروت الجنوبية وخلدة، وأخيراً في الطريق الجديدة. في كل من هذه المناطق زعران يتحكمون بحياة الناس وعصابات وفرض خوّات وتجارة مخدرات، وفقر وعوز وانتشار للسلاح. لكن «العلامة الفارقة» في البقاع تبقى دائماً الغياب التام للأجهزة الأمنية أو حتى تواطؤ بعضها.

ليس الفقر والاهمال وغياب الخدمات ولا انتشار السلاح والتصفيات الثأرية أموراً طارئة على البقاع. هذه عمرها من عمر «لبنان الكبير». لكن عوامل عدة ساهمت في السنوات الأخيرة في تفاقمها جميعاً وتسببها في انفلات أمني ليس من المستحيل ضبطه متى ما توافر القرار لدى الأجهزة الأمنية. انتشار التكفيريين على الحدود الشرقية، قبل عام 2017، أدى الى انتشار أوسع للسلاح، ونفض الغبار عن تشكيلات عسكرية عائلية وعشائرية صعب ضبطها بعد معارك تحرير الجرود، وخلّفت «فائض قوة» يجري «تنفيسه» بين العائلات والعشائر وحتى داخل العائلة الواحدة والعشيرة الواحدة. جاءت الأزمة الاقتصادية لتزيد الطين بلة في منطقة تطحن البطالة شبابها، وكان معدل الأُسَر الواقعة تحت خط الفقر فيها يبلغ 35% قبل الأزمة الاقتصادية الأخيرة.

يشير رئيس بلدية بقاعي إلى «ظواهر» جديدة تؤكد «الارتباط الوثيق بين ضيق الحال وبين جرائم لم نعهدها من قبل». فـ«تاريخياً»، المنطقة «موصومة بزراعة المخدرات أو سرقة السيارات او الخطف من أجل فدية، وهذه كلها مستمرة والى تزايد. لكن، قلّما سمعنا عن قتل شخص لسرقة سيارته، فيما شهدنا الاسبوع الماضي جريمتين ذهب ضحيتهما مزارع وراع لسرقة محصول من البصل وبعض رؤوس الغنم، ناهيك عن ظاهرة مستجدّة تتمثّل في غارات ليلية على مخيمات لنازحين سوريين في قرى بقاعية كثيرة للسطو على الغلّة اليومية لهؤلاء بعد عودتهم من أعمالهم».

ليس الوضع الاقتصادي تبريراً، لكن «الفقير مشكلو قريب». والفقر، هنا، من «نوع جديد» لم يعهده البقاعيون سابقاً. صحيح أنهم، تاريخياً، «ينقّون» على الحرمان والاهمال وغياب الخدمات. لكن بعض أوجه المشكلة «الوجودية» اليوم يتمثّل، على سبيل المثال، في أن سعر البرغل والحليب، المكوّنين الرئيسيين للكشك وهو المادة الغذائية الرئيسية في كل بيت بقاعي، ارتفع أربعة أضعاف. قس على ذلك أسعار

> كثر من ضباط وعناصر المخابرات في البقاع يتقاضون مخصصات شهرية من أحد كبار تجّار المخدّرات

بقية المواد الغذائية، يقول رئيس البلدية ساخراً، «وبيطلع معك انو إذا راح قتيل كرمى لبعض أكياس البصل، فقد تحصل مجزرة بسبب الحامض، مثلاً، الذي يصل سعر الكيلو منه الى 10 آلاف ليرة... وربما تقع حرب أهلية مع اقتراب الشتاء في حال صح الحديث عن رفع الدعم عن المحروقات ومازوت التدفئة»، فيما لم يلمس أحد من الأساس أثراً لـ«السلة الغذائية المدعومة»، ولا أي حركة لمصلحة حماية المستهلك في منطقة تزيد أسعار المواد الغذائية في دكاكينها على أسعارها في كبريات الاستهلاكيات في بيروت.

غياب الدولة لا يقتصر على وزارتي الاقتصاد والزراعة (ووزيرها بقاعي بالمناسبة)، بل يشمل أيضاً أجهزتها القضائية والأمنية. يحدث، مثلاً، أن تشتعل إحدى البلدات بالرصاص والقذائف الصاروخية ابتهاجاً بإطلاق قاتل في جريمة موصوفة من دون أن يقدم أي جهاز أمني على اعتقال أي من مطلقي النار، ومن دون أن يُفهم كيف أطلق القضاء سراح «المحتفى به» أساساً. (وحتى لا يُفهم أن في الأمر «غطاء سياسياً»، تجدر الاشارة الى أن الضحية ينتمي الى أحد أكبر الأحزاب في المنطقة). بهذا يصبح «الفلتان مسؤولية الدولة أساساً وكل أجهزتها الأمنية مقصرة. وأي حديث عن غطاء سياسي ذريعة لتبرير كسل هذه الأجهزة»، بحسب نائب زحلة سيزار معلوف، مؤكداً أنه «في كم أزعر، وهم معروفون للأجهزة جميعاً. لكن هذه إما غائبة أو متواطئة او ما بدها تشتغل أساساً. قادة الأجهزة الأمنية في البقاع هم المسؤولون. والمسؤولون الأرفع منهم يتحمّلون أيضاً المسؤولية».

ليس البقاعي خارجاً على القانون بالسليقة، ولا مخالفاً بالفطرة. والدليل؟ يجيب المعلوف: «ما في أشطر من المعلومات والاستقصاء والمخافر عندما يكبسون مزارعاً يعمل على تعزيل بئر ماء أو مواطناً يبني كم قرميدة، والناس يلتزمون، ومن يخالف منهم يفعل تحت جنح الظلام خوفاً من الأجهزة الأمنية. لكن هذه الأجهزة، نفسها، عندما يقع أي إشكال ويجري التواصل مع أي مخفر يأتي الرد باللازمة نفسها: ما في عنا آلية»!

«في العادة عندما يقع اشتباك يرفض الجيش التدخل قبل وقف النار، وعندها تخبز بالأفراح. اللي ضرب ضرب واللي هرب هرب»، يقول رئيس البلدية البقاعي، مضيفاً أن عناصر مخابرات الجيش «في كل البقاع باتوا مدجّنين. غالبيتهم العظمى تقبض من المطلوبين الذين يُبلّغون أولاً بأول قبل تحرك أي دورية». وفق مصدر أمني، «كثر من ضباط وعناصر مكاتب المخابرات في البقاع يتقاضون مخصصات شهرية من واحد من كبار تجّار المخدّرات. قبل أكثر من عام كان معظم المطلوبين قد وصلوا الى سوريا قبل أن تتحرّك سيارات المكافحة من بيروت لدهمهم»! وهذا أمر تعرفه قيادة الجيش جيداً، وتؤكد مصادر أمنية أنها في صدد إجراء «نفضة»، في غضون شهرين، لتغيير معظم رؤساء مكاتب البقاع وضباطها وعناصرها. أما في ما يتعلق بشعبة المعلومات، فقد بات واضحاً أن هناك قراراً لديها، «لأسباب سياسية على الأرجح»، بعدم العمل في المنطقة، اللهم إلا في حالات نادرة، علماً أن عناصر الشعبة «أقل فساداً» وأكثر قدرة على الحركة وعلى تنفيذ «عمليات دقيقة». لذلك، «كل نقطة دم تسقط يتحمل مسؤوليتها قائد الجيش وقادة الاجهزة الامنية على اختلافها»، يقول المفتي الشيخ عباس زغيب.

المصدر الأمني يؤكد أن فرض الأمن في البقاع ليس مستحيلاً. إذ أن «العديد كاف ويمكن البدء بتشكيل غرفة عمليات مشتركة مع رقم للطوارئ ودوريات سريعة الحركة بدل الحواجز الثابتة التي يحفظها المطلوبون ويعرفون طرق الالتفاف عليها، والتي لا عمل لها الا عرقلة سير المتوجهين الى قراهم نهاية الأسبوع أو العائدين منها». باختصار، المطلوب أن يكون الأمن في البقاع أولوية لدى الدولة ورؤساء أجهزتها الأمنية، على ملاحقة الآبار وأعمال البناء والمقالع والكسارات (إن كانت هذه وظيفتها أساساً)، وعلى «إقفال المصانع بحجة تلويث الليطاني فيما مجارير القصر الجمهوري وساحة النجمة والسراي الحكومي تصبّ في البحر»، بحسب المعلوف. حتى ذلك الحين تبقى الدولة كمن يقول للبقاعيين: موتوا بفقركم.

تقرير

انتخابات القومي: أنصار حردان يفوزون على حردان

ليا القزي

ليس النائب أسعد حردان، «أيّا كان» في الحزب السوري القومي الاجتماعي. هو الرجل «القوي» الذي كان يُمسك بمفاصل القرار، ويوجّه دفّة القيادة. «لا يُفتى وأسعد في الحزب». هكذا كان الأمين ورئيس الحزب السابق ورئيس المجلس الأعلى «يُتّهم» من قبل قوميين، صنّفوا أنفسهم في موقع المُعارضين لـ«نهجه». أسلوب عمله داخلياً أسهم في تثبيت هذه النظرية، التي عادت «وانقلبت» عليه. فحردان أصرّ، على تنظيم انتخابات للمجلس الأعلى، مُتجاوزاً النصّ الدستوري الذي يوجب عقد المؤتمر العام (تمّ تأجيله حتّى أيار 2021) للحزب قبل الانتخابات (راجع «الأخبار»، العدد السابق). نُظّم الاستحقاق يوم أمس في ضهور الشوير... فحلّ حردان في المرتبة ما قبل الأخيرة مع 278 صوتاً، مُتقدماً فقط على بدري حجل الذي نال 276 صوتاً. ساعده في النجاح أنّ الفريق الرابح رشّح 16 شخصاً من أصل 17 مُرشحاً، في خطوة فُهم منها ترك المقعد الأخير شاغراً ليفوز به «قائدهم السابق». ما حصل «جذري وليس أمراً عابراً ويجب التروّي في مقاربته»، على حدّ وصف أحد الأُمناء المعارضين لحردان. التوقّف عند نتائج 13 أيلول، لا يقتصر على ما حصده حردان. فمرّة جديدة، يُقدّم الحزب القومي نموذجاً في العمل الحزبي، ويُظهر «حيوية» واندفاعاً وقدرة مؤسساتية على إعادة إنتاج القيادة بطريقة يفتقدها معظم الأحزاب العاملة في لبنان.

من أصل 1025 أميناً يحقّ لهم الاقتراع، حضر 532، خطّ الفوز مُحدّد بالحصول على النصف زائداً واحداً من الأصوات. الرقم المُتدني للمشاركين يعود إلى سببين: الظروف الصحية التي منعت قوميين في الاغتراب من القدوم، وحملة المقاطعة التي دعا إليها المُعارضون لـ«عدم دستورية الانتخابات». فكانت ساحة المنافسة مقسومة بين فريقين، كانا قبل أشهر يُشكّلان حلفاً داخلياً واحداً. أربعة من القوميين وضعوا «إجرْ» في لائحة و«إجرْ» في اللائحة الثانية، فاعتُبروا مُرشحي الفريقين: عامر التلّ (حلّ في المرتبة الأولى ونال 489 صوتاً)، اياد معلوف، محمود أبو خليل، ربيع بنات. فاز الأربعة، وإضافةً إليهم (وإلى حردان وحجل) نجح كلّ من: حسّان صقر، خالد الحافظ، معتز رعدية، حافظ يعقوب، سمير ملحم، أسعد خبّاز، عبد الله الراشد، حسام العسراوي، محمد عواد، خليل خير الله، وسام قانصو.

تؤكّد أوساط الأعضاء الفائزين أنّ «هذا ليس انقلاباً على الأمين أسعد. بالعكس، دوره الحزبي وخبرته محفوظان ولا سيّما أنّنا مُقبلون على اعتماد نهج جديد، نُريد أن يكون حردان إلى جانبنا». فالعنوان في المرحلة المُقبلة سيكون «لمّ الشمل، وهناك فرصة لنعمل معاً، والمؤسسات قادرة على أن تحمل كلّ الآراء». الإيجابية التي يتحدّث بها الرابحون، لا تحجب «دلالة» أن يكون من فاز في الانتخابات على حردان هم المحسوبون عليه داخلياً، والأعضاء الذين كان يعتمد عليهم في كلّ المحطات الحزبية، وقد يكون من أبرزهم عميد الدفاع زياد معلوف، الذي يتولّى مهمة مُتقدمة على الجبهة في سوريا. الردّ يأتي بأنّه في السنوات السابقة، كان حردان «رئيساً وكنّا إلى جانبه انطلاقاً من هذا الموقع. ولكن كان هناك العديد من الملاحظات، وتحديداً حين قرّر حردان تزكية حنّا الناشف وفارس سعد لرئاسة الحزب. عبثاً حاولنا إقناعه بوجود خيارات أخرى». وحتى خلال مفاوضات ما قبل الانتخابات، «طرحنا وضع صيغة مُحدّثة وترشيح وجوه جديدة، على أن يكون هو الراعي أو الحَكم بيننا جميعاً. لم نرَ تجاوباً». الاستحقاق لم يكن مُوجّهاً ضدّ حردان بقدر ما كان أنّه «في ظلّ الأحداث في لبنان والمنطقة، الحزب القومي بحاجة إلى طريقة جديدة في الإدارة والعمل مع القوميين والجمهور. كلنا مُتفقون على الخيارات السياسية نفسها». خلافاً للسنوات السابقة، كانت مُشاركة مُنفذيات الاغتراب شبه معدومة. ومن الأردن لم يحضر سوى التلّ، أما من أتوا من الشام (الجمهورية العربية السورية) فأكثريتهم صوّتوا للائحة المُعارضة لحردان. تؤكد المصادر أنّ «هذه ليست رسالة سياسية، فموقف القيادة السورية كان عدم التدخل في هذه الانتخابات كما في سابقاتها». تفسير الأمر قد يكون له علاقة بـ«مَونة» زياد معلوف على المنفذيات في الشام، بسبب تردّده الدائم والدور الذي يلعبه منذ بداية الحرب السورية.

(هيثم الموسوي)

أعضاء المجلس الأعلى الـ17، سيجتمعون بعد أسبوعين لانتخاب رئيس المجلس الأعلى، وناموسه، والرئيس الجديد لـ«القومي». يرفض الرابحون الإفصاح عن الاسم المُتفق عليه لتولّي المناصب. النقطة الوحيدة المؤكدة هي أنّ مُخطّط حردان في تنظيم انتخابات تُعيد إنتاج سلطة برئاسته قد فشل. وقد أدّى قراره إلى مقاطعة نسبة كبيرة من القوميين للانتخابات، فكيف سيردون بعد نتائج أمس؟ صباح الثلاثاء سيعقدون اجتماعاً موسّعاً «يُصار خلاله إلى قراءة النتائج، وتحديد خارطة الطريق للمرحلة المقبلة». ثمة رأي بين المعارضين مُقتنع بأنّه «لا الانفتاح الكلّي من دون ضوابط أمر مرغوب به، ولا السلبية المُطلقة أيضاً، فمقاطعتنا كانت غايتها إيجابية لإنقاذ الحزب». القومي السوري الاجتماعي يُعاني من أزمة عميقة، «لا يحلّها عامل لوحده: لا الرابحون في انتخابات أمس، ولا عزل أسعد حردان يحلّها، ولا مقاطعة المعارضين المطلقة. من الضروري أن نلمّ شمل الحزب بأعضائه كافة، وأن تكون نتائج أمس بداية لإعادة بناء حزب النهضة».

تقرير

وفد جمعية المصارف في فرنسا: نُريد أملاك الدولة

> 1.1 مليار متر مربع من الممتلكات العقارية العامة، غير المُستخدمة أو «المُستخدمة بنحو غير فعّال»، تُريد المصارف «الاستيلاء» عليها للتعوّض خسائرها. الطلب ليس جديداً إلا أنّ أصحاب المصارف قرّروا هذه المرّة دقّ الأبواب الفرنسية ليحتموا بها في المرحلة المقبلة، على أساس أنّ الحكومة الجديدة «فرنسية»

على قاعدة أنّ فرنسا هي «حاملة العصا» فوق رؤوس المسؤولين اللبنانيين، ولاعبة دور الوصي على هذا الكيان، زار وفد من جمعية مصارف لبنان العاصمة الفرنسية باريس بين 9 و11 أيلول الجاري. الوفد المؤلّف من سليم صفير ووليد روفايل ونديم قصّار وأمين عواد وروجيه داغر ومكرم صادر، عقد لقاءات مع كلّ من السفير المُكلّف بمتابعة تنسيق الدعم الدولي للبنان بيار دوكان، ممثلين عن الخزانة الفرنسية، رئيسَي مجموعة الصداقة الفرنسية - اللبنانية في مجلسي النواب والشيوخ، ومساعد مدير مكتب وزير الخارجية. «زبدة» الزيارة هي تسويق المصرفيين «حقّهم» في الاستحواذ على أصول الدولة وممتلكاتها، ووضعها في صندوق. واقتراحهم الحصول على 1,1 مليار متر مربع من الممتلكات العقارية العامة «غير المُستخدمة من قبل الدولة، ولا تُعتبر استراتيجية». لَقِي وفد جمعية المصارف «طبطبة» له من قِبل الجانب الفرنسي. في وزارة الخزانة جاء الجواب أنّ «الصندوق فكرة جيّدة، استُخدمت سابقاً في إعادة إعمار بيروت، حين كان رفيق الحريري رئيساً للوزراء»، وقد فاتهم أنّ هذه «الفكرة الجيّدة» كانت فاتحة أزمة لبنان التي انفجرت عام 2019، بعد سنوات من تثبيت نموذج اقتصادي مُختصره أنّ ثروة الناس تركّزت بيد فئة صغيرة جدّاً، فأتى نمّو أرباحها غير المستحقة على حساب البنى التحتية والخدمات العامة ومستوى معيشة المواطنين.

في الاجتماعات الأربعة التي عقدها وفد «الجمعية»، لم يُقدّم الحاضرون جديداً سوى تكرار أكذوبة أنّ المصارف أسهمت في تطوير الاقتصاد اللبناني، وبأنّ الدولة هي التي تعثّرت في تسديد سندات الدين بالعملة الأجنبية (يوروبوندز) في آذار الماضي، وأنّ المشكلة سببها احتجاز أموال في مصرف لبنان، وأنّ اعتماد «الإنقاذ الداخلي - Bail in» (تحويل جزء من الودائع إلى أسهم في المصرف) قد «يؤدّي إلى نتائج عكسية، بسبب تعيين مديرين جدد للمصارف، مع تعيينات سياسية، نعرف مخاطرها»، كما قال أمين سرّ الجمعية، وليد روفايل.

يوم 10 أيلول، عُقد أول اجتماعات جمعية المصارف، مع السفير بيار دوكان. قدّم الوفد اللبناني خلال الاجتماع «صكّ البراءة» لدوكان، بأنّ المصارف تُحارب تمويل الإرهاب وتبييض الأموال، قبل أن يطرحوا مباشرةً رؤيتهم: «إنشاء صندوق للأصول قد يُساعد في الحلّ»، مُختبئين خلف وزير المال غازي وزني «الذي كان قد طرح وضع 1,1 مليار متر مربع من أملاك الدولة غير المُستخدمة». من جهته، قال دوكان إنّه يجب اتخاذ خطوات سريعة في أمور لها علاقة بالقطاع المصرفي: «وضع قانون لفرض ضوابط على حركة

> إعادة هيكلة الديون يجب أن تشمل الديون بالعملة المحلية والأجنبية

رأس المال، سعر صرف موحّد، برنامج مع صندوق النقد الدولي، تدقيق في حسابات مصرف لبنان يجب أن يبدأ سريعاً وإلا لبنان سيختفي، دمج المصارف لأنّ وجود 64 مصرفاً هو عدد كبير لبلد بحجم لبنان».

بعد ذلك، التقى الوفد مع الخزانة الفرنسية، قدّم سليم صفير في اللقاء عرضاً لـ«مساهمات» القطاع في إعادة إعمار لبنان بعد الحرب، من دون أن يتضمن العرض إجراءات المصارف غير القانونية بحقّ أموال المودعين المُستمرة حتى اليوم، وكيف بدّدتها كلاعب قمار لا يعرف حدوداً لإدمانه. ردّ نائب مدير الخزينة، برتراند دومون بوجوب الشروع في إصلاحات تسبق برنامجاً مع صندوق النقد الدولي، «تحديداً في قطاعات تعزيز القدرة التنافسية، الكهرباء، الجمارك، النقل... وإعادة هيكلة ديون القطاع العام، وهيكلة القطاع المصرفي». وشدّد المسؤول الفرنسي على «توحيد أرقام الخسائر لمتابعة النقاشات»، لافتاً إلى أنّ جمعية المصارف «لاعب أساسي لانتعاش البلد». واتفق كلّ من نديم قصّار ووليد روفايل على أنّه «يُمكن للمصارف تحمّل تكلفة تعرّضها للديون الحكومية فقط وليس لديون المصرف المركزي»، مُطالبَين بتوزيع عادل للأعباء، وإنشاء صندوق لوضع أملاك الدولة غير المُستخدمة أو غير المُستخدمة بشكل فعّال. وقد ذكرا أنّ «المصارف تُقرض كثيراً القطاعات المُنتجة (110% من الناتج المحلي الإجمالي). المشكلة الرئيسية هي في أنّ الودائع مُجمدة في مصرف لبنان». قصّار وروفايل ينزعجان من «تشويه صورة المصارف»، فيما «الحكومة اللبنانية هي التي قرّرت التخلّف عن سداد الديون الخارجية في 9 آذار. وبرنامجها في 30 آذار كان يطرح شطب الديون، وكنّا سنفقد ثقة الاغتراب الذي لا يعود للاستثمار في لبنان». وأضافا أنّه لم تنخرط كلّ المصارف في الهندسات المالية، «الزبون استفاد عبر أسعار الفائدة المرتفعة، والمصارف وظّفت الهامش المُخصص لها في رأسمالها، قبل أن تتأثّر اليوم سلباً بتخلّف الحكومة عن سداد ديونها».

الاجتماع الأخير عقده وفد جمعية المصارف مع مساعد مدير مكتب وزير الخارجية الفرنسية، إيمانويل بويزيه - جوفين. بدأ سليم صفير الحديث بـ«وشاية» حكومة حسّان دياب التي قرّرت عدم سداد ديون 9 آذار «رغم أنّ المصرف المركزي كان يملك 32 مليار دولار، و15 مليار دولار من الذهب، واستثمارات خارجية ما بين 3 و5 مليارات دولار... ووضعت الحكومة خطّة من دون استشارتنا أو استشارة مصرف لبنان». وبعد الإشادة بفرنسا «التي يعتبرها لبنانيون كثرٌ وطناً ثانياً لهم»، أعلن وليد روفايل أنّ المصارف «لا تُمانع في المزيد من التدقيق في حساباتها، لأنّه من دون الشفافية لا تستطيع المصارف أن تستمر»، مُضيفاً أنّ الحاجة هي لخطة تُشبه الخطة التي قدمتها المصارف في 20 أيار... والإصلاحات في القطاع العام. ردّ مساعد مدير مكتب وزير الخارجية بتكرار ما قاله المسؤولون الفرنسيون الآخرون، مُضيفاً أنّ «إعادة هيكلة الديون يجب أن تشمل الديون بالعملة المحلية والأجنبية. لا يوجد شيطنة للقطاع المصرفي، ولكن يجب أن يكون فعّالاً، ومُساهمة المصارف في حلّ الأزمة يجب أن تكون جزءاً من إجراءات مقبولة سياسياً واجتماعياً».

وفي تعليقهما على تعميم مصرف لبنان الرقم 154، اعتبر نديم قصّار ووليد روفايل أنّ زيادة رساميل المصارف لو تمّت «يجب أن لا تواجه خطر إزالتها في أي برنامج حكومي. أما عن «حثّ» المودعين الذين هرّبوا أموالهم على إعادة 15% منها، «فقد طرحنا أسئلة حول قانونية هذا الطلب»، في حين أنّ مكرم صادر قال إنّ «المبالغ المُنتظر استعادتها من خلال هذه الإجراءات، ستكون أدنى بكثير من المتوقع».

(الأخبار)

قضية

الإنفلونزا الموسمية
اللقاحات لـ«المحظيين» فقط!

رحيله دندش

بعد شهرٍ من الآن، يبدأ موسم الإنفلونزا. صحيح أنه ليس حدثاً جديداً، لكنه هذا العام يحمل معه خطورة زائدة لتزامنه مع انتشار فيروس كورونا (كوفيد ـ 19). أزمة هذا العام أن القطاع الصحّي لن يكون قادراً على استيعاب الأعداد الكبيرة التي ستكون بحاجة إلى الاستشفاء، ما يهدّد بكارثة صحية ستُترجم بارتفاع حالات الوفيات. فالإنفلونزا، كما الكورونا، قد يحتاج المصاب بها في بعض الأحيان لغرفة عناية فائقة وجهاز تنفّس، وهو ما يصعب توفره في تلك اللحظات الحاسمة. أما وجه الشبه الآخر، فهو التسبب بالوفاة، إذ تشير التقديرات في لبنان إلى أن هناك سنوياً ما يقارب 290 وفاة بالإنفلونزا بين كبار السن (ممن هم فوق الـ74 عاماً).

> 210 آلاف جرعة من اللقاح فيما المطلوب الحصول على مليونين و600 ألف!

لـ«خصوصية» المرحلة، أوصت منظّمة الصحة العالمية بتناول اللقاح هذا العام، خصوصاً أنه يشكل عامل حماية. توصية لم تملّ المنظمة من تكرارها، كون الإصابة بالفيروسين معاً - الإنفلونزا والكورونا - قد تشكّل خطراً كبيراً يهدّد حياة الفئات الأكثر هشاشة، وبالتالي يسهم في ارتفاع أعداد الوفيات.

رئيس مركز أبحاث الأمراض الجرثومية والمعدية في المركز الطبّي في الجامعة الأميركيّة في بيروت الدكتور غسان دبيبو أكّد أن «اللقاح ضروري لتشابه عوارض الإنفلونزا الموسمية والكوفيد، فهو على الأقل يساهم في تخفيف الضغط على القطاع الاستشفائي». وشدّد على أنّ «من المفترض أن يتناول الجميع هذا اللقاح ، خصوصاً الأطفال ومن يعانون من مشاكل مناعية وأمراض السكري والضغط على أنه يكون ذلك بإشراف الطبيب لتحديد ما إذا كان المريض مستعداً لتناوله أم لا».

هو حاجة ملحّة. هذا ما يقوله الأطباء. ولكن كيف يمكن توفير تلك الحاجة في لبنان خصوصاً في ظلّ الأوضاع الراهنة؟ اليوم، يوقن كثير من العاملين في هذا القطاع أن ما سيتوفر للبنان من لقاحات «لن يكون كافياً»، هذا ما يقوله نقيب الصيادلة غسان الأمين نظراً إلى كثافة الطلب العالمي عليه. صحيح أن مستوردي الأدوية - من الشركات الخاصة - طلبوا منذ أيلول من العام الماضي حصة من اللقاحات، إلّا أنه «لو أردنا أعداداً كافية لكان لزاماً على لبنان التقدم بالطلب مبكراً من السنة الماضية لحجز حصتنا في أسواق الشراء العالمية للقاح الإنفلونزا». والسبب؟ لأن «إنتاج اللقاح يختلف عن أي سلعة في العالم، وهو يخضع لطلب مسبق للفئات الأكثر عرضة لخطر ظهور مضاعفات من أطفال وحوامل ومسنّين ومن يعانون من أمراض قلبية أو رئوية مزمنة ومشاكل مناعية والعاملين الصحيين، فهؤلاء وحدهم يصل عددهم إلى مليونين و600 ألف».

(هيثم الموسوي)

لا «بد» للدولة في هذا القطاع، الأمر هنا متروك للقطاع الخاص وعلاقاته. أما لماذا؟ تجيب حمادة بأن «اللقاح ليس في روزنامة وزارة الصحة، واتكالنا على القطاع الخاص يتأتى من عدم قدرتنا على شراء اللقاحات بسبب عدم توفر الأموال». مع ذلك، تسعى وزارة الصحة هذا العام لتأمين اللقاح «كهبات من الدول والشركات المانحة، لتقديمها للفئات الأكثر عرضة لمضاعفات الإنفلونزا». أما بالنسبة إلى سعر اللقاح فقد حدّدته منظمة اليونسيف بـ 5,5 دولار «لكن في لبنان لا أحد يعرف كيف سيسعّر الدولار !»، تقول حمادة. مع ذلك، يطمئن الأمين إلى أن «لا تلاعب بالأسعار»، مشيراً إلى أن اللقاح يسعّر عادة بـ 5 أو 6 آلاف ليرة «ولا خوف من المضاربات ولا الغلاء ولا التلاعب بالأسعار، عندها يصبح الصيدلاني عرضة للتحقيق». لكن، ثمة خوف لدى الأمين من تقنين الكميات، إذ أن «الوكيل سيمنح لكل صيدلية وحدة أو اثنتين من جُرَع اللّقاح».

ماذا يفعل من لا يتوفر له الحظّ في تناول اللقاح؟ «الكمامة ثم الكمامة ثم الكمامة»، هذا ما تقوله حمادة، فهي تحمي من الأمراض التنفسية التي تنتقل بواسطة الرذاذ ولمس الوجه بيد ملوثة. وفي هذا الإطار، تؤكد أن «الأساليب نفسها المعتمدة للوقاية من كورونا كغسل اليدين ولبس الكمامة يجب أن تكون معتمدة للحماية من الإنفلونزا الموسمية». أضف إلى ذلك «ضرورة الإكثار من شرب السوائل واعتماد نظام غذائي صحي يرفع من مناعة الجسم وقدرته على التصدّي للفيروسات وتحملها من دون مضاعفات».

أردنا أعداداً كافية لكان لزاماً على لبنان التقدم بالطلب مبكراً من السنة الماضية لحجز حصتنا في أسواق الشراء العالمية للقاح الإنفلونزا». والسبب؟ لأن «إنتاج اللقاح يختلف عن أي سلعة في العالم، وهو يخضع لطلب مسبق للفئات الأكثر عرضة لخطر ظهور مضاعفات من أطفال وحوامل ومسنّين ومن يعانون من أمراض قلبية أو رئوية مزمنة ومشاكل مناعية والعاملين الصحيين، على ما تقول مديرة البرنامج الوطني للتلقيح رندة حمادة، مشيرة إلى أن القطاع الخاص «مَن لهذا العام ما يقارب 210 آلاف جرعة من اللقاح، وهي كمية لن تسدّ حاجاتنا الحقيقية». وأوضحت: «إذا أردنا طلب اللقاح للفئات الأكثر عرضة لخطر ظهور مضاعفات من أطفال وحوامل ومسنّين ومن يعانون من أمراض قلبية أو رئوية مزمنة ومشاكل مناعية والعاملين الصحيين، فهؤلاء وحدهم يصل عددهم إلى مليونين و600 ألف».

لا «بد» للدولة في هذا القطاع، الأمر هنا متروك للقطاع الخاص وعلاقاته. أما لماذا؟ تجيب حمادة بأن «اللقاح ليس في روزنامة وزارة الصحة، واتكالنا على القطاع الخاص يتأتى من عدم قدرتنا على شراء اللقاحات بسبب عدم توفر الأموال». مع ذلك، تسعى وزارة الصحة هذا العام لتأمين اللقاح «كهبات من الدول والشركات المانحة، لتقديمها للفئات الأكثر عرضة لمضاعفات الإنفلونزا». أما بالنسبة إلى سعر اللقاح فقد حدّدته منظمة اليونسيف بـ 5,5 دولار «لكن في لبنان لا أحد يعرف كيف سيسعّر الدولار !»، تقول حمادة. مع ذلك، يطمئن الأمين إلى أن «لا تلاعب بالأسعار»، مشيراً إلى أن اللقاح يسعّر عادة بـ 5 أو 6 آلاف ليرة «ولا خوف من المضاربات ولا الغلاء ولا التلاعب بالأسعار، عندها يصبح الصيدلاني عرضة للتحقيق». لكن، ثمة خوف لدى الأمين من تقنين الكميات، إذ أن «الوكيل سيمنح لكل صيدلية وحدة أو اثنتين من جُرَع اللّقاح».

ماذا يفعل من لا يتوفر له الحظّ في تناول اللقاح؟ «الكمامة ثم الكمامة ثم الكمامة»، هذا ما تقوله حمادة، فهي تحمي من الأمراض التنفسية التي تنتقل بواسطة الرذاذ ولمس الوجه بيد ملوثة. وفي هذا الإطار، تؤكد أن «الأساليب نفسها المعتمدة للوقاية من كورونا كغسل اليدين ولبس الكمامة يجب أن تكون معتمدة للحماية من الإنفلونزا الموسمية». أضف إلى ذلك «ضرورة الإكثار من شرب السوائل واعتماد نظام غذائي صحي يرفع من مناعة الجسم وقدرته على التصدّي للفيروسات وتحملها من دون مضاعفات».

مقالة

اتركوا المدارس... إلى التعليم المنزليّ!

نعمه نعمه*

استوقفني، أخيراً، إعلان على مواقع التواصل الاجتماعي لعائلة تبحث عن معلمة لثلاثة أولاد في الصفّ الثاني أساسي، لأربع ساعات يومياً براتب مليونَي ليرة في الشهر، ما يدفع الى التساؤل: ما حاجة عائلة كهذه إلى مدرسة تقتصّ منها أقساطاً تتعدّى الـ 20 مليون ليرة، إلى المصاريف الأخرى كالنقل والقرطاسية وغيرهما، فيما يمكنها تأمين تعليم آمن وكفؤ وشخصي للأولاد الثلاثة بأقلّ من ذلك بكثير؟

ومعلوم أن تعليم المرحلة الابتدائية يستوجب كفاءة تعليمية يحصل عليها المتخرّجون من كليات التربية في الجامعة اللبنانية والجامعات الخاصة، وتؤهّلهم للقيام بالمهمة بمساعدة معلم لمواد اللغة العربية. وراتب مليونَي ليرة شهرياً هو راتب عادل لأربع ساعات عمل (حسب سلسلة الرتب والرواتب الجديدة مع الدرجات الست). ويحصل التلامذة، وفق ذلك، على تعليم حضوري كامل مع تدابير صحية مناسبة في زمن كورونا وراحة نفسية للأولاد والأهل، وطبعاً نتائج تعليمية أفضل من خلال التعليم المركّز على عدد قليل من التلامذة. فالحصة التي تتطلب 45 دقيقة لشعبة تضمّ بين 20 و35 تلميذاً، لا تحتاج إلى أكثر من 20 دقيقة مع عدد قليل منهم.

بحسابات بسيطة، يستفيد الأولاد أضعاف استفادتهم من التعلّم في المدرسة، ويكونون محميّين إلى أقصى حدود من الإصابات الصحية، وتتفوق نتائجهم الدراسية على أقرانهم في المدارس، كما أن الوقت المستهلك للانتقال إلى المدرسة ومنها يصبح وقت راحة ويقلص حال التوتر والتعب في المنزل ويتحول إلى وقت ولعب وإبداع، والمعلم الذي صُرف من عمله يجد بديلاً مؤقتاً أو دائماً.

وبما أن قوانيننا لا تسمح بالتعليم المنزلي، وبالتالي يتحمّل الأهل المسؤولية القانونية لعدم تسجيل أولادهم في المدارس. لذلك، ولتفادي هذه الإشكالية، يمكن للأهل تسجيل أولادهم في المدرسة الرسمية حتى لو امتنعوا عن الحضور، وامتناع الأهل عن إرسال أولادهم الى المدرسة عندما تتهدّدهم مخاطر صحية أو أمنية، كما هي الحال اليوم مع كورونا، حق لهم لا جدال فيه. وعندما يحين الوقت لامتحانهم في المدرسة سيتفوقون حتماً وتكون المدرسة ملزمة بترفيعهم. ولا قانون أو سلطة يمكنها سلب الأهل الحق في حماية أولادهم والامتناع عن إرسالهم إلى المدرسة في ظل الجائحة، فالأهل والأطفال محميون بشرعة حقوق الطفل التي تسمو فوق القانون المحلي. ولكن ينقصنا قانون يسمح بالتعليم المنزلي الذي يحتاج إلى ضوابط مثل التقييم والمستوى والترفيع، وهو قانون يمكن وضعه بسهولة، لو كانت

> التعليم المنزلي يحتاج إلى تشريع لتأمين الاستقرار الوظيفي للمعلّمين

لدينا لجنة تربية نيابية تسعى لمصلحة الأهل والتلامذة وليس لمصلحة المدارس الخاصة كما تفعل رئيسة لجنة التربية النيابية بهية الحريري (التي تملك عدداً من المدارس الكبيرة)، وغيرها من النواب الذين تربطهم مصالح مع شبكات المدارس الخاصة التابعة للطوائف وأحزابها.

وفي وقت صُرف آلاف المعلمين من وظائفهم، ويُسجّل انخفاض حاد في نسبة التسجيل (في المدارس الكاثوليكية، مثلاً، اقتصرت النسبة حتى اليوم على 20 إلى 25% من التلامذة رغم قرار عدم زيادة الأقساط)، تشهد وزارة التربية ومراكزها في المحافظات زحمة طلبات نقل من التعليم الخاص إلى الرسمي، في حين لم تقرر نسبة كبيرة من الأهالي تسجيل أولادها في المدارس الخاصة لضبابية الوضع على المستويين الصحّي والمالي. وبالتالي، فإن تراجع نسبة التسجيل سيضطر المدارس الخاصة إلى صرف أعداد إضافية من المعلمين أو إشهار إفلاسها أو الإغلاق، وسيخسر مزيد من المعلمين وظائفهم أو الثبات الوظيفي، وسيعجزون عن تقاضي تعويضاتهم كاملة (الدرجات الست) وربما كل تعويضاتهم بسبب التعثر المتوقّع في صندوق تعويضات أفراد الهيئة التعليمية في المدارس الخاصة. ولدى بحثهم عن عمل خارج إطار المؤسسة التعليمية الخاصة لن يمكنهم الانتساب الى الصندوق وسيخسرون ضمانهم الصحي عدا راتب فصل الصيف.

وبما أن التعليم المنزلي خارج المؤسسة التعليمية لن تكون للمعلّم أي تقديمات اجتماعية أو صحية إذا لم تجد نقابة المعلمين حلاً على المستوى التشريعي والقانوني، إذ أن تشريع التعليم المنزلي الذي يتضمّن حق المعلمين في الاستفادة من صندوق التعويضات والضمان الصحي يحمي الحقوق الاجتماعية والاقتصادية لهذه الفئة ويؤمّن جزءاً من الاستقرار الوظيفي وضمان الشيخوخة.

من أهم واجبات الدولة حماية حقوق المواطنين الاقتصادية والاجتماعية والصحية، لكننا أمام عصابات وكارتيلات تسعى لمصّ دم الناس. فالأهل ملزَمون بتسجيل أولادهم في المدارس الخاصة لأن خياراتهم البديلة غير ذات كفاءة، و المعلّم ملزَم بأن يفقد جزءاً من حقوقه لأن التشريع تحكمه كارتيلات ومصالح نفعية وليس الخدمة العامة، فيدفع ثمنه المعلم من جنى عمره. وتجري عرقلة الحلول البديلة لأن مصالح الكارتيلات والسياسيين وأرباب الطوائف تتهدد وتنخفض أرباحها.

لتكن بيوتنا مدارس، فالأهل يحتاجون إلى المعلمين وبالعكس، خارج النظم البالية. وللطرفين الحق في الحياة وحرية الاختيار. وآن الأوان للناس لأن يجدوا حلولاً بأنفسهم وأخذ المبادرة لإنقاذ حياتهم وحياة أولادهم.

التعليم المنزلي هو أحد الحلول. اختاروه رغم أنف السلطة السياسية، فأنتم لا تخالفون القانون بل تدافعون عن مستقبل أبنائكم ومستقبل البلاد. وهذا حق للناس في القانون والشرائع الدولية.

*باحث في التربية والفنون

تقرير

«المركز التربوي»: تقليص المناهج إلى النصف

فاتن الحاج

هذا الأسبوع سيكون حاسماً في ما يخصّ إقرار مشروع تقليص الدروس والمحاور في المناهج التعليمية، وبتّ مصير الكتاب الرسمي الرقمي والتدريب. هذا ما أكّده لـ«الأخبار» رئيس المركز التربوي للبحوث والإنماء بالتكليف جورج نهرا، مشيراً الى أنه رفع، نهاية الأسبوع الماضي، مشروع التقليص في كل المواد إلى وزير التربية طارق المجذوب للمصادقة عليه قبل نشره على الموقع الإلكتروني.

وبحسب نهرا، يقضي التقليص بخفض عدد أسابيع التعليم من الصف الأول أساسي حتى الثانوية العامة، من 26 أسبوعاً إلى 13 - 15 أسبوعاً، أي النصف تقريباً، عبر حذف المسائل غير المتصلة بشكل وثيق بالحياة اليومية للتلميذ وتلك التي ليس لها صفة التسلسل مع الصف الأعلى، نافياً أن يكون هناك توجه لإلغاء مواد دراسية بكاملها.

«تقصير» المناهج كان شبه منجز عندما تسلّم نهرا مهمات رئاسة المركز، لكن جرى تأخير تسليمه إلى الوزير، وقد أصررت على تسليمه خلال 3 أيام من عملي في الرئاسة بعد وضع اللمسات الأخيرة عليه»، مشيراً إلى أنه سيجري تدريب الأساتذة على تقليص المناهج، علماً بأن الرئيسة السابقة للمركز ندى عويجان أكدت سابقاً أنّ «المركز هو صاحب التوجّه بالتقليص، والتأخير سببه الوزير».

أما في ما يتعلق بالكتاب الرقمي، فقد بات في مراحله الأخيرة، إذ بدأ مكتب التجهيزات التربوية الذي يرأسه نهرا بإنجازه منذ كانت عويجان في رئاسة المركز، وسيكون على شكل e-book يتسنّى للجميع تنزيله مجاناً. وأوضح نهرا أنه سيجري استخدام Microsoft teams كأداة جرى تدريب الأساتذة عليها في التعلم عن بعد. ولفت إلى أن هناك عدة منصات يمكن أن يستخدمها المركز للموارد الرقمية مثل moodle و d-space، ويمكن

> يجري العمل على منصّة المركز بدلاً من شراء منصّة بملايين الدولارات

تفعيلها بدلاً من شراء منصة بملايين الدولارات، علماً بأن منصات المركز كلّفت أموالاً ولم تستخدم، وسيكون هناك دور للأساتذة والمدربين لإنتاج موارد ملائمة للمنهج وللطلاب. ويتابع مكتب الإعداد والتدريب دورات تدريبية للأساتذة على الموارد الرقمية والتعليم عن بعد والدعم النفسي والاجتماعي للأهل والطلاب والإداريين.

وبالنسبة إلى الكتاب المدرسي الورقي، قال نهرا «إننا نحتاج إلى إذن من الوزير لعقد تلزيم بالتراضي بعد فشل المناقصة مرتين بسبب تدني سعر الليرة مقابل الدولار. وسنعقد هذا الأسبوع جلسات طارئة لمناقشة كيفية متابعة الموضوع فيما لو تالفت حكومة جديدة، وبالتالي العمل للحصول على دعم مصرف لبنان للورق والحبر والكرتون. الأمر ليس بهذه السهولة ومطلوب قرار من الحكومة».

ولكن، كيف سيتأمن التعليم الحضوري فيما لو لم يحصل ذلك؟ بدا نهرا مراهناً على تأمين جهاز كومبيوتر لكل تلميذ لاستخدام e-book في الصف! وهو أمر لا يبدو واقعياً حتى الآن، فالأجهزة لم تؤمّن بعد رغم طلبات الاستغاثة المتكررة من الوزير للجهات المانحة، كما أن العودة إلى الصفوف لا تصطدم بالكتاب المدرسي فحسب، بل إن صناديق المدارس الرسمية فارغة وغير قادرة على شراء المستلزمات الضرورية لتسيير العام الدراسي.

على خطّ آخر، علمت «الأخبار» أن عويجان أرفقت الدعوى التي رفعتها أمام مجلس شورى الدولة ضد إقالتها من رئاسة المركز بطلب طعن برئاسة نهرا، وينتظر أن يصدر قرار المجلس في الملف نهاية أيلول الجاري.

كورونا

1327 إصابة خلال نهاية الأسبوع!

راجانا حميّة

قبل أسبوعين تقريباً، منح وزير الصحة العامة، حمد حسن، المستشفيات الخاصة خمسة أيام لتحزم أمرها بتقاسم عبء فيروس كورونا مع المستشفيات الحكومية. انتهت المهلة، ولم تستجب الأخيرة، ما دفع بحسن إلى الإعلان عن نية وزارة الصحة التشهير بأسماء المستشفيات التي تمتنع عن استقبال المصابين أو المشتبه في إصابتهم. ولكن، قبل تنفيذ «التهديد»، استعمل الوزير «الخروطوشة الأخيرة»، داعياً المستشفيات للمرة الأخيرة الى أخذ «القرار الجري» والخروج من الحسابات الضيقة خلال ثلاثة أو أربعة أيام». بعدها، لا حسابات أخرى لدى وزارة الصحة. هذا ما أكده حسن، أول من أمس، خلال زيارته لمستشفى قانا الحكومي. من هناك، أطلق آخر الدعوات للمستشفيات الخاصة إلى الالتحاق بالمواجهة ضد الفيروس.

إلى تلك الدعوة، أعلن حسن أن الوضع يفترض أن «يجتمع الكل «واقعي وموجود». ولأجل ذلك، بدأت الوزارة خطتها لمرافقة الموجة الثانية، وخصوصاً لناحية استحداث أقسام خاصة للمصابين بالفيروس في المستشفيات، إضافة إلى زيادة عدد الأسرة. وفي هذا الإطار، لفت إلى أن الوزارة «زادت 20 سريراً في مستشفى طرابلس الحكومي ووضعنا خطة لمستشفى المنية الحكومي ليصبح فقط لحالات الكورونا». إضافة إلى «إنشاء مستشفى ميداني لطرابلس وآخر لصور، وافتتاح قسم للكورونا في مستشفى الهرمل الحكومي». وفي الجنوب، من المفترض أن تزيد الوزارة «10 أسرة في مستشفى النبطية الحكومي و6 أسرة إضافية في مستشفى بنت جبيل».

ليس بعيداً عن التحدي الذي أعلنه حسن، بدأت البلاد تسير . بخطى ثابتة . نحو الموجة الثانية، مع تسجيل أعداد كبيرة من الإصابات، فما بين أول من أمس وأمس، سجل عداد كورونا 1327 إصابة (686 أول من أمس و641 أمس)، ليرتفع بذلك العدد الإجمالي للإصابات إلى 15 ألفاً و976.

حتى الآن، لا تزال طرابلس تتذر بالأسوأ، مسجّلة «أرقاماً قياسية» في أعداد الإصابات. وخلال شهر واحد فقط، سجلت المدينة أعداداً كبيرة لم تسجلها طوال ستة أشهر من عمر الفيروس. وفي هذا الإطار، تبين الأرقام أنه خلال شهر واحد حتى 19 من آب الماضي، كان عدد المصابين يبلغ 414 إصابة، ثم 1222 إصابة في الرابع من والهرمل، إذ سجل القضاء أمس 87 إصابة، من بينها 72 إصابة بين عناصر قوات اليونيفل، ليرتفع العدد الإجمالي للإصابات في القضاء إلى 696.

وفي 12 حالة وفاة. وبهذه الأرقام، يصبح المعدل الإجمالي للإصابات 15 ألفاً و976.

إزاء هذا الواقع، خرج أمس رئيس بلدية طرابلس، رياض يمق، متهماً وزارة الصحة بالتقصير «تجاه المرضى الفقراء في طرابلس». وكان قد سبق يمق إلى الاتهام النائب فيصل كرامي الذي هاجم الوزير حسن، معتبراً أنه «لم ينفّذ ما وعد به».

إلى ذلك، يستعد قضاء صور لسيناريو شبيه بما يحصل في طرابلس وصيدا فيه 2096، وهو رقم من المتوقع أن تتجاوزه طرابلس بسهولة إذا ما استمر العدّاد على ما هو عليه.

فلسطين لم تستجب دول عربية خليجية لطلبات تقدّمت بها إليها السلطة الفلسطينية من أجل الاستحصال على فروض تتيح لرام الله توفير رواتب موظفيها. وعدت السلطة تلك الدول، بتسديد الفروض المطلوبة لدى استرجاعها أموال «المقاصة» من إسرائيل. لكن الرياض والدوحة اشترطتا على رام الله العدول عن «وقف التنسيق الأمني» الذي اعلنته منذ أشهر وتسلّم أموالها من تل أبيب!

رفض قطري - سعودي لإقراض السلطة
ارجعوا إلى تل أبيب!

إلى جانب تعطيل «شبكة الأمان» العربية، رفضت قطر والسعودية منح قروض مباشرة للسلطة (أ ف ب)

رام الله ـ **مي رضا**

«طلبت السلطة الفلسطينية قرضاً من دول عربية بقيمة مئة مليون دولار شهرياً، على أن يجري تسديده عندما تعيد إسرائيل تحويل أموال المقاصة (ضرائب للسلطة يجبيها الاحتلال) كاملةً. ولأسف لا إجابة». هذا ما أعلنه السفير الفلسطيني لدى القاهرة، دياب اللوح، للصحافة، قائلاً إن ذلك جاء بعدما لم تُطبّق «قرارات القمم العربية بتوفير شبكة أمان مالية تخدم السلطة بقيمة مئة مليون دولار شهرياً»، لافتاً إلى «(أننا) طلبنا من الدول العربية دعم موازنة دولة فلسطين، لكنهم لم يلتزموا بذلك». وتعيش السلطة أزمة مالية كبيرة جرّاء رفضها تسلّم «المقاصة» ناقصة منذ أيار/ مايو الماضي، ما يتسبب كلّ شهر في تأخر رواتب الموظفين ونقصانها. وبهذا، تُراكم لرام الله في جيب تل أبيب نحو 2,5 مليار شيكل (714 مليون دولار) عن أربعة أشهر، وفقاً للخبير الاقتصادي هيثم دراغمة. وتُشكّل هذه الأموال، ومعدّلها 200 مليون دولار شهرياً، قرابة 60% من إجمالي الإيرادات الفلسطينية العامة.

وكان وزير الشؤون المدنية في السلطة، حسين الشيخ، قد تَوجّه إلى الدوحة في الرابع والعشرين من الشهر الماضي لطلب قرض جديد. ووفق عضو اللجنتين «التنفيذية لمنظمة التحرير» و«المركزية لحركة فتح»، عزام الأحمد، كان الهدف من الزيارة «زيادة القرض الذي منحته قطر لفلسطين، وجدولة القرض القديم... لم يرد جواب نهائي على الطلب الفلسطيني حتى الآن». كما كشف الأحمد أن «الدول العربية رفضت إقراض السلطة، من غير المعقول غياب شبكة الأمان العربية. ومع ذلك طلبنا قروضاً (مباشرة) من دول عربية، ولم تستجب لنا». والجدير ذكره، هنا، أن قطر سبق أن قدّمت للسلطة 300 مليون دولار، منها 250 مليوناً على شكل قرض والباقي منحة (قارب على الانتهاء)، وذلك لمساعدة رام الله على تجاوز أزمتها المالية عام 2019، بعد حجز الاحتلال مخصّصات الأسرى والشهداء من عائدات الضرائب.

وسبق أن أقرّت «شبكة الأمان» في قمة عُقدت في مدينة سرت الليبية عام 2010، وهي تنصّ على دعم بمقدار مئة مليون شهرياً في حال حجز إسرائيل عائدات «المقاصة». ومذّاك، تتجدّد الدعوة إلى تفعيل تلك الشبكة في كلّ اجتماع لوزراء الخارجية أو المالية العرب، لبقتصر الالتزام بدعم السلطة على عدد قليل من الدول؛ من بينها الجزائر والسعودية، لكن حتى الأخيرة بادرت إلى إيقاف دعمها لرام الله منذ أوّل حديث عن «صفقة القرن». ومع أخذ التغيّرات الإقليمية، وخصوصاً منها حركة التطبيع المتسارعة، في الاعتبار، يرى مراقبون أن «شبكة الأمان» لن تُفعّل إلا بموافقة أميركية وبتوصية إسرائيلية. وحول إمكانية أن تتغيّر المواقف في شأن القروض، يعتقد مسؤول في رام الله (فضّل عدم ذكر اسمه) أن «الردّ سمعناه في قرار الجامعة العربية حين امتنعت عن إدانة التطبيع الإماراتي - الإسرائيلي».

في السياق، يقول مصدر في وزارة المالية في رام الله إن القرض الذي

> **الخيار الأخير أمام رام الله هو الاقتراض من البنك الدولي، وهو ما قد يجعله كلّ فلسطيني مديوناً**

طلبته السلطة من قطر والسعودية، كلٌّ على حدة، «مؤقت، حتى الخروج من الأزمة المالية»، مستدركاً: «هناك توجّه للحصول على قرض من البنك الدولي من 500 إلى 600 مليون دولار عن طريق رئيس الوزراء محمد اشتية وأصدقائه في الاتحاد الأوروبي». يضيف المصدر: «القرض من البنك الدولي سيكون كارثياً، فبموجبه يصير على كلّ فلسطيني جزء من الدين العام للسلطة، وخاصة مع غياب العدالة في توزيع هذه المبالغ». وفي شأن «المقاصة» التي ربّما تضطر السلطة إلى قبولها مُنقوصة بفعل انغلاق الأبواب العربية أمامها، يقول المصدر: «هناك وساطات، لكننا نرفض الابتزاز الإسرائيلي في رواتب الشهداء والأسرى واشتراط عودة التنسيق الأمني». ويستدرك: «ليس أمامنا سوى إسرائيل (أموال المقاصة)، بعض الشخصيات الفلسطينية لديها قنوات اتصال مع الجانب الإسرائيلي وأتوقّع أن تتسلّم السلطة المقاصة بعد شهرين، وسيكون صرفها بغطاء إنساني».

إلى ذلك الحين، «سيبقى وضع الرواتب كما هو: 50% من دون حسم القروض حتى تسلّم المقاصة... نتوقع أن يتدخل الاتحاد الأوروبي للحصول على دفعة من المقاصة»، يضيف المصدر نفسه. وما يفاقم المشكلة أن مجمل المنح والمساعدات والقروض غير العربية تراجعت بسبب انشغال العالم في مواجهة جائحة كورونا، ولذلك اضطرت السلطة إلى الاقتراض من البنوك خلال الأشهر الماضية لتتمكّن من دفع أنصاف الرواتب التي تبلغ فاتورتها الشهرية قرابة 600 مليون شيكل شهرياً (166 مليون دولار تقريباً) وفقاً للخبير الاقتصادي نصر عبد الكريم. وفي حسابات موقع متخصص، تدين الحكومة للموظفين العموميين بثلاثة أنصاف رواتب (أيار/ مايو، حزيران/ يونيو وتموز/ يوليو)، إضافة إلى راتب الشهر الماضي كاملاً.

العراق

السيستاني محذّراً من التقسيم: لإجراء الانتخابات المبكرة في موعدها

شكلاً ومضموناً، بدت مواقف المرجع الديني علي السيستاني، يُعيد استقباله أمس الممثلة الخاصة للأمين العام لـ«الأمم المتحدة» في العراق، جينين هينيس بلاسخارت، «لافتة» كما تصفها أوساط سياسية عديدة. اعتبرت «رسائل النجف تأسيسية وتحذيرية في آن واحد»

في الشكل، وفي إجراء نادر، عُرض مقطع مصوّر للسيستاني وهو يتحدّث إلى ضيوفه، علماً بأن فريقه الإعلامي عادةً ما يكتفي بنشر صورة واحدة لأيّ لقاء مماثل. وعُدّ هذا الإجراء، لدى البعض، رسالة طمأنة إلى جمهور السيستاني إلى صحة الرجل، في ظلّ الانتشار المهول لفيروس «كورونا» في العراق، وتعليق «المرجعية» مراسم صلاة الجمعة بفعل ذلك.

أما في المضمون، فقد ركّزت مواقف السيستاني، التي تأتي بعد صمت دام لأشهر عديدة منذ تسلّم مصطفى الكاظمي رئاسة الوزراء (مطلع أيار/ مايو الماضي)، على ثلاث نقاط:

1- إجراء الانتخابات التشريعية المبكرة في موعدها (حزيران/ يونيو 2021)

2- استعادة الدولة لهيبتها

3- منع التدخلات الأجنبية في شؤون الدولة

هذه المواقف تباينت الآراء إزاءها، بين مَن رأى فيها دعماً غير مباشر للكاظمي وقراراته، ومنحه الغطاء اللازم للمضيّ فيها، وبين مَن اعتبرها رسالة إلى رئيس الوزراء بأن «خطواته لم تكن على قدر التوقّعات»، وبأنه «مدعوٌ إلى إثبات أهليّته في الحكم». وما بين الرأيين، ترفض مصادر مطّلعة على أجواء النجف «الخوض في أيّ نقاشات تفسيرية أو توضيحية»، متحدّثة عن «مراقبة الأداء الحكومي، والاكتفاء بمواقف السيد».

في النقطة الأولى، أعرب السيستاني عن تمسّكه بطرحه الداعي إلى إجراء انتخابات تشريعية مبكرة، مع توفير شروطها، من «قانون عادل ومنصف النزاهة والشفافية في مختلف مراحل إجرائها، وبالتنسيق مع الدائرة المختصة بذلك في بعثة الأمم المتحدة». ووصف السيستاني الانتخابات المبكرة بـ«المسار السلمي الصحيح للخروج من المأزق الراهن... لأنها فرصة المواطنين في تجديد النظر في خياراتهم السياسية، والانتخاب بعيداً عن أيّ ضغط...»، في ما يستبطن تأسيساً لمرحلة ما بعد الانتخابات، بحسب الأوساط السياسية.

أما التحذير فقد جاء في قوله إن «المزيد من التأخير في إجراء الانتخابات أو إجرائها من دون توفير الشروط اللازمة لإنجاحها، وبحيث لا تكون نتائجها مقنعة لمعظم المواطنين، سيؤدي إلى تعميق مشاكل البلد والوصول إلى وضع يهدّد وحدته ومستقبل أبنائه، وسيُدم عليه جميع الأطراف المعنيّين الممسكين بزمام السلطة في الوقت الحاضر». موقف يبدو لافتاً فيه التحذير من مخاطر التقسيم، والتي تعود لتطلّ برأسها في ظلّ استمرار التعقيدات في العراق من دون أيّ حلول أو انفراجات، ووسط طروحات إقليمية تُتداول في الكواليس قوامها «تعديل الخارطة الجغرافية» لبعض الدول.

أما في النقطة الثانية، فقد دعا السيستاني الحكومة إلى الاستمرار والمضيّ بحزم وقوة «في الخطوات التي اتّخذتها في سبيل تطبيق العدالة الاجتماعية، والسيطرة على المنافذ الحدودية، وتحسين أداء القوات الأمنية، وفرض هيبة الدولة وسحب السلاح غير المرخّص فيه، وعدم السماح بتقسيم مناطق من البلد الى مقاطعات...»، مضيفاً أن «الحكومة مدعوّة أيضاً إلى اتخاذ خطوات جادّة واستثنائية لمكافحة الفساد، وفتح الملفات الكبرى في هذا الشأن بحسب الإجراءات القانونية... والكشف - أيضاً - عن كلّ مَن مارس أعمالاً إجرامية من قتل أو جرح أو غير ذلك بحقّ المتظاهرين أو القوات الأمنية أو المواطنين الأبرياء، أو قاموا بالاعتداء على الممتلكات العامة أو الخاصة، منذ بدء الحراك الشعبي المطالب بالإصلاح في العام الماضي، ولا سيما الجهات التي قامت بأعمال الخطف أو تقف وراء عمليات الاغتيال الأخيرة».

وفي تعليقه على تلك المواقف، جدّد الكاظمي التزام حكومته بإجراء الانتخابات المبكرة في موعدها، و«الحفاظ على السيادة وفرض هيبة الدولة ومحاربة الفساد رغم التحديات والعراقيل». كما تعهّد بـ«محاسبة المتورّطين بدماء العراقيين، وقد انتهت المرحلة الأولى من إجراءات التحقق والتقصّي بإحصاء الضحايا من شهداء وجرحى أحداث تشرين 2019 وما تلاها، وستبدأ قريباً المرحلة الثانية المتمثلة بالتحقيق القضائي وتحديد المتورطين بالدم وتسليمهم إلى العدالة».

وبالعودة إلى كلام السيستاني، وتحديداً في النقطة الثالثة، فقد كرّر رفضه أيّ تدخل أجنبي في الشأن العراقي، من أيّ جهة أتى، مُحذّراً في غير موضع في بيانه من خطر تجزئة البلد وتقسيمه، معتبراً أن «المطلوب من مختلف الأطراف الارتقاء إلى مستوى المسؤولية الوطنية، وعدم التفريط لأيّ ذريعة بسيادة البلد واستقراره واستقلال قراره السياسي».

(الأخبار)

جاء في مواقف السيستاني «لافتة» خلال استقباله الممثلة الخاصة للأمين العام لـ«الأمم المتحدة» في العراق (أ ف ب)

مصر

سياسة الخوّات مستمرّة: عقارات المواطنين لدعم الاقتصاد!

على رغم خضوعها للاحتجاجات الشعبية على مافرضته لتسوية المخالفات العقارية، تواصل الحكومة المصرية العمل على تحصيل جزء من مدّخرات المصريين عبر الضرائب المختلفة التي ستُغطّي مع اكتمال قاعدة البيانات الرقمية المجموعة من خلال الخطوة السابقة التي عادت وتراجعت عنها

القاهرة ـ **رمزي باشا**

بعد تصاعد الاحتجاجات الشعبية على المبالغ المفروضة للتصالح في مخالفات البناء العقاري في مصر منذ العام 2008 حتى الآن، رضخت الحكومة للاعتراضات، فخُفّضَتْ «نسب التصالح»، مع تعميم سعر 50 جنيهاً (3,5 دولارات أميركية) للمتر في الريف المصري، فيما يصل السعر في المدن إلى ألفي جنيه (140 دولاراً) للمباني السكنية، علماً بأن غالبية المباني التي شُيّدت على مدار الاثني عشر عاماً الماضية تشتمل مخالفات متنوّعة ما بين رسوم هندسية وأدوار مخالفة. وتسعى الحكومة إلى استغلال القانون الذي مرّره مجلس الشعب، ويُفترض أنه يحفل المقاول الذي بنى المخالفات رسوم التصالح، وذلك لتعزيز إيراداتها الثابتة من الضرائب العقارية وغيرها، عبر قاعدة بيانات يجري تجهيزها حالياً وستكون الأولى من نوعها.

ولدى إعلان رئيس الوزراء، مصطفى مدبولي، تخفيض الرسوم، حرص على تأكيد أن القرار يأتي وفقاً لتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي، مع أن الأخير ظهر الأسبوع الماضي وتطرّق إلى الموضوع مطالباً بتطبيق القانون على الجميع من دون استثناءات، لكن حجّة الحكومة في الرضوخ لمطالب المواطنين كانت ارتفاع قيمة العقارات بما يفوق قدرات المواطنين المالية. كذلك، توقفت الإزالات الكاملة للمخالفات انتظاراً لما سيحدث بعد انتهاء مهلة طلبات التصالح التي وصل عددها حتى الآن إلى مليون، ويتوقع أن تصل إلى ضعفي هذا الرقم حتى نهاية الشهر الجاري، بعائدات ستفوق مئة مليار جنيه في الحدّ الأدنى، فضلاً عن إعلان مدبولي أن خمسة من كبار المقاولين سَدّدوا وحدهم مليار جنيه

> **ستشمل الضرائب الشقق الزائدة عن واحدة أو المغلقة وأيّ أعمال إنشاء**

خلال الأيام الماضية للتصالح. وتدّعي الدولة أن عوائد التصالح ستُستخدم في إنشاء المرافق في المناطق المخالفة بما يمنع التعدّي على الأراضي الزراعية، وهو ما أخفقت فيه الأنظمة السابقة. لكن حقيقة ما دفعها إلى إقرار تخفيض بنسبة 25% لمن يُسدّد فوراً هي جني الأموال لخزانة الدولة بصورة عاجلة بدلاً من الاقتراض، وفق ما تنقله مصادر حكومية. وتكشف المصادر أن الحكومة تعمل بالتنسيق بين أجهزتها المختلفة وأجهزة سيادية لتكوين قاعدة بيانات عن جميع العقارات في البلاد، من أجل تحصيل الضريبة العقارية بأثر رجعي منذ إقرار القانون في عام 2008 أو حتى بعد التعديلات الأخيرة التي اعتمدها البرلمان الحالي، والتي تتضمّن إعفاء المسكن الخاص من الضريبة لكن مع إلزام المواطنين بتسديد ضريبة سنوية منتظمة عن أيّ عقارات أخرى يمتلكونها، وهو ما سيضمن المزيد من الدخل، خاصة مع محاسبة المواطن على شقة واحدة فقط!

أيضاً، ستحصل الدولة على رسوم

هذه المرّة، رضخت الحكومة لغضب المواطنين، لكنها مستمرة في ابتداع الضرائب وزيادة الرسوم (أي بي أيه)

مقابل تسجيل العقارات في «الشهر العقاري» التابع لوزارة العدل، كما ستحصّل ضريبة عقارية حتى على الشقق التي أغلقها مالكوها عبر وزارة المالية، فيما ستجني مزيداً من الرسوم على أيّ أعمال إنشائية تُنفّذ في العقارات مستقبلاً. وبالفعل، بدأت مصلحة الضرائب التابعة لـ«المالية» الحصول على البيانات التي تُقدَّم من أجل مراجعة الضرائب المستحقة على الوحدات، خاصة تلك التي لم تكن مسجّلة أو ليست لها أوراق رسمية لدى الدولة، الأمر الذي سيسهّل مطالبة المواطنين بمبالغ الضرائب المستحقة عليهم عن وحداتهم الإضافية بخلاف الوحدة الأصلية، وهو الأمر الذي يتوقع أن يكون له تأثير سلبي في الإيجارات، ولا سيما أن الملاك سيحمّلون المستأجرين الضرائب. كذلك، يعمل النظام على استقطاع مزيد من الضرائب وضمان سدادها، وهو ما دفع إلى زيادة الرسوم خلال السنوات الماضية بصورة مبالغ فيها من دون تحسن ملحوظ في الخدمات، لكن حالة الغضب من المبالغة في الرسوم أجبرت الحكومة أحياناً على التراجع، مثلما حدث في رسوم رخص قيادة السيارات قبل مدة.

الحدث

المفاوضات الأفغانيّة متعثّرة: لا اتفاق على وقف النار

كثيرةٌ هي تحدّيات الحوار الأفغاني، بدءاً من إمكانية التوصّل إلى وقف لإطلاق النار، وصولاً إلى وضع خريطة طريق سياسية تُحدّد طبيعة النظام في مرحلة ما بعد الانسحاب الأميركي المُنتظر برس»، أن توافق "طالبان" على هذا البند نصّ عليه اتفاق الولايات المتحدة وحركة "طالبان"، الذي مهّد الطريق لمفاوضات السلام الأفغانية المنعقدة في الدوحة. وغداة يوم أوّل كشف هشاشتها، فضلاً عن أنه جلّى وجود اختلافات عميقة في مقاربة المشاكل والحلول لدى الممثّلين عن الحركة الأفغانية ونظرائهم في الوفد الحكومي، لا يُتوقّع حدوث انفراجات كبيرة في الجولات الأولى من المحادثات، إلا أن بداية الحوار تُعدّ أمراً أساسياً للحفاظ على بقاء هذه العملية على المسار الصحيح، في خلال حملة انتخابات الرئاسة الأميركية؛ ذلك أن إدارة دونالد ترامب حريصة على استخدام إنجازها هذا لتعزيز فرص الرئيس الانتخابية. وبالنظر إلى المزيد من الضرائب وضمان سدادها، وهو ما دفع إلى زيادة الرسوم خلال السنوات الماضية بصورة مبالغ فيها من دون تحسن ملحوظ في الخدمات، لكن حالة الغضب من المبالغة في الرسوم أجبرت الحكومة أحياناً على التراجع، مثلما حدث في رسوم رخص قيادة السيارات قبل مدة.

دعت حكومة كابول وحلفاؤها، بمَن فيهم الولايات المتحدة، إلى وقف إطلاق النار. وتوقّع المسؤول الحكومي المكلّف الإشراف على عملية السلام، عبد الله عبد الله، في مقابلة مع وكالة "فرانس برس"، أن توافق "طالبان" على هذا البند في مقابل عملية إطلاق سراح جديدة لسجناء من عناصر الحركة، التي أعلنت، بدورها، في ما قالت إنه "بادرة حسن نية"، الإفراج عن 22 جندياً أفغانياً لمناسبة بدء المحادثات، وفق الناطق باسمها ذبيح الله مجاهد. واشترط عبد الله أن "يكون هناك خفض كبير للعنف، ثمّ وقف إطلاق نار لأسباب إنسانية، يليه وقف دائم لإطلاق النار على مستوى البلاد". ومنذ الجلسة الافتتاحية، تقدّم كبير المفاوضين الأفغان بالمطلب الرئيس لكابول، أي "وقف إطلاق النار"، وهو ما تحذّر منه الحركة؛ إذ إن من شأن ذلك سحب نقطة القوّة الأبرز لديها في هذه المفاوضات. من هنا، تبنّى المسؤول في "طالبان" أحد مؤسّسيها، الملا عبد الغني برادر، مقاربة مختلفة إزاء هذه النقطة الشائكة. وفي ما قد يشكّل نقطة خلاف أخرى في هذه المفاوضات، شدّد برادر أمام المجتمعين على أن أفغانستان يجب أن تكون بلداً مستقلاً بنظام إسلامي، من جهته، بدا المبعوث الأميركي الخاص إلى أفغانستان، زلماي خليل زاد، متحفّظاً في البداية، قبل أن يبدي بعض التفاؤل، إذ قال إن بلاده تأمل أن "ينخفض العنف فوراً، وأن يسري وقف لإطلاق النار، أو محادثات حول وقف إطلاق النار، وأن يتمّ التوصل في الختام إلى اتفاق حول خريطة طريق سياسية، ولكن أيضاً حول وقف إطلاق نار دائم".

وبينما تستعدّ لجان فنية من الجانبين لوضع جدول أعمال للمحادثات، تستمرّ أعمال العنف على الأرض. وبحسب مسؤولين، فإن ستة عناصر شرطة قتلوا في هجوم لـ"طالبان" في ولاية قندوز ليل السبت - الأحد، بينما قتل خمسة عناصر في هجوم آخر في ولاية كابيسا. وأدّى انفجار لغم في كابول إلى إصابة اثنين من المدنيين، بينما لم يُسجّل سقوط ضحايا بانفجار آخر في العاصمة، انطلاقاً من هنا، أكد عبد الله، الذي يترأس "المجلس الأعلى للمصالحة الوطنية" في أفغانستان، أن "التسبّب بإراقة المزيد من الدماء (خلال المحادثات) هو سوء تقدير. من المستحيل أن يكسب طرف واحد الحرب".

الحاضر الأبرز في حفل الافتتاح، كان وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، الذي لم يغفل في كلمته الإشارة إلى "العديد من التحدّيات التي سنواجهها خلال الأيام والأسابيع والأشهر المقبلة. تذكّروا أنكم تعملون ليس فقط من أجل هذا الجيل من الأفغان، بل من أجل الأجيال القادمة أيضاً". لكن حكومة الرئيس الأميركي أكّدت أنها تعتزم استخدام المساعدات التي تقدّمها لأفغانستان كوسيلة ضغط من أجل إبرام اتفاق، إذ يحرص ترامب، الساعي إلى إعادة انتخابه لفترة رئاسية جديدة، على أن يكون هو شخصياً الرئيس الذي أنهى أطول حرب تخوضها الولايات المتحدة. وفي هذا الإطار، حذّر بومبيو من أن حجم المساعدات الأميركية المستقبلية ونطاقها لأفغانستان، التي تعتمد بشدّة على التمويل الدولي، سيتحدّدان وفقاً لخياراتهم وسلوكهم. وقال: "عندما تتّخذون قراراتكم، يجب أن تضعوا في الاعتبار أن اختياراتكم وسلوككم سيؤثّران على حجم المساعدة الأميركية المستقبلية ونطاقها".

> **تعتزم واشنطن استخدام المساعدات التي تقدّمها لأفغانستان كوسيلة ضغط من أجل إبرام اتفاق**

(الأخبار)

تقرير

ما بعد انفجار مرفأ بيروت: مقاربة سورية للخسائر والفرص

زياد غصن

منذ اللحظات الأولى للانفجار الذي تعرّض له مرفأ بيروت في 4 آب/ أغسطس الماضي، انقسمت الآراء حيال التأثيرات المحتملة للحدث اللبناني على الاقتصاد السوري، بين مَن يعتقد أنها ستكون كبيرة بالنظر إلى أن المرفأ شكّل خلال السنوات الأخيرة نافذة اقتصادية سورية على العالم في ظلّ الحصار الغربي على البلاد، وبين من يقلّل من حجم تلك التأثيرات، وإن كان لا ينفيها. أما وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية السورية فقد أجرت، أخيراً، مقاربة لما شهدته العاصمة اللبنانية مؤرّخة على ثلاثة ملفات، محاولةً من خلال ذلك لا الوقوف على حجم التداعيات السلبية للانفجار فحسب، وإنما أيضاً استكشاف ما قد يولّده من فرص بالنظر إلى المتغيّرات الاقتصادية التي يفرضها، وتالياً إمكانية توسيع دائرة الاستفادة المشتركة للبلدين.

في ما يتعلّق بالملف الأول، والذي ينظر في تأثر المستوردات السورية بما حصل، تُبيّن مقاربة وزارة الاقتصاد أن المستوردات السورية من لبنان أو عبر لبنان لم تكن تُشكّل خلال السنوات الثلاث الأخيرة نسبة كبيرة من إجمالي مستوردات البلاد، فهي تراوحت وسطياً ما بين 8 - 9%، لا بل إنها خلال النصف الأول من العام الحالي شهدت، كما في العامين الأخيرين (2018 و2019)، تراجعاً ملحوظاً مقارنة بعام 2017، حيث تُظهر بيانات التجارة الخارجية انخفاض المستوردات السورية من السلع ذات المنشأ الأجنبي والمصدر اللبناني من حوالى 163 مليون يورو في عام 2018، لتُسجّل مع نهاية النصف الأول من العام الحالي حوالى 44 مليون يورو فقط. كذلك الأمر بالنسبة إلى السلع ذات المنشأ والمصدر اللبنانيَين، والتي انخفضت قيمتها هي الأخرى من حوالى 70 مليون يورو إلى حوالى 23 مليون يورو خلال النصف الأول من العام الحالي. وبناءً على تلك البيانات، تخلص وزارة الاقتصاد إلى أن خروج مرفأ بيروت من الخدمة لن يكون كارثياً على الاقتصاد السوري كما يُشاع، خاصة أن مستوردات البلاد الرئيسة كالمشتقات النفطية والقمح وغيرها يتمّ استيرادها عبر المرافئ السورية، فضلاً عن «الانعكاس الطبيعي لزيادة التوسّع في تطبيق سياسة ترشيد المستوردات على حجم وقيمة المستوردات من لبنان، لا سيما وأن هيكلة المستوردات تشي بوجود مواد يجري تصديرها على أنها ذات منشأ لبناني، في حين أن طبيعة القطاع الإنتاجي في لبنان لا تدعم كثيراً هذا الأمر».

على مستوى الملف الثاني، يبدو أن ثمة حاجة إلى مراجعة واقع الصادرات السورية المتّجهة نحو لبنان، من أجل محاولة ملء الفراغ الذي يمكن أن ينجم عن توقف بعض مستوردات هذا البلد من الخارج. وعلى رغم أن الصادرات السورية إلى لبنان لا تزال نسبتها كبيرة، إلا أنها خلال العامين الأخيرين شهدت تراجعاً ملحوظاً؛ إذ كانت تُمثّل في عام 2017 ما نسبته 20% من إجمالي الصادرات السورية المتّجهة نحو دول العالم، لكن مع افتتاح معبرَي نصيب والبوكمال الحدوديين مع كلّ من الأردن والعراق، تراجعت تلك النسبة في العامين الأخيرين (2018 و2019) إلى 14%، وخلال النصف الأول من العام الحالي إلى 12%. وهو ما يؤكد أن جزءاً من الصادرات السورية لم يكن

> **تحاول دمشق استكشاف فرص استثمار في المتغيّرات الاقتصادية بعد الانفجار**

مقصدها النهائي لبنان، وإنما كان يُعاد تصديرها إلى دول أخرى. مع ذلك، تظهر وزارة الاقتصاد السورية متفائلة حيال إمكانية زيادة كمّية الصادرات، ومن جميع السلع المسموح بتصديرها، طالما أن هناك إمكانية سورية وحاجة لبنانية، وهذا ما أكدته دراسة سريعة أجرتها الوزارة لدى تواقُف هيكلة الصادرات السورية مع هيكلة المستوردات اللبنانية، حيث بيّنت الدراسة وجود فرصة لتصدير سلع كثيرة تندرج تحت 17 بنداً جمركياً، بعضها عبارة عن سلع استهلاكية وبعضها الآخر يحتاج لها القطاع الإنتاجي اللبناني. ومن أهمّ هذه السلع: المصنوعات السكرية، مستحضرات التجميل والعناية بالبشرة، البطاطا والجبن، أدوات المائدة والأدوات المطبخية، الألعاب، فوسفات الكالسيوم الطبيعي، فوسفات الألمنيوم الكلسي الطبيعي وغيرها. على أن الفرصة قد تتحوّل إلى نقمة فيما لو جرى نقل السلع تهريباً من سوريا إلى لبنان، لا سيما السلع المدعومة حكومياً، الأمر الذي «يتطلّب التشدّد في ضبط التهريب للسلع الممنوعة من التصدير».

في ما يتّصل بالملف الثالث، والذي لا يقلّ أهمّية عن سابقَيه، تبرز تأثيرات خروج مرفأ بيروت من الخدمة أو تقلّص قدرته التشغيلية إلى حدّ كبير على مستقبل عمل المرافئ السورية من جهة، وعلى حركة البضائع والسلع القادمة من أوروبا والأميركتين باتجاه العراق وإيران ودول الخليج من جهة ثانية. هنا، يظهر أن مرفأ مرسين يتحضّر للاستثمار بالجزء الأكبر من تلك الحركة، فيما يستعدّ مرفأ حيفا للعب دور أكبر مع زيادة عدد «المطبّعين» العرب. وفي ظلّ العقوبات الاقتصادية على سوريا، وبالنظر إلى الحاجة لتطوير إمكانيات المرافئ السورية والخدمات التي تؤمّنها، فإن الفرص لا تبدو سهلة بالنسبة إلى مرفأي طرطوس واللاذقية لسدّ الفراغ الذي سيُحدثه خروج مرفأ بيروت من الخدمة. لذلك، تطرح وزارة الاقتصاد السورية عدّة مقترحات أبرزها:

- السعي دولياً لرفع العقوبات عن المرافئ السورية لتتاح لها استيراد احتياجات سوريا ولبنان.

- التعاون مع الدول الصديقة لتطوير إمكانيات وقدرات مرفأي اللاذقية وطرطوس اللوجستية بما يُمكّنهما من استقبال الحمولات الكبيرة وعدد أكبر من السفن.

- إعادة هيكلة رسوم الشحن والترانزيت وكفاءة الإجراءات الجمركية وتسريع إجراءات الفحص وتطوير الخدمات اللوجستية لتعزيز تنافسية الشحن عبر المرافئ السورية.

- الإسراع بتحسين شبكات الطرق المحلية البرّية والسكك الحديدية التي تربط المرافئ السورية والمعابر الحدودية لزيادة كفاءة عمليات النقل والتجارة.

تحتاج المرافئ السورية الى مزيد من التطوير والتأهيل للاستفادة من الفرص التي يولّدها الحدث اللبناني (أ ف ب)

تقرير

استقالة وزير بسبب الإغلاق: «كورونا» يعمّق الانقسام الإسرائيلي

لا تعني استقالة رئيس كتلة «يهدوت هتوراة» ووزير البناء والإسكان الإسرائيلي، يعقوب ليتسمان، من منصبه، استقالة الحكومة بالضرورة، والدفع نحو انتخابات مبكرة، وذلك لعدّة أسباب. أوّلها أن استقالة ليتسمان هي أقرب إلى فعل احتجاج على قرار الحكومة المصادقة على فرض إغلاق شامل خلال فترة الأعياد اليهودية لمواجهة انتشار فيروس «كورونا» في الشهرين الحالي والمقبل. وثانيها أن مواقف الوزير المستقيل تنبع من خلفيات دينية محض، علماً أن صاحبها هو الأكثر تطرّفاً في حركة «شاس» الحريدية التي تتّسم مواقفها بطابع براغماتي. يضاف إلى ما تقدّم أن الاستقالة من الحكومة تختلف عن الاستقالة من الائتلاف، وأيضاً عن الانضمام إلى مَن يسعون لإسقاطها، فضلاً عن أن الاستقالة من الائتلاف لا تؤدّي أصلاً إلى إسقاط الحكومة في المرحلة الحالية، بسبب القاعدة البرلمانية الواسعة التي تتمتّع بها.

خلفية موقف الاستقالة أوضحها ليتسمان في رسالة وَجّهها إلى رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، حيث قال إنه «جرى التخطيط مسبقاً لقرار فرض إغلاق كامل في الأعياد انطلاقاً من عدم احترام أعياد إسرائيل، وذلك مقابل أمور أخرى لم يجرؤوا على المسّ بها»، مشيراً بذلك إلى قرار منع الصلاة في الكُنس خلال الأعياد التي تبدأ مع رأس السنة العبرية في 18 أيلول/ سبتمبر الحالي، وتنتهي بـ«عيد العرش» في 9 تشرين الأول/ أكتوبر المقبل. في المقابل، عبّر نتنياهو عن أسفه لاستقالة ليتسمان، معرباً عن «تقديره الكبير» له.

بالتوازي مع ذلك، ذكرت تقارير إعلامية إسرائيلية أنه ساد جوٌّ من التوتر جلسة الحكومة بالأمس، في ظلّ الخلاف بين الوزراء والمسؤولين المهنيين حول فرض إغلاق شامل، ابتداءً من صباح يوم الجمعة المقبل، لمواجهة تفشّي فيروس كورونا. إذ هدّد وزير الصحة، يولي إدلشتاين، بأنه في حال عدم المصادقة على الإغلاق الشامل المقترح، فإن لن يقدّم خططاً بديلة. في المقابل، طمأن مدراء المستشفيات الذي حضروا جلسة الحكومة إلى أنه، على خلاف التقارير المتداوَلة، فإن المستشفيات لا توشك على الانهيار، وأن هناك هلعاً مبالغ فيه، وبالتالي لا حاجة - من وجهة نظرهم - للإغلاق. لكن تقرير شعبة الاستخبارات العسكرية في جيش العدو (أمان) نبّه إلى أن وتيرة انتشار الفيروس هي الأسرع منذ شهرين، علماً أنها ازدادت خلال الأسبوع الماضي، محذّراً من أن قدرة

> **ساد جوٌّ من التوتر جلسة الحكومة بالأمس في ظلّ الخلاف بين الوزراء والمسؤولين المهنيين**

المستشفيات على استقبال المرضى ستكون خطر على استقرار الجهاز الصحي.

من جهته، عبّر وزير المالية، يسرائيل كاتس، عن احتجاجه على عدم التشاور مع الخبراء، في وزارته حول تداعيات الإغلاق على الوضع الاقتصادي. وشدّدت المديرة العامة لوزارة المالية، كيرن ترنر، على أنه «ينبغي إبقاء أماكن العمل مفتوحة في القطاعين الخاص والتجاري». وعبّر وزير العمل والرفاه، إيتسيك شمولي، بدوره، عن معارضته إغلاق روضات وحضانات الأطفال، فيما أعلنت وزارة التربية والتعليم عن خطّة لتفعيل رياض الأطفال عن بُعد. وفي الاتجاه نفسه، قال وزير السياحة، أساف زامير، إنه سيعارض الإغلاق الكامل، معتبراً أن «لا سبب لمنع نشاط الفنادق وإغلاق المطاعم، فيما يُسمح بالتجمهر في الكُنس» لعشرين شخصاً. هكذا، يتعمّق الانقسام في إسرائيل بين رافضي الإغلاق لتداعياته على الوضع الاقتصادي، والموصين به بفعل المخاوف من اتّساع انتشار «كورونا». وما بين المعسكرين، يجد نتنياهو نفسه محاطاً باعتبارات متعارضة، في الوقت الذي يَتوجّه فيه إلى واشنطن للتوقيع على «اتفاقيَتَي سلام» مع نظامَي آل خليفة وآل زايد.

(الأخبار)

المقابلة

بيير كونيسا

الباحث والموظّف السابق في وزارة الدفاع الفرنسيّة

- السعوديّة تشتري صمت النخب الغربيّة بالعقود والصفقات
- منع أيّ حديث عن السعودية هدف اللوبي العامل لحسابها
- وقّعت الرياض عقوداً مع أكبر 5 شركات في مجال الاتصال

بيير كونيسا، أحد كبار موظفي وزارة الدفاع الفرنسية سابقاً، أعدّ تقريراً سرّياً عن اللوبي السعودي في فرنسا لمصلحة شركات فرنسية بارزة. وخصّ «الأخبار» بمقابلة عرض فيها أبرز استنتاجاته

اجرتها **لينا كنوش**

■ في أي سياق أدركت السعودية ضرورة تطوير سياسة اتصال وتأثير في البلدان الغربية؟

- قطر مثّلت التحدي الأبرز بالنسبة إلى السعودية لأنها امتلكت ديبلوماسيتها الخاصة وحققت نجاحات كبيرة كإنشاء قناة «الجزيرة»، التي تحوّلت إلى وسيلة إعلامية دولية معترف بها. منذ التسعينيات، طبّع القطريون علاقاتهم مع إسرائيل بهدوء ومن دون إحداث ضجيج كبير حول هذا الموضوع. عندما اعترفت أبو ظبي بإسرائيل، قدّم هذا الأمر على أنه إنجاز عظيم، على الرغم من أن القطريين كانوا سبّاقين في هذا المجال. من جهة أخرى، علينا ألا ننسى أن ثروة قطر تعود لاستثمارها حقلاً غازياً مشتركاً بينها وبين إيران، ما يعني استحالة انحيازها الكامل للسعودية. في مقابل هذه النجاحات، أبقى السعوديون أنهم لا يعرفون كيفية التواصل الفعّال مع البلدان الغربية والتأثير فيها، وأنهم بحاجة إلى سياسة حقيقية في هذا الميدان. هم قدّروا أن عليهم الاعتماد على شركات دولية للاتصال تعرف جيّداً المجتمعات الغربية والسبل الأنجع للتأثير فيها. وللمفارقة، فإن السياسة الإعلامية السعودية قامت على أساس عدم التطرّق إلى الأوضاع في السعودية والحؤول دون أيّ حديث عن هذا البلد قدر المستطاع.

وقّعت الرياض عقوداً مع أكبر 5 شركات عاملة في مجال الاتصال، مع «هافاس» و«بوبليسيس» الفرنسيتين، ومع «أنتربوبليك» و«أومنيكوم» و«WPP» الأميركية. وكلّفت هذه الأخيرة شركات أخرى للقيام بمهمّاتها لعدم كشف هوية زبائنها.

■ كيف وضعت هذه السياسة موضع التنفيذ وتمكنت من تحقيق أحد أهم أهدافها، وهو الحؤول دون التطرق إلى ما يجري في السعودية؟

- صنّاع هذه السياسة اعتبروا أن غايتها هي التواصل مع 3 أطراف والسعي للتأثير على مواقفهم. الطرف الأوّل هم السياسيون الغربيون. الطريقة الأمثل لشراء صمتهم هي توقيع «رسائل نوايا» للسعودية. عندما سافر رئيس الوزراء الفرنسي الأسبق مانويل فالس إلى السعودية في 2015، وعد بتفاوض على عقود بقيمة 10 مليارات يورو. في أيار/ مايو 2017، ذهب ترامب إلى الرياض وتم التوقيع على عقود سلاح بـ 110 مليارات دولار. في الحقيقة لسنا سوى أمام وعود بالتفاوض. لا يمكننا الزعم أن هناك عقوداً فعلية وهي لم تنفذ منذ ذلك التاريخ. غير أن هذا الأمر يكفي لكي يعلن المسؤولون الغربيون نجاحهم في تحقيق إنجازات عند عودتهم إلى الديار. بهذه الطريقة، يتم شراء صمتهم ولا يتفوّهون بكلمة طالما المفاوضات حول هذه العقود الافتراضية لم تحدث.

الطرف الثاني هم رجال الأعمال. عندما يدعى هؤلاء إلى «دافوس الصحراء»، ويطّلعون على مشروع «نيوم» الضخم، هذه المدينة المستقبلية التي ترتفع كلفة بنائها إلى 500 مليار دولار، يعتبر رجال الأعمال أنه حتى في حال حصولهم على 0,5 في المئة من المشروع، فإنهم سيحققون أرباحاً طائلة ويعودون مبتهجين إلى بلدانهم. منظّم بكراهية الإسلام. نحن أمام صمت اجتذاب مثقفين وصناعيين، وقسم وازن من أوساط الأعمال في العالم، ومن القيادات السياسية، لحضورها، بعد مرور سنة واحدة على الدورة التي جرت مقاطعتها بسبب قتل الصحافي جمال خاشقجي. بشدّ جميع هؤلاء الرحال إلى دولهم، مقتنعين بأن مستقبل الاقتصاد العالمي مرتبط بالتطورات التي تشهدها السعودية.

الطرف الثالث، الذي يتوجه إليه اللوبي السعودي، هي النخب المسلمة في الغرب. لقد تم إقناع هذه الأخيرة بأن نقد السعودية هو نقد للإسلام. لم يصدر «المجلس الفرنسي الإسلامي» أي بيان بخصوص حرب اليمن. تفسير هذا الصمت لا يمكن أن يتجاهل واقع أن غالبية أعضائه لديهم وكالات سفر وينظّمون حملات للحج سنوياً. إذا أعلنت السفارة السعودية بشكل مفاجئ أنها ستخفض عدد تأشيرات الدخول التي تمنحها، فسيتضرّرون بشكل مباشر. ساعطيكم مثالاً آخر. عند إعدادي تقريراً بعنوان: «أيّ سياسة لمكافحة نموّ التطرف في فرنسا؟» في 2014، اتصلت بلجنة مناهضة الإسلاموفوبيا، وطلبت مقابلتهم لمعرفة وجهة نظرهم بالنسبة إلى هذا الموضوع. الناطق الرسمي باسم اللجنة أجابني بأن هذا الموضوع لا يعنيهم وأنهم لا يتناولون سوى القضايا المتصلة بكراهية الإسلام. نحن أمام صمت مؤسساتي حول دور السعودية في نشر السلفية، وهو ما تطرقت إليه في كتابي «الدكتور سعود والسيد جهاد» (كتب مقدمته وزير الخارجية الأسبق هوبير فيدرين).

■ هل يعمل اللوبي السعودي في فرنسا على غرار ذلك الموجود في الولايات المتحدة؟

- هو ليس لوبي منظماً مع قيادة مركزية، بل هو لامركزي إلى درجة كبيرة، لكن نتيجة جهود الجهات المختلفة العاملة في إطاره تصب في المجرى نفسه. في الولايات المتحدة، اللوبي السعودي قوي جداً ويمنح اهتماماً كبيراً للجامعات ويقدّم لها هبات ومنحاً لتحديد الباحثين. في فرنسا، هو يتعامل مع مختلف المؤسسات السياسية والاقتصادية والإعلامية. تصوّروا أن السيدة اليزابيت بادينتر، المفكرة النسوية المعروفة، التي تمتلك من جهة أخرى 35 في المئة من أسهم شركة «بوبليسيس»، تدافع عن حقوق النساء في أنحاء المعمورة، باستثناء السعودية. صحيح أن قضية خاشقجي هزّت الضمائر، لكن لا يمكن مقارنة ردود الفعل الغربية عليها بتلك الموجة ضد روسيا بعد قضية سكريبال. ففي الحالة الثانية، جرى تجميد حسابات مصرفية لأعضاء من الأوليغارشية الروسية في الخارج، واتخذت إجراءات عقابية بحق هذا البلد، إلخ... لم يتخذ أي إجراء بحق السعودية حتى اللحظة.

استراحة

كلمات متقاطعة 3545

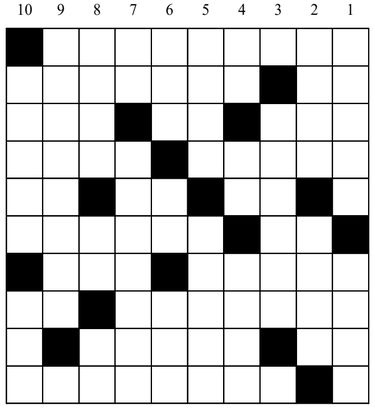

أفقيا

1- زعيم مصري راحل – 2- في الجسم – دولة أوروبية – 3- من أخوات كان – للنداء – يضجر ويسأم – 4- إسم أطلقه العرب على إسبانيا والبرتغال بعد فتحهما – حدبة الجمل – 5- من الحبوب – هرب – تردّد صوت الرجل في صدره – 6- جنون – المروّض من الحيوانات – 7- مقام الإمام في المسجد – يأتي بعد – 8- دولة أوروبية – طعم الحنظل – 9- هيئة الملابس – عائلة رسّام فرنسي راحل عاش معظم حياته في روما – 10- أسرة فارسية تولىّ أبناؤها الوزارة في عهد العبّاسيين نقم عليهم هارون الرشيد ونكبهم

عمودياً

1- أحد أولاد سام كما جاء في التوراة – داعب وأضحك – 2- جسم متكتنز كثير اللحم – موضعي ومكاني – 3- مشروع سد لبناني – 4- مقياس أرضي – حرف نصب – ماركة سيارات – 5- إسم حمله عدد كبير من ملوك فرنسا – مدينة في مصر بمحافظة أسيوط – 6- كبر النبات – من الأزهار – حبس النساء خلال الحروب – 7- متشابهان – جزيرة إيطالية في البحر التيراني – 8- من جبال لبنان – للتعريف – وشى وثرثر – 9- إعلامية لبنانية – 10- المصائب والويلات والشدائد – عضو التنفس في الجسم

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- مارون كرم – 2- قبح – قيس – كم – 3- دما – بلفور – 4- بقّ – زفت – كيا – 5- بر – أو – تل – 6- وسط – نو – أيم – 7- قلم – نول – 8- فيينا – نبات – 9- محرّم – رنا – 10- موسى بن نصير

عمودياً

1- مقديشو – فحم – 2- أبلق – سقي – 3- رحم – بطليموس – 4- أزر – منحى – 5- بقّ – أرب – 6- كيب تاون – من – 7- رسل – ونّ – 8- فك – البرص – 9- كويتي – أتى – 10- عمر المختار

3545 sudoku

	9		5			2		
4		3	8	2	1			
	8					4	1	6
3				9	7			
2		5				9		8
			4	5				1
8	2	4					3	
			6	3	2	8		7
		7			4		5	

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3544

4	3	6	7	9	5	1	2	8
9	7	5	8	1	2	4	3	6
8	2	1	4	6	3	5	9	7
2	4	9	1	8	6	3	7	5
1	5	7	3	2	9	6	8	4
3	6	8	5	4	7	2	1	9
7	8	2	6	5	1	9	4	3
6	1	4	9	3	8	7	5	2
5	9	3	2	7	4	8	6	1

مشاهير 3545

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

عالم انكليزي (1856-1940) يُعتبر إكتشافه للإلكترون افضل بحوثه على الإطلاق وأكثرها شهرة وتأثيراً. نال جائزة نوبل عام 1906

9+2+4+10+3 = مركبة فضاء روسية ■ 3+7+1+8+3 = خلاف مفرد ■ 5+11+6 = بترول

حل الشبكة الماضية: **موريس الجميّل**

إعداد **نعوم مسعود**

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان عن مناقصة عمومية

الساعة (11:30) تاريخ 2020/11/25 ستجري المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي في مكتب التلزيم - المقر العام مناقصة عمومية لتلزيم تقديم وتركيب تجهيزات للآليات. للراغبين، الاطلاع على دفتر الشروط الخاص على الموقع www.isf.gov.lb وتقديم العروض لغاية الساعة (14:30) تاريخ 2020/11/24.

بيروت في 2020/9/9
رئيس الادارة المركزية
العميد سعيد فواز
التكليف 893

إعلان عن مناقصة عمومية

الساعة (9:30) تاريخ 2020/11/19 ستجري المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي في مكتب التلزيم - المقر العام مناقصة عمومية لتلزيم مواد طب اسنان للراغبين، الاطلاع على دفتر الشروط الخاص على الموقع www.isf.gov.lb وتقديم العروض لغاية الساعة (14:30) تاريخ 2020/11/18.

بيروت في 2020/9/9
رئيس الادارة المركزية
العميد سعيد فواز
التكليف 893

إعلان عن مناقصة عمومية

الساعة (12:30) تاريخ 2020/11/19 ستجري المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي في مكتب التلزيم - المقر العام مناقصة عمومية لتلزيم بنادق مع متمماتها. للراغبين، الاطلاع على دفتر الشروط الخاص على الموقع www.isf.gov.lb وتقديم العروض لغاية الساعة (14:30) تاريخ 2020/11/18.

بيروت في 2020/9/9
رئيس الادارة المركزية
العميد سعيد فواز
التكليف 893

إعلان عن مناقصة عمومية

الساعة (9:30) تاريخ 2020/11/25 ستجري المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي في مكتب التلزيم - المقر العام مناقصة عمومية لتلزيم تدريب وتركيب تجهيزات للآليات. للراغبين، الاطلاع على دفتر الشروط الخاص على الموقع www.isf.gov.lb وتقديم العروض لغاية الساعة (14:30) تاريخ 2020/11/24.

بيروت في 2020/9/9
رئيس الادارة المركزية
العميد سعيد فواز
التكليف 893

إعلان تلزيم تقديم ترميم وحفظ الصحائف ومحاضر التحديد والعقود العقارية لزوم أمانات السجل العقاري - وزارة المالية - المديرية العامة للشؤون العقارية

الساعة التاسعة والنصف من يوم الخميس الواقع فيه الثامن من شهر تشرين الأول 2020، تجري إدارة المناقصات - في مركزها الكائن في بناية بيضون - شارع بوردو - الصنايع - بيروت، لحساب وزارة المالية - مناقصة تلزيم تقديم ترميم وحفظ الصحائف ومحاضر التحديد والعقود العقارية لزوم امانات السجل العقاري - المديرية العامة للشؤون العقارية.

- التأمين المؤقت: فقط خمسون مليون ليرة لبنانية لا غير لكل مجموعة.
- طريقة التلزيم: تقديم أسعار لكل مجموعة على حدة (3 مجموعات).

تقدم العروض، وفق نصوص دفتر الشروط الخاص، الذي يمكن الاطلاع والحصول عليه من المديرية العامة للشؤون العقارية.

يجب ان تصل العروض إلى إدارة المناقصات، قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق تاريخ جلسة التلزيم.

المدير العام لإدارة المناقصات
د. جان العلّية
التكليف 892

إعلان

من أمانة السجل العقاري في الشوف طلب أحمد مصطفى حكيم بوكالته عن أحمد وفيق عيسى سند ملكية بدل ضائع في العقار 1498 مزبود.

للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً

أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربية

◄ مبوب ►

◄ مطلوب ►

"مطلوب ممرضين(ات) مجازين(ات)، مساعد ممرض لبناني وعامل صيانة للعمل في مركز بحنس الطبي: 04/983770 مقسّم 1122 (الرجاء الاتصال بين ال7:30 وال 14:30 من الاثنين إلى الجمعة و بين ال8:00 و ال13:00 نهار السبت)/hr@bhannes.com."

لإعلاناتكم الرسمية والمبوبة والوفيات
الأخبار
هاتف: 759555 ـ 01
فاكس: 759597 ـ 01

إعلام تبليغ
الموضوع: تبليغ

تدعو وزارة المالية- مديرية المالية العامة- المصلحة المالية الإقليمية في محافظة لبنان الشمالي - دائرة خدمات المكلفين، المكلفين الواردة أسماؤهم في الجدول أدناه للحضور إلى مركز الدائرة الكائن في مبنى مالية لبنان الشمالي . طرابلس . التل لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، وإلا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد إنتهاء مهلة المراجعة المشار إليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية:

اسم المكلف	الرقم الضريبي	رقم البريد المضمون	تاريخ الزيارة الثانية	تاريخ اللصق
الشركة اللبنانية للمتفجرات ش.م.م	12243	RR193970453LB	2020/1/9	2020-01-31
طلال مصطفى جعارة	41592	RR193970674LB	2020-01-15	2020-01-31
توفيق محمد امين العتر	43872	RR193970728LB	2020/1/9	2020/2/3
نبيل سعدي خلف	44426	RR193971017LB	2020/1/9	2020/2/3
محمد عبد الواحد امين	50312	RR193970904LB	2020/1/10	2020/2/4
صبحي ديب حداد	51695	RR193970382LB	2020/1/10	2020/2/4
محمود عبد اللطيف زكي عبس	143840	RR193970232LB	2020/1/9	2020/2/3
عبدو جورج الروادي	169833	RR193970175LB	2020/1/10	2020/2/4
وليد فايز الخوري	170441	RR193970158LB	2020/1/9	2020-01-31
وليد فايز الخوري	170441	RR193973225LB	2020/1/9	2020-01-31
ممدوح محمد سليمان	254265	RR193970087LB	2020/1/10	2020/2/4
موسى سيف الدين عبيد	271782	RR193971405LB	2020/1/9	2020-01-31
شادي احمد حمزة	292410	RR193971374LB	2020-01-13	2020-01-31
منذر فايز الزهيبي	302055	RR193972114LB	2020-01-13	2020/2/3
ربيع عبد الله عبد الحي	309296	RR193973392LB	2020-01-13	2020-01-31
روعة محمد عضيمات	474371	RR193972321LB	2020-01-13	2020-01-31
مارك جرجي قبرصيه	485729	RR193971706LB	2020/1/10	2020/2/4
خالد علي القاسم	582254	RR193972091LB	2020-01-13	2020/2/3
بلال محمد الطحش	592241	RR193971697LB	2020/1/9	2020-01-31
خالد محمد كوسا	750940	RR193972998LB	2020-01-13	2020-01-31
محمد حسين الزمتر	793171	RR193973375LB	2020/1/9	2020/2/3
فادي جورج عطية	1184837	RR193971961LB	2020/1/9	2020-01-31
بيار جورج واكيم يمين	1410208	RR193970285LB	2020-01-16	2020/2/3
د.ج.اس ش.م.ل	1478788	RR193970572LB	2020/1/9	2020-01-31
جينان بدوي العريجي	1655207	RR193973260LB	2020-01-17	2020/2/3
ميرا عبدالله البرجي	1660613	RR193972635LB	2020/1/9	2020-01-31
ضاهر يوسف الحويك	2002133	RR193973653LB	2020/1/8	2020-01-31
زينه نبيل نقولا	2096714	RR193972627LB	2020/1/8	2020/2/3
نورث اميونيشن انداستريز ش م ل	2207553	RR193970590LB	2020-01-16	2020/2/4
حبيب قاصف حبيب	2445314	RR193973199LB	2020/1/9	2020/2/3

تبدأ مهلة الاعتراض المحددة بشهرين من اليوم التالي لتاريخ التبليغ.

مالية محافظة الشمال
التكليف 854

إعلام تبليغ
الموضوع: تبليغ

تدعو وزارة المالية- مديرية المالية العامة- المصلحة المالية الإقليمية في محافظة لبنان الشمالي - دائرة خدمات المكلفين، المكلفين الواردة أسماؤهم في الجدول أدناه للحضور إلى مركز الدائرة الكائن في مبنى مالية لبنان الشمالي . طرابلس . التل لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، وإلا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد إنتهاء مهلة المراجعة المشار إليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية:

اسم المكلف	الرقم الضريبي	رقم البريد المضمون	تاريخ الزيارة الثانية	تاريخ اللصق
عمر محمد منير طنبوزة الحسيني	576145	RR193978871LB	2020-01-21	2020-01-31

تبدأ مهلة الاعتراض المحددة بشهرين من اليوم التالي لتاريخ التبليغ.

مالية محافظة الشمال

إعلام تبليغ
الموضوع: تبليغ

تدعو وزارة المالية- مديرية المالية العامة- المصلحة المالية الإقليمية في محافظة لبنان الشمالي - دائرة خدمات المكلفين، المكلفين الواردة أسماؤهم في الجدول أدناه للحضور إلى مركز الدائرة الكائن في مبنى مالية لبنان الشمالي . طرابلس . التل لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، وإلا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد إنتهاء مهلة المراجعة المشار إليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية:

اسم المكلف	الرقم الضريبي	رقم البريد المضمون	تاريخ الزيارة الثانية	تاريخ اللصق
مارتو جورج جريج	2402703	RR193972128LB	2020-01-23	2020/2/5
سامر جرجس مكاري	2810535	RR193972202LB	2020-01-24	2020/2/3

تبدأ مهلة الاعتراض المحددة بشهرين من اليوم التالي لتاريخ التبليغ.

مالية محافظة الشمال
التكليف 854

إعلام تبليغ
الموضوع: تبليغ

تدعو وزارة المالية- مديرية الضريبة على القيمة المضافة – مصلحة العمليات – دائرة خدمات الخاضعين، المكلفين الواردة أسمائهم في الجدول أدناه للحضور إلى دائرة المراقبة الضريبية والإستردادات في مديرية الضريبة على القيمة المضافة، مبنى وزارة المالية، قرب قصر العدل - شارع كورنيش النهر- بيروت، لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، وإلا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مهلة المراجعة المشار إليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية:

اسم المكلف	رقم المكلف	رقم البريد المضمون
شركة فاميلي صن شاين ش م م	2844690	RR159083025LB

التكليف 854

إعلام تبليغ
الموضوع: تبليغ

تدعو وزارة المالية- مديرية المالية العامة- المصلحة المالية الإقليمية في محافظة لبنان الشمالي - دائرة خدمات المكلفين، المكلفين الواردة أسماؤهم في الجدول أدناه للحضور إلى مركز الدائرة الكائن في مبنى مالية لبنان الشمالي . طرابلس . التل لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، وإلا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد إنتهاء مهلة المراجعة المشار إليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية:

اسم المكلف	الرقم الضريبي	رقم البريد المضمون	تاريخ الزيارة الثانية	تاريخ اللصق
سامي عبد الله فرح	53144	RR193969279LB	2019-12-30	2020-01-31
عزمي محمود الناظر	82482	RR193969251LB	2019-12-30	2020-01-31

تبدأ مهلة الاعتراض المحددة بشهرين من اليوم التالي لتاريخ التبليغ.

مالية محافظة الشمال
التكليف 854

إعلام تبليغ
الموضوع: تبليغ

تدعو وزارة المالية- مديرية المالية العامة- المصلحة المالية الإقليمية في محافظة لبنان الشمالي - دائرة خدمات المكلفين، المكلفين الواردة أسماؤهم في الجدول أدناه للحضور إلى مركز الدائرة الكائن في مبنى مالية لبنان الشمالي . طرابلس . التل لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، وإلا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد إنتهاء مهلة المراجعة المشار إليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية:

اسم المكلف	الرقم الضريبي	رقم البريد المضمون	تاريخ الزيارة الثانية	تاريخ اللصق
عمر عبد الحميد كرامي	44608	RR193978718LB	2020-01-15	2020-01-31
معن عبد الحميد كرامي	84982	RR193978721LB	2020-01-16	2020-01-31
عصمت صديق عدرة	85722	RR193978749LB	2020-01-13	2020-01-31
محمد صديق عدرة	85724	RR193978704LB	2020-01-16	2020-01-31
رياض صديق عدرة	85728	RR193978695LB	2020-01-15	2020-01-31
علا غسان ادهمي	295541	RR193978664LB	2020-01-15	2020-01-31
محمد عبد الوهاب ضاهر	1519430	RR193978797LB	2020-01-16	2020-01-31
فاطمه هند علي السلطي	2185157	RR193978823LB	2020/1/9	2020-01-31

تبدأ مهلة الاعتراض المحددة بشهرين من اليوم التالي لتاريخ التبليغ.

مالية محافظة الشمال
التكليف 854

إعلام تبليغ
الموضوع: تبليغ

تدعو وزارة المالية- مديرية المالية العامة- المصلحة المالية الإقليمية في محافظة لبنان الشمالي - دائرة خدمات المكلفين، المكلفين الواردة أسماؤهم في الجدول أدناه للحضور إلى مركز الدائرة الكائن في مبنى مالية لبنان الشمالي . طرابلس . التل لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، وإلا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد إنتهاء مهلة المراجعة المشار إليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية:

اسم المكلف	الرقم الضريبي	رقم البريد المضمون	تاريخ الزيارة الثانية	تاريخ اللصق
فريد اكرم كباره	241941	RR193978837LB	2020-01-20	2020-01-31

تبدأ مهلة الاعتراض المحددة بشهرين من اليوم التالي لتاريخ التبليغ.

مالية محافظة الشمال
التكليف 854

إعلام تبليغ
الموضوع: تبليغ

تدعو وزارة المالية- مديرية المالية العامة- المصلحة المالية الإقليمية في محافظة لبنان الشمالي - دائرة خدمات المكلفين، المكلفين الواردة أسماؤهم في الجدول أدناه للحضور إلى مركز الدائرة الكائن في مبنى مالية لبنان الشمالي . طرابلس . التل لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، وإلا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد إنتهاء مهلة المراجعة المشار إليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية:

اسم المكلف	الرقم الضريبي	رقم البريد المضمون	تاريخ الزيارة الثانية	تاريخ اللصق
عبد الله طه مرحبا	275836	RR193972264LB	2020/1/2	2020-01-31

تبدأ مهلة الاعتراض المحددة بشهرين من اليوم التالي لتاريخ التبليغ.

مالية محافظة الشمال
التكليف 854

محمد محمود كبارة	1082061	RR193973049LB	2020/1/2	2020-01-31
حسن محمد الصباغ	1836144	RR193972701LB	2020/1/2	2020-01-31
عمار سموح معصراني	2636359	RR193971989LB	2020/1/2	2020-01-31

تبدأ مهلة الاعتراض المحددة بشهرين من اليوم التالي لتاريخ التبليغ.

مالية محافظة الشمال
التكليف 854

إعلام تبليغ
الموضوع: تبليغ

تدعو وزارة المالية- مديرية المالية العامة- المصلحة المالية الإقليمية في محافظة لبنان الشمالي - دائرة خدمات المكلفين، المكلفين الواردة أسماؤهم في الجدول أدناه للحضور إلى مركز الدائرة الكائن في مبنى مالية لبنان الشمالي . طرابلس . التل لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، وإلا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد إنتهاء مهلة المراجعة المشار إليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية:

اسم المكلف	الرقم الضريبي	رقم البريد المضمون	تاريخ الزيارة الثانية	تاريخ اللصق
عبد الرحمن محمد ريداني	35711	RR193973154LB	2020/1/7	2020/2/3
محمد مأمون محمد امين هاجر	40894	RR193972587LB	2020/1/7	2020-01-31
جمال حسن فطايرجي	41444	RR193972423LB	2020/1/3	2020-01-31
الوليد محمد بابا	42836	RR193970348LB	2020/1/8	2020/2/3
احمد محمد عثمان	43901	RR193970229LB	2020/1/7	2020-01-31
جمال عبد الناصر فائز الايوبي	46316	RR193970541LB	2020/1/7	2020-01-31
فخر الدين عمر حافظ	47561	RR193970365LB	2020/1/7	2020-01-31
وليد احمد ضناوي	49195	RR193970135LB	2020/1/8	2020-01-31
مها خير الدين نوري	50987	RR193973401LB	2020/1/7	2020/2/4
خلدون طلعت الحسن	53698	RR193970833LB	2019-12-31	2020/2/4
صليبا مخائيل نادر	55206	RR193973287LB	2020/1/7	2020-01-31
بلال عدنان جعفر	128924	RR193972600LB	2020/1/7	2020-01-31
احمد يوسف حسن البدوي النجار	170942	RR193971621LB	2020/1/8	2020-01-31
ربيع مصطفى جلول	185350	RR193972732LB	2020/1/3	2020/2/3
رنا رشيد يوسف	214213	RR193970263LB	2020/1/7	2020-01-31
خضر محمد الغوش	218930	RR193973211LB	2020/1/7	2020/2/4
هشام عبد الرحمن مجلد	227156	RR193970762LB	2020/1/8	2020-01-31
مردوخ مخايل مردوخ	242101	RR193970073LB	2019-12-30	2020/2/3
رفعت عبد المجيد حسون	270181	RR193970515LB	2020/1/7	2020-01-31
عبد الرحيم زكي العامودي	272790	RR193971391LB	2020/1/7	2020/2/3
هلا كميل طنوس الغفالي-الابيض	307678	RR193970793LB	2019-12-31	2020/2/3
أحمد محمد كنوج	309655	RR193971312LB	2020/1/3	2020-01-31
باسم عبد الله الحداد	324355	RR193972278LB	2020/1/7	2020/2/4
ادمون ميشال عبود	555816	RR193972030LB	2020/1/7	2020-01-31
شارل ميشال الخباز	573747	RR193971768LB	2020/1/7	2020-01-31
امين ابراهيم عبدالله	653685	RR193973565LB	2020/1/8	2020/2/4
اميل نزيه نجم	702710	RR193970379LB	2020/1/8	2020-01-31
شارل كاميلو سعاده	980793	RR193970192LB	2019-12-31	2020/2/3
محمد حسين مراد	1076458	RR193972644LB	2020/1/7	2020/2/4
زياد أحمد لاذقاني	1170597	RR193972794LB	2020/1/7	2020/2/4
حنا صليبا منصور	1244913	RR193972825LB	2020/1/7	2020-01-31
وسيم عبد الرحمن السبع	1465250	RR193972573LB	2020/1/7	2020/2/4
قدور محمد قدور	1559111	RR193972675LB	2020/1/7	2020-01-31
ضاهر محمد دياب	1580266	RR193972485LB	2020/1/3	2020-01-31
ربيع محمد امين صابونة	1587766	RR193972176LB	2020/1/3	2020-01-31
جورج موريس بولس	1661289	RR193971184LB	2020/1/8	2020-01-31
امين سمير حرب	1852360	RR193973242LB	2020/1/7	2020-01-31
عمر بسام عبد الحي دباغ	2451348	RR193972057LB	2020/1/3	2020-01-31
محمد بسام ابراهيم شحادة	2629276	RR193973494LB	2020/1/7	2020/2/4
احمد مصطفى خولا	2999470	RR193971825LB	2020/1/7	2020-01-31

تبدأ مهلة الاعتراض المحددة بشهرين من اليوم التالي لتاريخ التبليغ.

مالية محافظة الشمال
التكليف 854

سينما

السينما تنتصر... «البندقية» شاهدة

هوليوود تخطف «أسد» الدورة الـ 77... وللعرب حصّة أيضاً

تراست كيت بلانشت لجنة تحكيم الدورة

فعلتها هوليوود، ولو أنها لم تكن موجودة لا بأفلامها الكثيرة ولا بممثليها ومخرجيها الكبار. فعلتها وانتزعت «الأسد الذهبي» في «مهرجان البندقية» الذي اختتم دورته السابعة والسبعين أول من أمس السبت. فيروس كورونا لم يبعد هوليوود عن البندقية. لقد تأكد اليوم أكثر من أي وقت مضى أنّ «مهرجان البندقية» هو بوابة أفلام هوليوود إلى أوروبا، وأيضاً بوابة الأفلام إلى جوائز الأوسكار. «أرض الرحّل» (Nomadland) للمخرجة الصينية كلوي تشاو التي تعمل في هوليوود، حصد جائزة الأسد

> كثيرة هي الأفلام التي لم تكن تستحقّ أن تشارك في الموسترا

الذهبي لأفضل فيلم عن جدارة. علماً بأنّ تشاو التي قدّمت بكاميرتها فيلماً بفيض شاعرية، هي خامس مخرجة تُتوّج بهذه الجائزة في تاريخ المهرجان (كانت صوفيا كوبولا آخر من نالتها عام 2010). على الرغم من نجاح الموسترا هذه الدورة، إلا أنها في الحقيقة كانت سنة سينمائية ضعيفة، والسبب واضح، فكثيرة هي الأفلام التي لم تكن تستحق أن تشارك في الحدث. سوف تكون له حصة في جوائز الأوسكار.

إذاً، نجح «مهرجان البندقية» بدورته التي سوف تدخل التاريخ، ليس بسبب الأفلام التي عُرضت، ولا لجنة التحكيم التي ترأستها كيت بلانشت، بل بسبب التحدي الكبير الذي رفعه المهرجان، وانعقاده في ظلّ فيروس شلّ الكوكب برمّته. الإجراءات التي اتخذتها إدارة المهرجان كانت كافية لحماية الجميع من الإصابة والنجاح في هذا التحدي.

عدد قليل من الزوار والمخرجين الحاضرين والممثلين. للمرة الأولى، كانت السجادة الحمراء شبه خالية. حتى المصورون قلة، فيما أقيمت الكثير من المؤتمرات الصحافية عن طريق الفيديو بسبب عدم إمكانية حضور المخرجين والمنتجين والممثلين. في احتفال الختام، لم يتسلّم عدد كبير من الممثلين والمخرجين جوائزهم بسبب غيابهم عن الدورة، بل انتظروا أولاين على شاشة كبيرة. وعند إعلان اسم أحدهم، شكر الجميع على الجائزة التي «سوف يتسلّمها لاحقاً».

على الرغم من نجاح الموسترا هذه الدورة، إلا أنها في الحقيقة كانت سنة سينمائية ضعيفة، والسبب واضح، فكثيرة هي الأفلام التي لم تكن تستحق أن تشارك في الحدث.

ولو أنّ المهرجان أقيم في دورة عادية في سنة عادية، لما كنّا بالتأكيد رأينا أكثرية الأفلام المعروضة، لأنها ببساطة ليست بالمستوى المطلوب. لكن فيروس كورونا أعطى لكثيرين فرصة التواجد في مثل هذا المهرجان الكبير.

الجوائز كانت متوقّعة، أو بالأحرى لم تكن هناك أفلام تستحق «الأسد الذهبي» لغاية آخر ثلاثة أيام من المهرجان. عند عرض «زوجة الجاسوس» لليابابي كيوشي كوروساوا، كان الأوفر حظاً، إلى أن عرض في اليوم الأخير فيلم «أرض الرحّل»، فجاء الاختيار سهلاً جداً. بالتأكيد لم تجد لجنة التحكيم صعوبة في اختيار أفضل فيلم في المهرجان.

هكذا، حصد المخرج المكسيسي ميشال فرانكو الدب الفضي (جائزة التحكيم الكبرى) عن فيلمه «نظام جديد». كعادته، فإنّ مسار أفلام فرانكو غير متوقّع. يبدأ الشريط في مكان وينتهي في آخر. الفيلم الوحيد من أميركا اللاتينية هو ديستوبيا فجّة ودموية تدور أحداثها في بلدة يتمرّد فيها الفقراء ضد الأقلية تحت راية الثورة والنظام الاجتماعي الجديد. ليس أفضل أفلام فرانكو بالتأكيد، لكنّ حصوله على الجائزة عائد إلى ندرة الأفلام الجيدة المشاركة في المسابقة الرسمية. الياباني كيوشي كوروساوا حصل على جائزة الأسد الفضي لأفضل مخرج عن فيلمه «زوجة جاسوس». وحصد روح الله زماني، الممثل الإيراني الجديد، الذي يبلغ 12 عاماً، جائزة مارسيلو ماستروياني لأفضل موهبة جديدة، لبطولته في فيلم «خورشيد» للمخرج الإيراني مجيد مجيدي.

أما في مسابقة «آفاق»، فكانت للعرب حصة كبيرة. جائزتا أفضل فيلم وأفضل ممثلة كانتا لأفلام عربية. يحيى مهايني تُوّج بجائزة أفضل ممثل في فيلم «الرجل الذي باع جلده» للمخرجة التونسية كوثر بن هانية. أما جائزة أفضل ممثلة، فكانت من نصيب خنساء بطمة عن دورها في فيلم «رُنقة كونتاكت» للمخرج المغربي إسماعيل العراقي. وذهبت جائزة أفضل فيلم في مسابقة «آفاق» للفيلم الإيراني The Wasteland للمخرج الإيراني أحمد بهرامي. كما حصد الفيلم الفلسطيني «200 متر» لأمين نايفة جائزة الجمهور.

في المحصّلة، لقد أثبت «مهرجان البندقية» بدورته الاستثنائية هذه، أنّ السينما لا يمكن أن تموت، وما عاشته هذه السنة يمكن وصفه بالوعكة العابرة. لقد قدّم المهرجان جرعةً قويةً للسينما التي ستكمل مع مهرجاني «تورنتو» و«نيويورك». لا نتفليكس ولا كورونا ولا أي شيء يمكن أن يقضي عليها. رغم الخوف من الجائحة، إلا أنّ المهرجان شهد إقبالاً. ولو خجولاً. من الجمهور. جاء واشترى البطاقات وحضر العروض التي أعادت الحياة إلى الجزيرة، وسوف تعيد الحياة إلى الكوكب.

للبنان مساحة من الضوء

فيلمان لبنانيان شاركا في ورشة عمل Final Cut ضمن المهرجان وحصدا جوائز. الأول «حصاد» للمخرج اللبناني إيلي داغر هو العنوان البارز في الورشة، إذ نال عدة جوائز مالية وتقنية لإكمال الفيلم والانتهاء من مرحلة ما بعد الإنتاج. والعمل الآخر الذي تلقى أنواعاً مختلفة من الدعم، بما في ذلك تصحيح للألوان، والصوت والتوزيع، وتكاليف أخرى لمرحلة ما بعد الإنتاج فهو فيلم «السجناء الزرق» لزينة دكاش.

«أرض الرحّل» لكلوي تشاو: الحالمون الذين لفظتهم الرأسماليّة

البندقية ــ شفيق طبارة

إن فكرة الحياة البدوية هي في الحقيقة أصل الأمة. الرواد الذين شكّلوا ما يعرف الآن بالولايات المتحدة الأميركية هم رحّل. رحلة مستوطنين عبروا الأراضي، واكتشفوها بحثاً عن الأحلام والرخاء. ثم بعد ذلك، جاء رحّل أو حالمون جدد، مثل الروائي الاشتراكي جاك لندن ومثله التحرري، الذي كان يرى أن الصراع بين الطبقة العاملة والرأسماليين لا بدّ منه، وأنّ الطبيعة والجبال هي الواهبة للسعادة، وربط التجوال بتحقيق التحرر الشخصي. وبعده جاء جاك كيروك وثقافة «البيت» الذين وجدوا طريقهم نحو الإبداع والحياة السعيدة «على الطريق». مع القرن الحادي والعشرين، لا يزال الرحّل يشكلون مجتمعات ولكن أقلّ رواجاً. بدأ البدو الجدد في الولايات المتحدة من قلب النظام الرأسمالي، في السير على الطريق، على أمل إيجاد مكان هادئ للاستقرار. إنهم يحاولون تنظيم أنفسهم، لتأسيس مجتمع صغير موازٍ يوفر للجميع ما يحتاجون إليه. يتاجرون بالأشياء ويتبادلون النصائح، ويدعمون بعضهم معنوياً. يشكلون مجتمعاً لا توحده مصالح اقتصادية أو سياسية، بل التضامن الإنساني الحقيقي. عائلة حقيقية، مختلفة، ينظمها بعض المرشدين لإعادة الروابط والتعامل مع الأوقات الصعبة. في كتاب «أرض الرحّل: البقاء على قيد الحياة في أميركا القرن الحادي والعشرين»، درست الصحافية جيسيكا بروور ظاهرة المجتمع المتجوّل الجديد، المكوّن أساساً من العمال، الكبيرين في السن (جيل الستينيات والسبعينيات) الذين فقدوا رزقهم وممتلكاتهم في الركود الكبير الذي ضرب الولايات المتحدة الأميركية بين عامَي 2007 و2009. ومن الكتاب وصلنا إلى فيلم «أرض الرحل» للمخرجة الصينية المولد كلوي تشاو الذي تُوّج بـ«الأسد الذهبي» أول من أمس.

فيلم تشاو الجديد (الثالث في مسيرتها) مزيج وثائقي وخيالي، يجمع على الشاشة ممثلة هوليوودية وممثلين غير محترفين. هم رحّل حقيقيون قدّموا من خلال الفيلم شهادات عن كيف سمحت لهم الحياة على الطريق بتفادي الديون والنزعة الاستهلاكية والبطالة. تبني تشاو قصة خيالية تعطي فيها الحياة لفيرن (فرانسيس ماكدورماند) الأرملة والمعلمة السابقة التي أُجبرت على الانطلاق على الطريق بعد الاختفاء الفعلي لمدينتها، (إمباير في ولاية نيفادا) ومسحها من على الخريطة، وإلغاء رمزها البريدي، بعد إغلاق المصنع. فيرن هي آخر المقيمين في مدينة الأشباح، تكدس بعض ممتلكاتها في شاحنة صغيرة وتذهب. تصبح الشاحنة بيتها، وتقفز من وظيفة إلى أخرى مع وجه الخسارة على وجهها، ولكن من دون الوقوع في اليأس. خلال الطريق، الأشخاص الذين تلتقي بهم فيرن هم رحّل حقيقيون، يصبحون مرشدين لها، مثل ليندا ماي التي تتحدث مع فيرن عن المجتمع البدوي وتقول: «إنه من الممكن العيش بمشاركة ما هو ضروري ودعم بعضنا بعضاً عاطفياً».

ثلاثة مرشدين تلتقي بهم فيرن، بالإضافة إلى الشخصية الخيالية الأخرى (ديفيد ستاثيرن) ينطقون بحقيقة واضحة عن ركيزة «أرض الرحّل». عندما تلتقي بمرشدها، تقول: «أنا لست شخصاً بلا مأوى، أنا فقط ليس لديّ منزل». وعندما تلتقي بمرشد آخر هو بوب، يعلّمها كيفية العيش في سيارة أو شاحنة صغيرة أو عربة متنقّلة، والخروج من الديون والسفر لتجد الحرية الحقيقية. بغضّ النظر عن مدى تأكيدها بأنّها تحب هذه الحياة الجديدة، وتقول إنّ كل شيء على ما يرام، فإنها تحلم أحياناً بالاستمتاع مرة أخرى بسرير حقيقي، أو منزل دافئ، أو حياة أسرية مع بناتها، أختها أو هذا البدوي التي تعرفت إليه. لقد أوشكت على الانهيار في عدة مناسبات، ولكنها اختارت الحفاظ

> الشريط الذي نال الأسد الذهبي لأفضل فيلم، مزيج وثائقي وخيالي

على حريتها. ربما بسبب فخرها وكرامتها ورفضها السماح لأحد بمساعدتها، أو لأنها لا تستطيع التصالح مع حياتها السابقة. هذه الشاحنة التي اختارتها بيتاً، هي بمثابة مساحة بانورامية لا نهاية لها، عالم واسع عليها احتلاله.

الفيلم تجربة عاطفية غير عادية، قالتها ماكنورماند خلال المؤتمر الصحافي: «لم تكن الأولوية التفكير في الفيلم، بل تكريم حياة الأشخاص الذين كنّا نصوّرهم». هذه ليست المرة الأولى التي تصنع كلوي تشاو شريطاً هجيناً مماثلاً. قامت بذلك في فيلمَيها السابقين. تعري تشاو الفيلم، تراهن على تقشّف واضح وسرد شبه شفّاف. في «أرض الرحل»، لا توجد قصة بالمعنى التقليدي. المواقف التي تمر بها فيرن، الأماكن التي تزورها، الأشخاص الذين تلتقي بهم، عواطفها، تجاربها، ذكرياتها التي تعتدي عليها... تعطي شكلاً لسرد خفيف وجذاب، بخطاب بسيط وتقليدي، وروح ثقافية جغرافية وانثروبولوجية. مغامرة تعزز الاستقلال، وتحثّ على التواصل مع الطبيعة. تواضع الفيلم يرفعه، وفريقه المكوّن من 25 شخصاً فقط، سافروا لمدة خمسة أشهر عبر سبع ولايات مختلفة، كل ذلك سمح للارتجال والاندماج الكامل في المجتمع البدوي.

تخلق ماكنورماند (بأداء عظيم، الأفضل في مسيرتها)، شخصية نسوية رائعة وحزينة. النزاهة والصدق هما صفتاها الرئيسيّتان. ينضم إليها بشر يجمعهم رفض العالم الذي يستهلك فقط، هروبهم هو من الاستغلال الذاتي الذي يستهلكنا. مسافرون تمكنوا من دحض فكرة المجتمع بأسره، وعوّضوا عنها بحركة أبدية. «نراكم على طول الطريق» هذه هي الجملة التي نسمعها كثيراً في الفيلم. لا أحد يودّع أحداً، ولا أحد يرحب بأحد، البدو دائماً على الطريق، يلتقون مرة أخرى، بعد شهر، بعد عام أو ربما أكثر. يعدّ «أرض الرحّل» رحلة إلى أميركا بعيداً عن التصنع والزيف والأزمة الاقتصادية، بين أشخاص خائفين ولكنهم متأملون. يروي الهشاشة والاضطرابات في الحياة اليومية للعديد من الأشخاص في العمق الأميركي، الذين انتخبوا ترامب! (ما زالوا يؤمنون به؟). البدو المتنقلون بألف مورد، قادرون على التعافي من دون فقدان الأمل، يبنون هيكل دعم، أسرة متنقلة يقوي بعضُها بعضاً. أفق طريقهم ليس مستقيماً، يستمر دائماً في إغرائنا ويدفعنا لاتباعه.

في أفلامها السابقة، كانت المخرجة الصينية تتساءل عن كيفية التخلص من الحدود. في أيديولوجيتها، الحدود ليست جداراً فاصلاً، بل نافذة على العالم، وشكل من أشكال المعرفة. فيلمها الجديد هو عن هذه الحدود التي تفتح إلى آفاق جديدة. فيلم رقيق، يولّد شعوراً بالحرية ولو أننا مكبّلون على كرسي. الفيلم هو بحد ذاته رحلة، ولا شيء آخر. تلاحق الكاميرا فيرن ورفاقها، الذين تظهر في عيونهم عجائب الغرب الأميركي المتوحّش، حيث يتحركون.

«أرض الرحّل» هو شبح الرأسمالية. ظلّ حلم لم يتحقق. صورة مليئة بالفرص التي تبدّدت. تعزز فيه تشاو الارتباط بين الإنسان والطبيعة. استعملت العديد من اللقطات المقرّبة لوجوه الرحل وشخصيتها الخيالية لتصنع فسيفساء عن الحياة اليومية للذين لفظهم النظام العالمي. فيلم ويسترن من دون أسلحة، شخصياته من أصحاب البشرة البيضاء، ولكن يمكن أن يكونوا «هنوداً». يجدون هدوءهم في الطبيعة وحول النار، تطاردهم الذكريات التي تصبح وعياً جماعياً. لا تسعى كلوي إلى تمجيد حياة البدو الرحّل، بل تتبنى وجهة نظر فيرن فقط، التي تفضل أن ترى نفسها حرة، على أن تكون مقيّدة بالسلاسل. فخورة لا بائسة. غنية روحياً على أن تكون فقيرة اقتصادياً. يمنح الفيلم البشر كرامتهم ومكانهم في العالم، يوحّدهم بدفء الإنسانية ضد نظام رأسمالي بارد لا يرحم.

فجمت فرانسيس ماكنورماند اداء عظيما لعله الافضل في مسيرتها

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 14 أيلول 2020 العدد 4147

صورة وخبر

تزيّن طيور الفلامينغو بحيرة أرتشك في ولاية وان (شرق تركيا)، وترسم لوحات فنية ساحرة فوق الماء. وتُعد البحيرة من أبرز المحطات على طريق طيور الفلامينغو المهاجرة، كما تستضيف أنواعاً عديدة من الطيور الأخرى. وطوال فترة الصيف، تمكث طيور الفلامينغو في البحيرة التي يُمنع فيها الصيد، وتُعد مقصداً لمحبّي الطبيعة. ويحرص عشاق التصوير على تخليد المناظر الخلّابة التي ترسمها طيور الفلامينغو وهي تلهو وتقوم بحركات لافتة في البحيرة. (علي إحسان أوزتورك - وكالة الأناضول)

ليلى أبي سمرا: عن لبنان والحرب و«الهويّة الصامتة»

«الهوية الصامتة» هو عنوان الرواية الجديدة للكاتبة اللبنانية ليلى أبي سمرا (الصورة)، الصادرة في باريس عن «دار لارمتان». الرواية، الصادرة بالفرنسية، تأتي بعد رواية أولى، صدرت قبل أعوام، عن الدار نفسها، وحملت عنوان «تجاعيد حلم»، وانعقدت على رصد نتائج الحرب الأهلية اللبنانية، والتمزّقات الفردية والجماعية الناجمة عنها التي ضربت جيلاً كاملاً، ودفعت بأفراد منه إلى الهجرة ومن ثم التوزّع في المنافي الباردة.

«الهوية الصامتة» تأتي استكمالاً لورشة الأسئلة المعلّقة، التي طبعت رواية أبي سمرا الأولى، بحثاً عن «الأمان الذهني والنفسي والعاطفي وحتى المعنوي الذي تبدّد» مع استعصاء التغيير اللبناني واستحالته، والآثار غير القليلة الناجمة عن هذه الاستحالة على يوميات الاغتراب المكاني الطوعي الثقيلة. فالكاتبة التي تعيش، عن وعي وإدراك، انفصام المكان الذي فُرض عليها اختياره والزمان الذي عاشته، ترفض الاستسلام، وتصرّ على معاودة العيش، وإيقاظ الأحلام التي دفعتها وجيلها إلى الرهان على التغيير الذي ما كان ممكناً إلا بالحرب التي فرضها تمسّك القيّمين على النظام العفن ونواطيره بما اخترعه الاستعمار من أضاليل وخدع. فوهم القدرة على كسر الانقسامات الموروثة أو المفتعلة لبلد صنعته الكذبة وعاش عليها، لم يفض، بحسب الكاتبة، إلى تحقيق الأحلام الكبيرة التي راودت جيلها الذي فُرض عليه ركوب مركب الحرب طلباً للعدالة الاجتماعية بعيداً عن التلفيقة اللبنانية المولّدة للحروب.

تتميز «الهوية الصامتة» بسلاسة السرد وغنى المضمون، وتنطوي، كسابقتها، على مخزون ثري من مشاهدات الكاتبة الشخصية وانطباعاتها الخاصة المحفوظة جيداً. كما وتغوص، وإن بشكل موارب، في هشاشة الوجود الإنساني البعيد عن حقيقته «الأولى» المرتبطة بالانتماء الحر والفاعل بحثاً عن أسئلة الوجود العميق التي لا أجوبة لها.

في صمت الهوية الذي اختارته أبي سمرا عنواناً للرواية يكمن الجهر العالي بالمكنونات المتراكمة التي يصعب استبدالها. فالهوية الحقيقية، بحسب ما تنضح به سطور الرواية، هي التي تعاش بالوعي وما يتصل به من لا وعي، لا تلك التي تُكتسب بالحاجة أو بالرغبة.

يذكر أن الروائية المولودة في شبعا تعيش متنقّلة بين باريس وبيروت، مدينتها الأم، التي رعت تفتّح أحلامها قبل أن تُرغم كما غيرها على الابتعاد على أمل كامن بالعودة ومحاولة تكرار تحقيق ما تعذّر تحقيقه.

الموعد يتجدّد مع «شغل بيت»

بعد تأجيل قسري بسبب كورونا، يعود مسرح «شغل بيت» إلى إطلاق محترفه التمثيلي والإخراجي «ع المسرح». الورشة (إعداد ممثل- إخراج مسرحي) التي ستُدشّن في الثامن من تشرين الأول (أكتوبر) المقبل، هي من إعداد وتدريب المخرج شادي الهبر (الصورة) والممثلة مايا سبعلي، تمتد على تسعة أشهر، على أن تُتوج بعرض مسرحي من تمثيل وإخراج المشاركين في المحترف. آخر مهلة للتسجيل الأربعاء 7 تشرين الأول (أكتوبر).

محترف «عَ المسرح» للتمثيل والإخراج المسرحي: بدءاً من 8 تشرين الأول (أكتوبر) المقبل - كل خميس بين الساعة السابعة والعاشرة مساءً - «مسرح شغل بيت» (فرن الشباك - التحويطة - قرب بيت الطبيب). للاستعلام: 70/989576

بين التطبيع والأبارتهايد ما العمل؟

«الضمّ والتطبيع والأبارتهايد، نحو سؤال: ما العمل؟» عنوان سلسلة محاضرات تنظمها «مكتبة الأرشيف» في العاصمة الأردنية. في اللقاء السابع عشر، تنظّم المكتبة، اليوم ندوة بعنوان «التطبيع العربي الإسرائيلي بين تعاظم المسارات وتلاقي المصالح والتداعيات على القضية الفلسطينية» يقدمها الباحث إياد أبو زنيط (الصورة)، إذ يحاول مقاربة بنية المسار التطبيعي الإسرائيلي مع بعض الأنظمة العربية ومساره وأثمانه على القضية الفلسطينية.

ندوة «التطبيع العربي الإسرائيلي بين تعاظم المسارات وتلاقي المصالح والتداعيات على القضية الفلسطينية»- 16:00 بعد ظهر اليوم ـ موقع «زووم» – الرابط على موقعنا

جمعية زقاق: لندعم مبدعي بيروت

بعد سلسلة الأزمات والكوارث التي شهدتها البلاد، آخرها انفجار مرفأ بيروت، أطلقت مؤسسات ثقافية عدّة برامج لدعم الفنون والفنانين العاملين في كلّ المجالات في بيروت وخصوصاً من تضرّر جراء الانفجار. آخر هذه المبادرات أطلقتها «جمعية زقاق الثقافية» بعنوان «لنكون ببيروت». تهدف المبادرة المموّلة من معهد «صندانس» إلى دعم الفنانات والفنانين العاملين في مجال الفنون الأدائية منها المسرح والبيرفورمانس والرقص والسيرك وغيرها بالإضافة إلى المنتجين والإداريين في هذا المجال، من أجل دعم استمراريّة الفنون الأدائية والمسرحية في بيروت. ستوفّر الجمعية منح دعم للمتقدّمين، بعد تقييم الطلبات من قِبل لجنة مختصّة، على أن يتمّ إعلام الفائزين خلال الأسبوع الأوّل من تشرين الأوّل. وقد حدّدت «زقاق» موعداً نهائياً لتقديم الطلبات في 25 أيلول (سبتمبر) الحالي. علماً أن هذه المنح التي تُراوح قيمتها بين 1000 و3000 دولار أميركي، تسعى إلى المساهمة في تعزيز إمكانات الأفراد الفنانين وكلّ العاملين في مجال المسرح وفنون الأداء المقيمين في لبنان، كلّ بحسب حاجته، وسط كلّ الصعوبات والتحديات التي تواجههم من أجل مواصلة الخلق الفني والعمل هنا.

مبادرة «لنكون ببيروت» من قبل «جمعية زقاق»: الموعد الأخير للتقدّم لمنحة الدعم في 25 أيلول (سبتمبر) المقبل.

من عرض «اكره المسرح، احب البورنوغرافيا» لـ «فرقة زقاق»

ياسمينا والرفاق: ليلة الـ «فرانكو أراب»

سيستضيف «مترو المدينة» (الحمرا – بيروت) عرض «فرانكو أراب» الذي يُعدّ أحد مواعيده الثابتة منذ أشهر. عند التاسعة والنصف من مساء الجمعة 18 أيلول (سبتمبر)، يستعيد العرض الغنائي الموسيقي عدداً من أغنيات الفرانكو آراب معظمها ما ظهر في مصر ولبنان منذ بداية الستينيات، ويمزج أغانيَ عربية بمقاطع من أغانٍ أجنبية وألحان غربية. أبرز هذه الأغنيات هي «لوليتا» للفنان عبد العزيز محمود، و«مصطفى يا مصطفى» لمحمد فوزي وأغنيات أخرى. يشارك في الأمسية كلّ من ياسمينا فايد وإيلي رزق الله (غناء)، وضياء حمزة (كيبورد وهارمونيكا)، ونضال أبي سمرا (ساكسوفون)، وجاك اسطفان (كمنجة)، وأحمد الخطيب (إيقاع)، وبهاء ضو (إيقاع).

«فرانكو أراب»: 21:30 مساء 18 أيلول (سبتمبر) - «مترو المدينة» (الحمرا – بيروت). للاستعلام: 76/309363

الإثنين 14 أيلول 2020 العدد 116
Lundi 14 Septembre 2020 no116

الأخبار

رأس المال

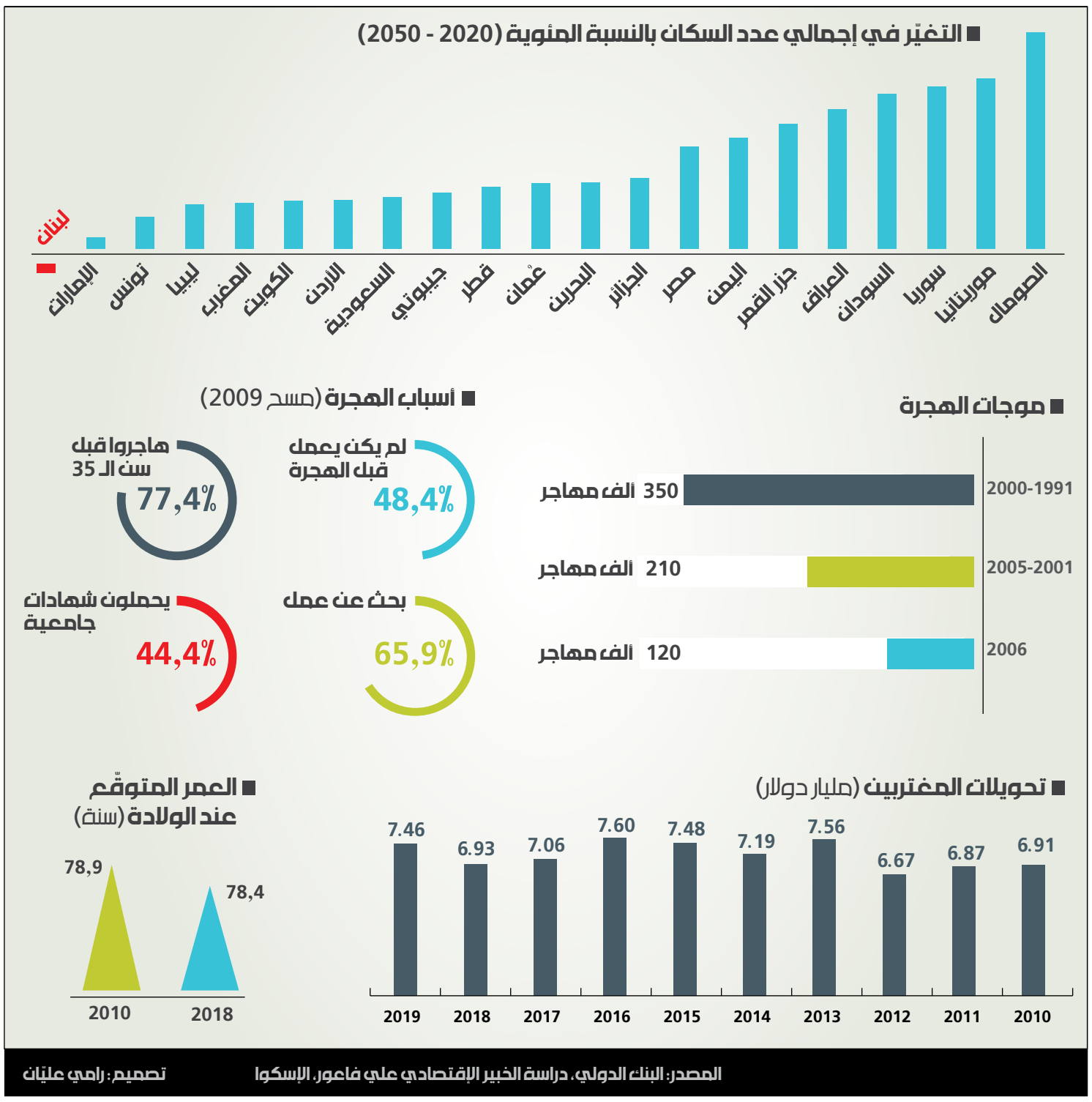

المصدر: البنك الدولي، دراسة الخبير الإقتصادي علي فاعور، الإسكوا — تصميم: رامي علّيان

في العدد

02
الأمجد سلامة
إثارة الشبهات بـ«الإقتصاد النقدي»

03
كمال ديب
بعد التطبيع الخليجي أي شركاء نريد لاقتصادنا؟

04
ماهر حسين
حروب أميركا صناعة التهجير والفقر

05
بول ستيغان
زيادة الدين في أميركا تقود إلى الانهيار

08
جورج سالم
أثر الأزمة كأثر الحرب على العمر المتوقع

ترقيع النموذج بصناعة المزيد من الهجرة

محمد وهبة

في 6 آب الماضي، قرّر مصرف لبنان إعادة السماح لشركات تحويل الأموال بالوسائل الإلكترونية تسديد قيمة التحويلات بالعملة الأجنبية الواردة فيها. في غضون أقل من أسبوع، دفعت الشركات أكثر من 30 مليون دولار نقداً، وهو رقم يوازي مجموع ما دفعته الشركات في شهر تموز، عندما كان سلامة يرفض تسديد قيمة التحويلات بالعملة الواردة فيها نقداً. ظهرت فجأة شهيّة المغتربين في تحويل الأموال إلى أسرهم في لبنان لمساعدتهم على تخطّي تضخّم الأسعار، ومواجهة الفقر والبطالة. لعلّ هذه التحويلات هي الأمر الوحيد الحقيقي الذي يحول دون انهيار شرائح واسعة في المجتمع، وهذه التحويلات هي التي تدفع سعر الليرة إلى الصمود عند مستوى الـ 7000 مقابل الدولار بعد انهيار مفرط من منتصف حزيران لغاية 3 تموز حين بلغ سعر الدولار 10,000 ليرة. ثمة من يقول إن هناك عامل دعم إضافياً يكمن في تحويلات سياسية تأتي إلى لبنان «على السكت»، لكنها لا تقارن بتحويلات المغتربين.

بلغ المعدل السنوي لتحويلات المغتربين خلال السنوات العشر الأخيرة نحو 7,1 مليارات دولار، علماً بأن تحويلات المغتربين مثّلت أكثر من 15% من الناتج المحلي الإجمالي، لكنها في المجمل شهدت تراجعاً إلى 12,3% في 2018، ويتوقع البنك الدولي أن تبلغ 11,3% في نهاية 2020، علماً بأن قيمة الناتج في 2020 انخفضت بأكثر من 29% وتراجعت من 51 مليار دولار إلى 29,9 مليار دولار، ما يعني أن التحويلات ستتراجع إلى النصف تقريباً من 7 مليارات إلى نحو 3,5 مليارات دولار.

كل هذه الأرقام وظيفتها تفسير مستوى الاعتماد على المغتربين، لكن الأمر ليس بهذه البساطة، إذ يبدو أن هناك شبكة واسعة من آلاف المغتربين الذين لا يكتفون بتحويل الأموال إلى أسرهم، ولا بإيداع أموالهم في لبنان (سابقاً) بل يمثّلون العقل الحقيقي الذي خسره لبنان بكل ما فيه من إمكانات خارجية.

بهذا المعنى، يذهب الوزير السابق شربل نحاس أبعد في تفسير ظاهرة الهجرة. ففي دراسة نفذها للبنك الدولي، تظهر العلاقة الواضحة بين الاستثمار في التعليم والنماذج الاقتصادية المولّدة للهجرة. ففي البلدان التي تتخصص بإنتاج المهاجرين تتخصص أيضاً في التعليم. الهجرة والتعليم يصبحان عناصر من حلقة تتغذّى على نفسها. عملياً هذا ما نفعله في لبنان منذ سنوات. ننتج مهاجرين لديهم قدرات تعليمية مرتفعة يرسلون تحويلاتهم إلى أسرهم لتمكين المنظومة من الاستهلاك برفاهية هائلة. هذا النموذج انكسر اليوم، بينما لا نزال نصرّ على التعامل مع المهاجرين على أنهم أسرى خدمة رفاهية الشرائح الاجتماعية العليا في هذا النموذج. هذه السمة الأساسية لاقتصاد لبنان منذ نهاية الحرب الأهلية: «خسارة لكلفة تنشئة المهاجرين الشباب، ثم خسارة التحويلات التي أرسلوها عبر الاستهلاك» بحسب نحاس. خسارة تقدّر بنصف العمر، وبنحو 240 مليار دولار على مدى 30 سنة.

إذاً، لماذا يهاجر الشباب اللبناني؟ لم لا! هذا قرار متّخذ اليوم بين عشرات الشبان الذين يستطيعون للهجرة سبيلاً أو سيحاولون على الأقل. قرار كهذا يُتخذ من شريحة مماثلة كل بضع سنوات. الموجة الأولى من الهجرة امتدت بين 1991 و2000، أي بعد نهاية الحرب الأهلية مباشرة وشملت نحو 350 ألف مهاجر بحسب دراسة أعدّها الخبير الاقتصادي علي فاعور. والموجة الثانية امتدت بين 2001 و2006 وشملت نحو 330 ألف مهاجر، من بينهم 120 ألفاً في 2006 وحدها. أما اليوم، فالأزمة المالية أطلقت رغبة واسعة في الهجرة قد تكون مدمّرة للمجتمع اللبناني واقتصاده. بحسب تقديرات تقرير صادر عن الإسكوا بعنوان: «الاتجاهات السائدة أثناء النزاعات وتداعياتها»، فإن العوامل الديموغرافية في البلدان العربية هي أحد الاتجاهات العملاقة والمخاطر المستقبلية. لبنان من بين كل البلدان هو الذي يشهد تحولاً سلبياً صادماً: عدد السكان سينخفض مقابل تباطؤ الزيادة السكانية في كل الدول العربية الأخرى. الهجرة هي أحد العوامل المساعدة في هذا التحوّل الديموغرافي.

بحسب نحاس، فإن الهجرة هي ردّ فعل على تباطؤ النموّ الاقتصادي. كما أن المسح العنقودي الذي أجرته إدارة الإحصاء المركزي في لبنان يشير إلى أن 65,9% من المهاجرين سافروا بحثاً عن عمل، وأن 77,4% هاجروا قبل سنّ الـ 35، بينما 44,4% من المهاجرين يحملون شهادات جامعية، و48,4% منهم لم يكن يعمل قبل الهجرة.

هذه مؤشرات لصناعة يمتهنها النموذج بحق أبنائه يومياً. صناعة ستنتهي بأن تتضخم الشريحة السكانية الهرمة والعاطلة من العمل بسبب العجز. رغم كل ذلك، يسعى رعاة النموذج إلى السيطرة على أراضي الدولة تعويضاً للخسائر التي تكبّدتها المصارف بسبب فشلها الائتماني في إدارة أموال المغتربين. يريدون من المغتربين المزيد من الدولارات لمراكمة رأس المال وتسريبه إلى الخارج، ويريدون المزيد من الريوع المحلية لتحقيق الأرباح السهلة مقابل استمرار هجرة الأدمغة. هذه هي التسوية المقيتة المطروحة اليوم بقيادة إيمانويل ماكرون والأربعين زعيماً. إنها تسوية ترقيع النموذج والاستمرار بصناعة المهاجرين.

إثارة الشبهات بـ «الإقتصاد النقدي»

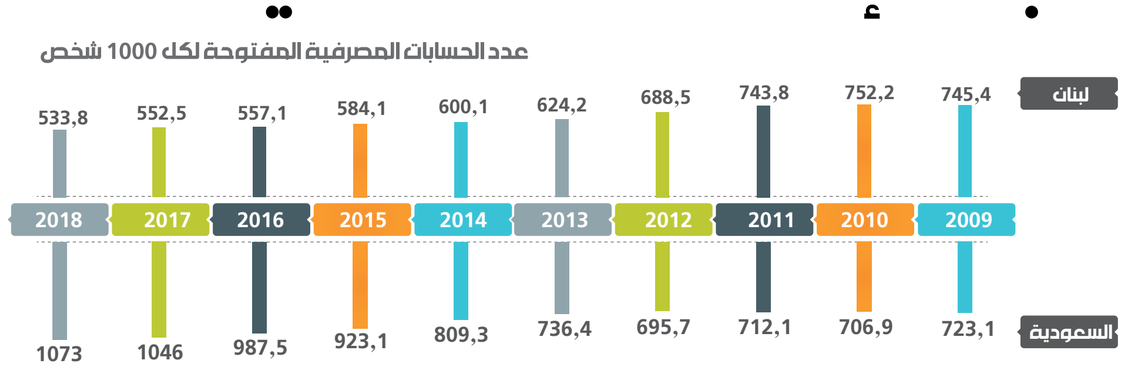

الأمجد سلامة

يواظب حاكم مصرف لبنان، في مقابلاته في الفترة الأخيرة، على التعبير عن تحوّل الاقتصاد اللبناني إلى اقتصاد نقدي بعد 17 تشرين الأول 2019، حتى إنّه اعتبر هذا التحول من أسباب الأزمة. استعمال هذا المصطلح يوحي بأن اقتصاد لبنان تحوّل في السنوات الأخيرة إلى اقتصاد غير نقدي يعتمد بشكل كامل على البنى التحتية التي أمّنتها المصارف اللبنانية للقيام بالتعاملات المالية، بينما الاقتصاد اللبناني لطالما كان نقدياً (ورقياً) في ظل ضعف البنى المصرفية وارتفاع كلفتها. عملياً بعد الأزمة انخفضت نسبة العمليات غير النقدية ما دفع سلامة إلى التركيز على هذه النقطة لاستثارة المجتمع الدولي الذي ينظر دائماً بالريبة والشك إلى العمليات النقدية.

من «النقدي» إلى «الرقمي»: أي تحديات؟

الاقتصاد النقدي هو نظام اقتصادي (أو جزء من نظام اقتصادي) تتمّ فيه المعاملات المالية نقداً وليس عن طريق الائتمان أو الأوامر الدائمة أو التحاويل المصرفية. وتتّجه الدول المتقدّمة بشكل مطّرد نحو التحوّل إلى الاقتصاد غير النقدي، بالاعتماد على تقنيات رقمية تؤمّنها البنى التحتية المصرفية وتكنولوجيا الاتصالات.

في دراسة بعنوان: «إدخال المال الرقمي إلى اقتصاد نقدي»، يبسّط جاكي أونيل، وأنوباما داريشوان، وسريهاري مورالي‌دهار، الضوء على إيجابيات وصعوبات تبنّي الاقتصاد الرقمي. برأيهم، إن أنظمة الدفع غير النقدية (بالأخص الرقمية) تهدف إلى التغلب على أوجه القصور في آليات الدفع الأخرى من خلال جعل عملية الدفع سريعة وآمنة وغير ظاهرة إلى حدّ كبير للمستخدم، فضلاً عن خفض أكلاف عمليات الدفع، ورفع مستوى الشفافية فيها.

لكنهم يرون أن سرعة المعاملة ليست الشغل الشاغل للمستخدمين. ذلك أن السياق الاجتماعي الذي تحدث فيه المعاملات له أهمّ أيضاً. تكتسي عمليات الدفع بكل أشكالها أهمية كبرى في إطار ملاءمتها للمتطلبات الاجتماعية والثقافية التي تحدّد مدى توسّع رقعة استخدامها. فمجموعة متنوّعة من الممارسات المحيطة بعملية الدفع، مثل المساومة ودعم الخدمة والاستخدام المتعدد للإيصالات، مهمّة جدّاً في السياق الاجتماعي لتبنّي أي آلية منها. كما يشكّل وجود «نظام بيئي للثقة»، أساساً في تبنّي الأجيال الأكبر لأي آليات الدفع غير نقدية، بالأخص الرقمية.

فالمال في العالم يكون جزءاً لا يتجزأ من الممارسات الاجتماعية. هذا يعني أن تجسيد المال - سواء كان نقوداً أم بطاقة أم هاتفاً - يؤثّر على طريقة استخدام الأموال وفهمها. بحسب الدراسة، هناك تحدّ آخر: الانتقال من اقتصاد نقدي إلى اقتصاد رقمي. فالأشخاص الذين لا يتعاملون مع المصارف، يعتمدون في العادة على الخدمات المالية غير الرسمية التي توصف، غالباً، بأنها غير آمنة وغير مريحة ومكلفة. وفي الدول ذات نسب الفقر المرتفعة، يصعب على المصارف الوصول إلى هذه القطاعات بطريقة فعّالة بسبب الكلفة، حتى في حال وجود تفويضات حكومية. بالإضافة إلى ذلك، يتبيّن أن المستفيد الأكبر من آليات الدفع الرقمية هم أصحاب العمل، الذين يقلّلون من كلفة سير العمل عن طريق إزالة التعامل النقدي وتقليل فرص الاحتيال.

كذلك تطرّق همفري موشي إلى تعقيدات الانتقال إلى الاقتصاد غير النقدي في دراسة بعنوان: «تداعيات المعاملات النقدية في ما يتعلق بغسل الأموال». يقول إن هناك عدداً من العوامل التي تفسّر انخفاض مستويات الوصول إلى الخدمات المالية غير النقدية. أوّلها أن معظم البلدان في العالم النامي لديها نسبة اختراق أقل للفروع وأجهزة الصراف الآلي، ديموغرافياً وجغرافياً، مقارنة بالدول المتقدمة. بالإضافة إلى أنه من المحتمل أن يؤدّي انخفاض الكثافة السكانية وأوجه القصور في الاتصالات والدخل إلى زيادة كلفة التبادل في السوق بين الوكلاء في الاقتصاد، إذ يجب أن يسافر الأشخاص والسلع والخدمات مسافات أطول. كذلك تؤثر مستويات الدخل المنخفضة والافتقار إلى تدفقات الدخل الثابتة على التعاملات المالية لأجزاء كبيرة من السكان، فلا يمكنها اللجوء إلى الخدمات المصرفية. بالإضافة إلى أن عدم استقرار الاقتصاد الكلي في البلدان النامية، بسبب الأزمات الاقتصادية أو السياسية، يشجّع على اللجوء إلى التعاملات النقدية. وتمنع الشروط المصرفية، مثل الحدّ الأدنى المرتفع للأرصدة، والرسوم الشهرية التي تطلبها بعض المصارف، قطاعات كبيرة من السكان من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية. وكذلك قد تشكّل متطلبات التوثيق لفتح الحسابات المصرفية عقبة كبيرة. وقد تكون قائمة المنتجات التي تقدّمها المؤسّسات المالية غير مناسبة لتلبية مطالب السكان، وخصوصاً إذا كان القطاع المصرفي لا يموّل الأعمال الصغيرة أو المشاريع المتعلقة بالزراعة.

مكافحة تبييض الأموال

هنالك نقطة أساسية يركّز عليها موشي باعتبارها سبباً لعدم انتشار آليات التعاملات المالية غير النقدية: مكافحة تبييض الأموال. يعتقد أن تشريعات مكافحة تبييض الأموال المعتمدة في عدد من البلدان، تشكل مانعاً أمام الوصول إلى الخدمات المالية. فمن شروط مكافحة تبييض الأموال، التشدّد في مسائل التوثيق وتحديد الهوية التقليدية ومنع المؤسسات المالية المبتكرة من الالتفاف حولها... والسمة غير الرسمية غالباً ما تكون عائقاً للوصول إلى آليات التعامل المالية الرسمية، ولا سيما في ظل غياب التوثيق الرسمي لمطالبات الملكية على الأصول غير المنقولة التي يمكن استخدامها كضمان. أي أنه لا يمكن تطبيق مطالبات العقد ضدّ الشركات غير المسجلة رسمياً. وذلك يعود إلى أن غسيل الأموال بحاجة إلى إخفاء الهوية خلال القيام بالمعاملات المالية.

وبفقد موشي أنواع غسيل الأموال؛ أوّلها قد يكون عن طريق اقتناء السيارات الفارهة والسلع العالية القيمة. وثانيها عبر سرقة وتهريب كميات كبيرة من النقود. وقد تندرج حيازة العقارات وتطويرها تحت تصنيف آليات غسيل الأموال، وكذلك الشركات والأعمال التي تدر عائداً نقدياً وتظهر أرباحاً مرتفعة. وربّما أكثر الأمور إثارة للريبة هي تحرّكات النقد بكميّات كبيرة من خلال استخدام ناقلي النقد عبر الحدود.

المفارقة اللبنانية

كل ما سبق ذكره من تعقيدات يمنع نشوء اقتصاد غير نقدي في لبنان. اليوم كما في السابق. فالتحدّيات والسياقات الاجتماعية لعمليات الدفع في لبنان تصعّب تبنّي آليات الدفع غير النقدية. بالإضافة إلى محدودية انتشار البنية التحتية التجارية التي تسمح بالدفع عبر آليات غير نقدية. لذا، ليس مسموحاً القول بأن الاقتصاد اللبناني كان اقتصاداً غير نقدي، حتى البنية التحتية المصرفية كانت محدودة بهذا المعنى أيضاً سواء عبر انتشار محدود للفروع ومراكز الصراف الآلي خارج المدن الرئيسة، أم من خلال ضعف الخدمات والتكنولوجيا الرقمية التي تقدّمها المصارف. وتحدّ الشروط والأكلاف المترتبة على فتح حسابات مصرفية من الولوج إلى النظام المصرفي. أمّا الخدمات المالية التي كانت تقدّمها المصارف، فلم تكن تلبّي المطالب الاقتصادية للسكان، بل ركّزت على الإقراض الشخصي والاستهلاكي وقنّنت القروض للأعمال الصغيرة والزراعية، ما حدّ بشكل كبير من الانتشار الواسع للخدمات المصرفية. بالإضافة إلى كلّ ذلك فإن النسبة المطّردة الارتفاع للفقر في العقدين الأخيرين في المجتمع اللبناني حتّمت خروج نسبة كبيرة من السكان من النظام المصرفي.

أما بالنسبة إلى تبييض الأموال، فكلّ نوع من أنواعها التي أشار إليها موشي، هي موجودة في لبنان في العقود الثلاثة الأخيرة. يمكن لمعظم اللبنانيين أن يتلمّسوا أدلة عليها. فنسبة السيارات الفارهة التي يمكن رصدها في الشوارع اللبنانية مثيرة للدهشة رغم التدهور الاقتصادي في السنوات الأخيرة. أمّا عدد الأعمال التجارية، التي تستمر بالعمل رغم محدودية الزبائن فكبير أيضاً، ولا يمكن إلا ملاحظته، بالإضافة

> **ما يقوله الحاكم رياض سلامة عن تحوّل لبنان إلى اقتصاد نقدي مثير للريبة والشكوك لأن التعاملات المالية في الاقتصاد اللبناني لم تكن أصلاً رقمية**

إلى الكثير من الدلائل الأخرى التي تؤشّر إلى أن البلد كان ممرّاً لكتلة نقدية كبيرة مصدرها غير معروف أو غير محدّد. أصلاً لم ينطلق لبنان في محاولة الانتقال من الاقتصاد النقدي إلى الاقتصاد الرقمي إلا أخيراً. فتم تحديد كمية الأموال التي يمكن للشخص إدخالها على المعابر الحدودية بنحو 10 آلاف دولار فقط مقابل كميات لا متناهية سابقاً. ولم يتبنَّ لبنان فعلياً آليات واضحة في النظام المصرفي لمكافحة تبييض الأموال إلا بعد الاتهامات التي وجهتها الإدارة الأميركية إلى البنك اللبناني الكندي. انهيار البنك شكّل ضغطاً كبيراً على النظام المصرفي. قبل هذا الاتهام كان قانون مكافحة تبييض الأموال الذي صدر في عام 2001 بسيطاً وسطحياً، أما في عام 2015 فقد صدر قانون مختلف تماماً، ولحقته مجموعة قوانين مثل تنظيم نقل الأموال عبر الحدود والتهرب الضريبي... ومذّاك بدأت تصدر تعاميم تتعلق بتنظيم آليات مكافحة تبييض الأموال مثل إنشاء أجهزة مستقلة في المصارف لمراقبة العمليات المشكوك فيها والتبليغ عنها.

ما يمكن أن نلمسه، من تصريحات حاكم مصرف لبنان عن الاقتصاد النقدي، هو أنه يقصد وجود أموال نقدية بين أيدي المواطنين. فمنذ أول مرة ذكر فيها مصطلح الاقتصاد النقدي عقب أحداث تشرين الأول من العام الماضي، قرنه بسحب المودعين لمبالغ مالية نقدية من المصارف واحتفاظهم بها في المنازل. وازداد تركيزه على الموضوع بعد فتح المطار وتدفّق المغتربين مع أموالهم إلى لبنان. وهذه الأموال بطبيعة الحال لن تدخل إلى النظام المصرفي بشكل تلقائي وسريع، بسبب فقدان الثقة بها. ولكن هذا لا يعني أن مصيرها النهائي لن يكون في النظام المصرفي، فبالنهاية هذه الأموال حينما ستُستعمل، سواء كان الأمر لشراء سلع استهلاكية أو عقارات أو سيارات أو أي نوع من الأصول، سيدخل القسم الأكبر منها إلى النظام المصرفي لسداد ديون أو بهدف فتح حسابات لفتح خطوط ائتمان للاستيراد.

ورغم أن جزءاً من التعاملات المالية في الاقتصاد اللبناني كان يتم بالآليات غير نقدية، إلا أن التعاملات النقدية كانت طاغية بسبب ضعف البنية التحتية المصرفية والتجارية وبسبب الشروط الصعبة والكلفة المرتفعة وعدم تناسب الخدمات المصرفية... كل ذلك يدفع إلى الاستنتاج بأن الاقتصاد اللبناني كان نقدياً بالجزء الأساسي منه (لنأخذ مثلاً ديون التجار بين بعضهم البعض والتي لا تمر عبر النظام المصرفي)، لكن ما حصل هو أن نسبة العمليات غير النقدية فيه قد انخفضت بعد ذلك الوقت بسبب قلق الناس من انهيار في سعر الليرة. إذاً لماذا التركيز على هذه النقطة؟ هل الهدف إعادة تكوين سريع لاحتياطات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية بعدما تبدّدت؟ أم الهدف استثارة جهات دولية لتعويم القطاع المصرفي وتخويفها من تحوّل لبنان إلى بؤرة لغسيل الأموال بما أن معظم الأموال التي تدخله اليوم لا تدخل عبر القطاع المصرفي الموضوع تحت وصاية الجهات الرقابية الأميركية منذ أكثر من عقدين؟

وجهات نظر

لبنان بعد التطبيع الخليجي: أي شركاء نريد لاقتصادنا؟

كمال ديب

يبدو مسار تطبيع العلاقات بين بعض الدول الخليجية العربية وإسرائيل للوهلة الأولى وكأنّ له انعكاسات سلبية على لبنان. هذا صحيح إلى حدّ ما، لكنّه لا يصل إلى عمق الأثر الكارثي لمعاهدة كامب دايفيد في عام 1979 على لبنان. في المقابل أثرّ التطبيع الخليجي على لبنان أعمق من التطبيع الأردني عام 1995، خصوصاً إذا التحقت به السعودية. عندها سيصيب التطبيع الخليجي قيمة التحويلات اللبنانية ويؤذي القطاعات الاقتصادية في لبنان ويقلّص أكثر حجم الاستثمارات ويضع علامة استفهام حول مستقبل التجارة اللبنانية مع دول الخليج.

كان لبنان حتى في أصعب ظروفه واحة للاستثمارات الخليجية ومقصداً للسياحة والطبابة والاستشفاء والتعليم. وفي المقابل شكّلت بلدان الخليج جاذباً أساسياً للعمالة اللبنانية المهاجرة منذ ما قبل 1975، وقدّمت في العقدين الأخيرين فرص عمل لخرّيجي الجامعات والمعاهد اللبنانية. هذا الطرد البشري اللبناني باتجاه الخليج وخصوصاً نحو السعودية والإمارات وقطر والكويت، خفّف من البطالة اللبنانية ووفّر عائدات مهمّة هي التحويلات التي بلغت أحياناً 10 مليارات دولار في السنة. كما أن الاستثمارات الخليجية المباشرة مثّلت 80% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في لبنان (FDI Foreign Direct Investment). أمّا في الاقتصاد الريعي، فاللبنانيون العاملون في بلدان الخليج استحوذوا على حصّة مهمة من إجمالي المودعين غير المقيمين في المصارف اللبنانية. كما أنّ نسبة تتراوح ما بين 70% و80% من الطلب على القطاع العقاري المحلي مصدره خارجي وبشكل أساسي من لبنانيين عاملين في بلدان الخليج أو من خليجيين.

لقد وفّرت السعودية والإمارات والكويت وقطر الدعم المالي للبنان منذ عام 1979 وأسهمت في تمويل مشاريع بنية تحتية بهبات وقروض ميسّرة. هذا في زمن لم تكن هذه المساعدات مقابل ارتهان سياسي من الحكومة اللبنانية، بل حرصاً على استقرار لبنان الذي يفيد الخليج بمزاياه وبدور بيروت الإقليمي. غير أنه منذ القطيعة بين سورية والسعودية عام 2005 أصبح الموقف الخليجي من لبنان سياسياً بامتياز ويتماهى مع الإملاءات الأميركية حول تليزم الحكومات اللبنانية المتعاقبة بالانصياع لمصالح محور خليجي – سعودي إجمالاً - يخدم حاجة أميركا لتطويع إيران. ورغم أنّ كلّ رؤساء الحكومة اللبنانية منذ 2005، كانوا شديدي الولاء للخليج واتخذوا مواقف متشدّدة من القوى السياسية الأخرى، فإنّ عدم تلبية الإملاءات كاملةً ألحقت الضرر حتى بالمعسكر الموالي للخليج. فتمّ مثلاً، القبض على رئيس الحكومة السابق سعد الحريري في الرياض وربطه بكرسي والتعامل معه كقاطع طريق. ولذلك يجب النظر إلى مسار التطبيع من باب عدم تورّع دول الخليج وإسرائيل عن ملاحقة حتى القوى اللبنانية التي تعتبر نفسها في المحور السعودي – الأميركي.

- أولاً، التحويلات المالية للعمالة اللبنانية: يقدّر حجم العمالة اللبنانية في دول الخليج بنحو 300 ألف ضمن جالية لبنانية قويّة بعائلات لها جذور قديمة، وقد يصل عدد أفرادها إلى ما بين 500 – 700 ألف شخص. تحويلات هذه العمالة عزّزت صمود العائلات اللبنانية الفقيرة والمتواضعة الدخل في لبنان وساهمت في تعويم ميزان المدفوعات اللبناني. لكن الواقع أنّ قيمة هذه التحويلات هي في هبوط تاريخي متواصل منذ أن وصلت إلى أوجها في ثمانينيات القرن العشرين (بعد نهاية الطفرة النفطية التي بدأت عام 1974) إلى 2005، ثم استمرت في منحى الهبوط بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008.

قبل الحرب في سورية كانت تقدّر قيمة تحويلات اللبنانيين المغتربين بنحو 6 مليارات دولار سنوياً، عدا عن مبالغ دخلت لبنان بوسائل أخرى تقدّر بنحو ملياري دولار سنوياً. هناك قسم مهم منها يأتي من دول الخليج. بعض التقديرات كانت تشير إلى 85%، لكن هناك تقديرات أكثر تحفظاً تشير إلى ما لا يزيد عن 40% من التحويلات مصدرها دول الخليج والباقي من دول أخرى (غرب أفريقيا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأميركية وأوستراليا وبعض دول أميركا اللاتينية). مجمل هذه التحويلات كانت تساهم بـ30% من الناتج المحلي الإجمالي اللبناني. الواقع أنّ دول جذب العمالة في مجلس التعاون الخليجي قد جيّرت علاقاتها الاقتصادية مع دول طرد العمالة العربية (مثل مصر وسورية ولبنان والأردن واليمن وغيرها) بأمور تتعلّق بالواقع الإقليمي والنفوذ الأميركي في المنطقة وحاجات إسرائيل. فقد طردت السعودية 900 ألف عامل يمني عام 1990 بسبب رفض اليمن الانضمام إلى الحلف الأميركي ضد العراق. و«غربلت» السعودية العمالة السورية على أراضيها منذ 1981 حتى باتت في مطلع عهد الرئيس بشار الأسد بمعظمها على هوى الإسلاميين وسوريين معارضين لنظام الحكم في سورية. وهذا الأسلوب نفسه حكم مصير العمالة المصرية والفلسطينية في منطقة الخليج.

هذا التعامل غير المنطقي تجاه أخوة عرب - بل تجاه مواطنين عرب يبحثون عن لقمة العيش - قد مورس أيضاً تجاه لبنان. ففي العشرين عاماً الأخيرة خفّضت أعداد اللبنانيين الذين ينتمون إلى طائفة معيّنة أو ينهجون مواقف مؤيدة للمقاومة اللبنانية أو لهم موقف مغاير تجاه الحرب السورية. هذا الخفض المبنيّ على التمييز الطائفي والميول السياسية قابله استقبال نوعي لأبناء طوائف محسوبة على زعماء محدّدين، سواء من أنصار تيار المستقبل أو من حزب القوات اللبنانية أو من الحزب التقدمي الاشتراكي. وإضافة إلى تمويل

> **إذا التحقت السعودية بمسار التطبيع الخليجي فليس مستبعداً أن يصيب التطبيع قيمة التحويلات اللبنانية من دول الخليج ويلسع مبادلاتنا التجارية معها**

صمود لبنان واقتصاده ويجب ضربها أو تقليصها وعرقلتها، فذلك يصيب بالدرجة الأولى عمالة أنصار القوات اللبنانية وتيار المستقبل والتقدمي الاشتراكي وفي لبنان بيئة تلك القوى من عائلات ومؤسسات. وسابقة تخلّي السعودية عن أقرب حلفائها هي علامة نحو هذا الطريق.

- ثانياً، على الصعيد التجاري: لبنان مصيره التجاري مرتبط بالسعودية والخليج أكثر من أي دولة عربية أخرى. حصّة دول مجلس التعاون الخليجي من الصادرات اللبنانية كانت تتراوح بين 75% و80%. إلا أنّ الحرب السورية وإقفال الحدود الأردنية والتزام لبنان - غير المفهوم - بمقاطعة سورية (كان لبنان الخاسر الأكبر من دون تعويض)، شلّ عمليات الترانزيت والتجارة اللبنانية مع السعودية والخليج (إلا بنطاق محدود جوّاً وبحراً).

إنّ أثر التطبيع الخليجي مع إسرائيل على التجارة الخارجية اللبنانية قد يكون ضئيلاً، لأنّ استمرار الحرب على سورية والإغلاقات المرافقة له يمنعان عبور البضائع من لبنان. وحتى في غياب عامل الإقفال السوري، فلا حدود برّية مباشرة بين دول الخليج وإسرائيل تسمح بالتجارة البرية بسبب اعتراض مساحات شاسعة من الأراضي السعودية التي يجب اجتيازها. وهنا خطورة إقدام السعودية على التطبيع مع إسرائيل، لأنّ ذلك يفتح المجال للتجارة البرية بين دول الخليج وإسرائيل وكذلك يفتح المجال للنقل البري بين إسرائيل وشرق المملكة السعودية (الحجاز ونجد وعسير ونجران). وهذا الأمر يحتاج أيضاً ليس فقط لعبور الأراضي السعودية والمرور بالرياض، بل يتطلّب إسرائيلياً إقفال مرفأ بيروت وتجارة الترانزيت العربية عبره. فالمسافة من بيروت إلى دبي برّاً هي 3000 كلم لكنّها تمرّ في سورية والعراق وتحتاج إلى أيام طويلة. بينما المسافة من مرفأ حيفا في فلسطين المحتلة إلى دبي (مروراً بمدينتي عمّان والرياض) هي 2500 كلم وتحتاج إلى 28 ساعة في طرق صحراوية مستقيمة وآمنة. وإنهاء دور مرفأ بيروت وتجارة الترانزيت يصيب مباشرة رجال الأعمال المسيحيين بالدرجة الأولى الذين يعوّلون على دعم غربي وخليجي لإنقاذ دورهم الاقتصادي في لبنان.

- ثالثاً، الاستثمارات والرساميل: وفق إحصاءات مطار بيروت، شكّل الوافدون الخليجيون 35% من إجمالي الوافدين العرب و12% من الإجمالي العام للوافدين (بمن فيهم اللبنانيون). لكن في المقابل، أنفق السياح الخليجيون 45% من إجمالي إنفاق السيّاح في لبنان وهو قطاع حيوي وهام جداً لاقتصاد لبنان. وعلى سبيل المثال، باستثناء النزلاء اللبنانيين، شكّل السعوديون معظم النزلاء المتكررين للفنادق والشقق المفروشة في بيروت والجبل. لقد سبق التطبيع مع إسرائيل عدّة سنوات كانت دول الخليج قد فرضت أثناءها حظراً اقتصادياً على لبنان هو في الحقيقة عقاب له خلفية سياسية معروفة. ولذلك تراجع عدد السياح الخليجيين في لبنان وذهبوا إلى بلدان أخرى كتركيا التي اشترو فيها عقارات. ثم بعد خلاف الإمارات والسعودية مع تركيا عام 2016 أخذ سيل السياحة الخليجية في تركيا يتراجع إلى الحضيض وانخفض كثيراً الاستثمار الخليجي في السوق العقاري التركي.

ومن ناحية أخرى، قُدّرت الاستثمارات التراكمية لدول الخليج في لبنان بنحو 16 مليار دولار، منها 5 مليارات مصدرها السعودية تليها الإمارات والكويت وخصوصاً في القطاعات العقارية والسياحية والمصرفية، والتجارة وخاصة السلع الاستهلاكية، وبنسبة أقل في القطاع الصناعي. إلا أنّ هذه الاستثمارات أخذت تتراجع منذ 2011 وتعطّل تراكمها السنوي، وفي المقابل ستسمح معاهدات التطبيع بدخول أصحاب أعمال وشركات ومصارف إسرائيلية إلى أسواق الدول الخليجية ما يهدّد الحضور اللبناني الذي يعود إلى خمسينيات القرن العشرين وكذلك تشجيع السياحة الخليجية في فلسطين المحتلة التي توفّر زيارات آنية لمصر والأردن vacation package.

أثناء اعتقال رئيس الحكومة اللبنانية سعد الحريري في الرياض في نوفمبر/ تشرين الثاني 2017، نصح رئيس الجمهورية ميشال عون كبار رجال الأعمال والصناعيين في لبنان بالبحث عن بدائل اقتصادية سواء في الغرب أو في الشرق. ويبدو أنّ استمرار المنحى الخليجي في مقاطعة لبنان ونزيفه الاقتصادي سيدفعان بيروت إلى البحث الجدّي عن بدائل.

حروب أميركا صناعة التهجير والفقر

بعد أحداث11 أيلول 2001، أعلن جورج بوش الابن «الحرب على الإرهاب» ثم دخلت الولايات المتحدة في حروب عدّة حول العالم، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط. هذه الحروب كان أثرها مدمّراً على شعوب المنطقة وجوارها التي كانت تنعم بنوع من الاستقرار. بنتيجة هذه الحروب تهجّر نحو 37 مليون شخص في أفغانستان، اليمن، ليبيا، الفيليبين، باكستان، الصومال، العراق وسوريا. تقلّصت اقتصادات هذه الدول وسط خراب كبير لحق بها، وتدنّت مستويات الحياة فيها. هذه الحروب كانت عبارة عن صناعة أميركية تهوى التهجير والفقر. الاقتصاد في هذه الدول تدمّر والفقر انتشر بكل تعريفاته: الفقر الغذائي، الفقر التعليمي، الفقر الصحي، الفقر البيئي...

وفي سياق نتائج الحروب الأميركية «على الإرهاب» يضيء ديفيد فاين، وآخرون في بحث بعنوان: «أثمان الحرب - صناعة اللاجئين: النزوح الذي تسببت به الحروب الأميركية بعد 11 أيلول» على كلفة هذه الحروب بالتهجير والفقر اللذين طاولا هروب الملايين من الناس من المناطق المتأثرة بالحروب الأميركية.

يقسم الباحثون، الهاربين من مناطقهم إلى ثلاثة أقسام:

- القسم الأول يختصّ باللاجئين، وهم الناس المتواجدون خارج بلاد منشئهم ويحظون بالحماية التي تسبغها عليهم صفة «لاجئ» لدى البلد المضيف.
- القسم الثاني يختصّ بطالبي اللجوء، أي من هم خارج بلاد منشئهم لكن لم يحظوا بعد بصفة «لاجئ» في البلد المضيف.
- القسم الثالث يختصّ بالنازحين داخل أراضي بلادهم والأسباب التي دفعت هؤلاء للخروج من مناطقهم وبلادهم تُراوح بين الإخلاء القسري والتهديد بالقتل و«التطهير العرقي».

يركز البحث على الحروب التي شنّتها الولايات المتحدة على أفغانستان وباكستان معاً وعلى العراق، بالإضافة إلى الحروب التي كان تصعيد الصراع المسلح فيها من مسؤوليتها مثل ليبيا وسوريا، وأخيراً الحروب التي كانت مشاركتها فيها أساسية من خلال الضربات الجوية أو الاستشارات العسكرية أو الدعم اللوجيستي أو بيع السلاح كما هو الأمر في اليمن والصومال والفيليبين.

يخلص البحث إلى استنتاج بأن عدد المهجرين الناتج من هذه الحروب يبلغ على الأقل 37 مليون إنسان. لواءمة هذا الرقم مع الواقع، يقول الباحثون إنه بمثابة إخلاء جميع سكان ولاية كاليفورنيا منها أو ولايتَي تكساس وفيرجينيا مجتمعتين. مع أنه، بحسب البحث، فإن 25,3 مليوناً من المهجرين عاداً إلى مناطقهم، لكن هذا لا يعني أنه يمكننا شطب كل الخسائر التي تكبدتها هذه الدول بسبب الحروب الأميركية، سواء أكانت خسائر اقتصادية أم نفسية (من منطلق فردي)، أم اجتماعية (من منطلق جماعي)، وغيرها من الصعد.

في الواقع، لا يمكن تخيّل حجم ما خلّفته هذه الحروب الأميركية في منطقة الشرق الأوسط، إلا إذا قورن مع بعض الأحداث المفصلية في التاريخ. فعلى سبيل المثال، تسبّبت الحرب العالمية الأولى بلجوء - نزوح 10 ملايين شخص. أما انفصال الهند وباكستان فقد أدّى إلى خروج 14 مليون شخص من مناطقهم. هذه الأرقام لا تقارن بالـ37 مليون إنسان الذين تهجّروا بسبب حروب أميركا على «الإرهاب». الـ37 مليوناً يبدو رقماً غير قابل للمقارنة مع المخيّلة بعدد هائل من البشر الذين يحملون أسماء ولهم ملامح وجوه مميزة. قد نتعرّف في حياتنا اليوميّة إلى أحدهم هنا أو هناك، أو إلى قصّة في وسيلة إعلامية، فنتعاطف معه، لكن هذا لا يكفي لإدراك حجم الضرر الذي لحق بهذه البلدان ومجتمعاتها واقتصاداتها. كل شخص من الـ37 مليوناً ترك بيته وعمله أو مدرسته، وانفصل عن أقاربه، وهجر الأحياء التي تربّى فيها. أمّا من عاد منهم، فقد عاد إلى أطلال لحق بها الدمار وتحتاج إلى إعادة بناء لا موارد كافية لها.

ماهر حسين

المصدر: تقرير اعده دايفيد فاين، كالا كوفمان، كاتالينا خوري، ماديسونلوفاز، هيلين بوش، راشيل ليدولك، جينفير والكاب لمعهد واشنطن - جامعة براون

الولايات المتحدة
زيادة الدين العام تقود إلى الانهيار

بول ستيغان *

زاد الدين العام للولايات المتحدة في أثناء وباء كورونا بمقدار غير معقول: 4,5 تريليون دولار (4500 مليار دولار). قبل عام واحد كان سقف الدين بحدود 22 تريليون دولار، إلا أنه ارتفع إلى 26,5 تريليوناً (26500 مليار دولار). والحال أن هذه المليارات صارت تتسرّب بسرعة.

مع ذلك، لم يكن أكبر مالكي السندات الحكومية الأميركية، أي اليابان والصين، هما من موّل هذه الزيادة في الديون. بل على العكس عملت هاتان الدولتان على خفض حصّتهما من الديون الأميركية، وخصوصاً الصين.

كانت هناك زيادة بسيطة في حيازات الدول الأخرى من السندات الأميركية، علماً بأن بعضها يعدّ «ملاذاً» للشركات الأميركية، مثل أيرلندا ولوكسمبورغ وجزر كايمان وبلجيكا. أما الأجزاء الرئيسة من الديون الجديدة فهي مرتبطة بطباعة النقود في الاحتياطي الفيدرالي، فضلاً عن شراء الصناديق والمصارف والشركات في داخل الولايات المتحدة.

من الواضح أن هذا المسار سيؤدي في النهاية إلى انهيار. فالصين وروسيا قلّلتا بشكل كبير من استخدامهما للدولار الأميركي في تعاملهما التجاري خلال العامين الأخيرين. وبعدما كان استخدامهما للدولار يغطي 90% من معاملاتهما عام 2015، ظل ينخفض حتى لم يبلغ في عام 2020 سوى 46%، وقد يصبح الطريق إلى نسبة الصفر في المئة قصيراً جداً.

في عام 2018 كتب الخبير الاقتصادي الفنلندي جون هيليفيغ، مقالة تستند إلى دراسة قامت بها مجموعة أوارا الروسية التي استنتجت الآتي:

في عام 2024 سيصل الدين الأميركي إلى 140% من الناتج المحلي الإجمالي، وسيبلغ صافي الزيادة في الدين ما بين 10 آلاف – 15 ألف مليار دولار من عام 2019 إلى عام 2024. ووصولاً حتى عام 2028 تكون الولايات المتحدة قد أنفقت 1,5 تريليون دولار على مدفوعات الفوائد، أي نحو 25% من كامل الميزانية.

لم يحصل أي نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي الأميركي منذ عام 2007، فنمو الدين العام قد فاق النمو في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي خلال معظم السنوات منذ عام 2007. غير أن الحسابات الأميركية مليئة بالتلاعب بالأرقام. إن كلفة الحروب تخلق عجزاً كبيراً، وتزيد النفقات الاجتماعية بشدّة فتجعل من المستحيل تحقيق خفض حقيقي في النفقات.

يظن كثير من الأميركيين أن معاشاتهم التقاعدية هي نوع من العقود بينهم وبين الدولة. لكن الوضع ليس هكذا. فالمفروض من حيث المبدأ - نظرياً - أن تتم تغطية المعاشات التقاعدية والتكاليف الصحية عن طريق إنشاء الصناديق. المشكلة هي أنها، في واقع الأمر، بلا تغطية في أي صندوق! إنه نقص هائل في التغطية، يقدّره مكتب الميزانية الحكومي بـ 46,7 تريليون دولار (المصدر: التقرير المالي للحكومة الأميركية لعام 2017).

وفقاً لتقديرات مجموعة أوارا، سوف تلتهم الفوائد، والمعاشات التقاعدية، وأكلاف الصحة، سويةً 59% من الميزانية الاتحادية في عام 2028. أما انفجار الديون عام 2020، والزيادة المتطرفة في البطالة بسبب وباء كورونا، فسوف يفوقان حتى توقعات هيليفيغ القاتمة. فبحسب إحصائيات حكومة الظل، كان المعدل الحقيقي للبطالة في الولايات المتحدة في تموز هذا العام 30%.

في عام 2018 ازدادت نفقات الفائدة إلى 7% من ميزانية الدولة، وهي بحد ذاتها نسبة كبيرة جداً، أما لو كان هيليفيغ على حقّ ونفقات الفائدة اليوم قد وصلت إلى 25%، فالوضع نفسه يخبرنا بأنه ليس وضعاً مستداماً أبداً.

* بول ستيغان هو أحد أبرز المحللين الجيوسياسيين في النرويج واسكندنافيا
ترجمة سمير طاهر

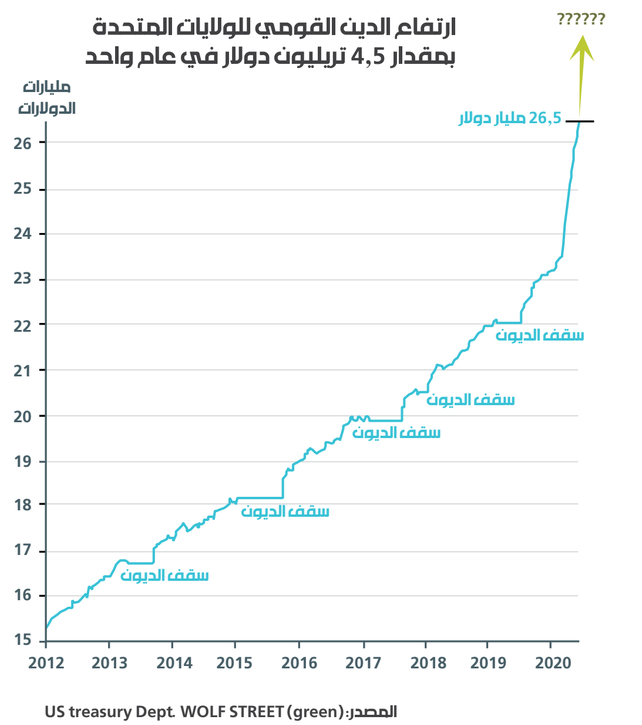

قراءات

مقال

المصير المحتوم

فرحات اسعد فرحات *

كانت المخاطر تقتصر على خضّات، إنما ليس لقضم حقوق المودعين وجنى عمرهم. بدا الأمر بسياسة سُمّيت الهندسات المالية التي تقضي بجذب الدولارات من الخارج وإيداعها في لبنان بالليرة المثبتة رسمياً، قبل أن يقرر مصرف لبنان في آب - أيلول 2019 وقف دعم الليرة وتركها تنهار بما بدا أشبه بسرقة مباشرة ومتعمّدة لثروات المواطنين

تاريخ الاقتصاد اللبناني، منذ الاستقلال، لم يكن سوى جنّة لأصحاب المال المرضي عنهم. معيار الاستمرار والتطوّر في العمل الفردي والتجاري لم يكن يوماً التفوّق في البناء والتطوير والريادة، بل القرب من مراكز القرار، من أصحاب السلطة والمال. هؤلاء هم القاضمون على المصالح الرئيسة والوكالات ورأس المال، والمتحكمون في مسارات السياسة والاقتصاد والاجتماع. هكذا أراده المؤسسون الأوائل أمثال ميشال شيحا؛ واحة يرتاح بها هؤلاء كيفما شاؤوا ويحافظون على مصالحهم كيفما ارتأوا. كان الانتداب والاستقلال ورجاله حماتهم مع انطلاقة عمليات المصاهرة بين المال والسياسة. صحيح أنه لم يكن بمقدور ميشال شيحا الوصول إلى رئاسة الجمهورية كونه كان من الأقليات، لكن كانت له اليد الطولى في كتابة الدستور، والتأثير بالسياسة الداخلية عبر صهره بشارة الخوري (أول رئيس للجمهورية بعد الاستقلال) ومن يقترحهم عليه لتولي مناصب عامة في الدولة.

استمرّ تحكّم هؤلاء بمسارات لبنان حتى مطلع السبعينيات. ظهر المال الفلسطيني منافساً لهم، ثم تبعه مال الجمهوريات الملكية الذي انهمر على أشباه الأحزاب والميليشيات التي أدارت البلاد بفعل السلاح والجريمة لنحو عقدين. ومع اتفاق الطائف، أتى اللبنانيون من أثرياء النفط للاستثمار في لبنان، ما أسهم في إعلاء شأن عائلات محدّدة بفعل الثروة والنفوذ السياسي والصفقات العمومية، فانضمت هذه العائلات إلى لائحة المتحكّمين بالبلاد أصلاً من دون أي تغيير اجتماعي.

وبرغم كل ما يتردد عن أن اللبناني يمتاز بمبادرته الفردية، لكنّ اللبنانيين الذين استثمروا في لبنان واستمروا لأجيال خارج منظومة العائلات، كانوا معدودين ونجاحاتهم محدودة؛ طوال الفترة الماضية، لم يوجّه المتحكمون بالسلطة النقدية وبالمصارف، الرساميل نحو تمويل القطاعات الإنتاجية، بل نحو التمويل الاستهلاكي للأفراد عبر قروض استهلاكية (بطاقات مصرفية، قروض شخصية، وقروض سيارات، الخ). غالباً، كان هذا النوع من التمويل يصبّ في مصالح المتحكمين ووكلائهم. وما خصّص لتمويل المبادرين الشباب والمشاريع الصغيرة في القطاعات كافة، تركّز في قطاع الخدمات (مطاعم، نوادٍ ليلية)، وكان نادراً في قطاعي الصناعة والزراعة.

اقتصر الأمر على برامج محددة ممولة من البنك الدولي والبنك الأوروبي للاستثمار، (مشروع كفالات للقروض الصغيرة والمتوسطة مثالاً)، في ظل لا رقابة على المشاريع المنفذة وضرورة وجود ضمانة عقارية، ما يتنافى مع الهدف الأساسي بتقديم كفالة مصرفية بناءً لدراسة الجدوى الاقتصادية. وبالتالي أسهم الأمر بشكل محدود واقتصر على الأقدر وليس على الأجدر.

إسهام التعليم الممول من بعثات دينية وسفارات أجنبية، بين نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر، تركّز في أقضية محدّدة (جبل لبنان)، ثم تبعه المال القادم من الخليج العربي (تأسيس المقاصد في بيروت). كما أن مال الاغتراب مع الاستقلال بداية، ثم في فترة الخمسينيات، أسهم في تطوير الحركة العمرانية وفي إنشاء مدارس ومهنيات (الكلية العاملية) ساهمت مباشرة في التطوّر الثقافي والاجتماعي والعلمي لأبناء مناطق جديدة (أبناء الجنوب والنبطية). كما أن البعثات الأجنبية إلى الاتحاد السوفياتي، طوال فترة الستينيات والسبعينيات ساهمت مساهمة كبرى في تعليم أبناء طبقة معينة. هؤلاء عادوا إلى لبنان وعملوا في قطاعيه الخاص والعام (أطباء، مهندسون وأساتذة جامعيون).

وبفعل الاعتداءات الإسرائيلية منذ السبعينيات والثمانينيات، هاجرت اليد اللبنانية الماهرة إلى الولايات المتحدة الأميركية وأستراليا حيث استقرت ولم تعد إلا لقضاء الصيف.

في هذا الوقت، كانت العائلات المتحكّمة مستمرة في مواصلة تحقيق الثروات ومضاعفتها في مقابل مبادرين ريادييين حاولوا فكّ القيود ونجحوا في مبادين جديدة، إلا أنهم كانوا من غير المرضي عنهم. لم يكونوا سوى وقود في بناء مؤسسات ناجحة. في البداية عملوا تحت رقابة أمراء السلطة ثم تحت رقابة وتسلّط أمراء الحرب - أصحاب الأمر في فترة الحرب والسلم المصطنع في ما بعدها - الذين تحكّموا في أصولهم وثرواتهم. لكن سرعان ما استسلم المبادرون بعدما جرت السيطرة على مؤسساتهم، وقضمت حقوقهم على يد الدولة ورجالها. أصبح بناة تلك المؤسسات رماداً منثوراً، فهاجر منهم البعض، ومات البعض الآخر بحسرة على جنى عمره. اليوم ها هو التاريخ يعيد نفسه!

لبنان وطن المعايير المزدوجة وقضم الحقوق. الأمثلة عديدة في كل وقت وحين. كان التجارب ما تلبث أن تعيد نفسها. بعضها متدارك، وقصصهم معروفة نتيجة نجاحات أصحابها الكبيرة والتي لا مجال لإخفائها، أو التغاضي عنها - رغم رغبة أصحاب الأمر في تشويه صورتهم - إلا أن قصص المئات وربما الآلاف غيرهم ما زالت خافية عن العيان والجمهور بسبب غياب أصحابها، أو خوفهم، أو عدم رغبتهم بالبوح عما آلت إليه أوضاعهم. كما قد تكون ناتجة عن هجرتهم، وضياع أي رابط مع البلد الذي بنوا فيه أول لبنة من لبنات العمر.

■ يوسف بيدس انشأ هم مصرف في الشرق الأوسط في عام 1951: بنك انترا

في عام 1965، أي بعد 14 عاماً، بلغت قيمة ودائعه 756 مليون ليرة. (كانت قيمة الدولار الأميركي ثلاث ليرات في حينه، أي إن الـ756 مليون ليرة كانت تساوي 252 مليون دولار. وبنتيجة التضخم السنوي للدولار بمعدل 3,9%، فإن القدرة الشرائية للدولار في ذلك الوقت أهمّ من اليوم، فمليون دولار واحد في عام 1965 يساوي في عام 2020 ما يزيد عن 8 ملايين دولار. بأسعار اليوم، فإن قيمة ودائعه تفوق مليار دولار؛ وبالمقارنة مع أغنى رجل في العالم في عام 1966، رائد صناعة النفط الأميركية بول غيتي J. Paul Getty الذي قُدرت ثروته في حينه بنحو 1,2 مليار دولار، ندرك قيمة إنترا وحجم الثروة التي كان يديرها هذا المصرف، فضلاً عن امتلاكه 4 مصارف تابعة في لبنان وعدداً من المصارف في الخارج (بنك الشماس – نيجيريا)، و48 شركة محلية ودولية، (في لبنان: طيران الشرق الأوسط – الخطوط الجوية اللبنانية، ستوديوهات بعلبك، مطبعة الشرق الأوسط للتصدير، شركة التلفزيون اللبنانية، شركة الترابة اللبنانية، شركة راديو أوريان، شركة الملاحة البحرية اللبنانية، الشركة العقارية والمالية لمرفأ بيروت... وفي فرنسا: شركة أحواض بناء السفن دي لاسيوتا...)، وامتلاكه عقارات في نيويورك وباريس وعواصم أخرى. ورغم الإفلاس المصطنع وقضم الحقوق، والفساد، والسرقات، والتوظيفات الزبائنية، ما زالت أصول انترا تدرّ الملايين على الدولة اللبنانية لغاية يومنا هذا.

كيف ساهمت السياسة في إفلاس بنك انترا؟ حاجته إلى سيولة مؤقتة رفضها مصرف لبنان والحكومة في حينه. بل عمل الطرفان على دعم رغبة الزبائن في إشاعة أجواء تعثّر المصرف، وأصدرت مذكرة توقيف بحق مساهميه وأبرزهم بيدس الذي أصبح مطارداً في العالم هارباً من وجه العدالة إلى أن توفي في سويسرا. بإفلاسه، خرج لاعب قوي من السوق المالية اللبنانية والعربية، وتضعضعت الثقة في القطاع المالي الداخلي، فانخفض عدد المصارف الوطنية في لبنان من 55 مصرفاً عام 1965 إلى 38 عام 1969 ثم إلى 25 مصرفاً عام 1974. بعدها استحوذت المصارف الأجنبية على حصة سوقية وازنة في لبنان والدول العربية على حساب المصرف اللبناني، ما سهّل خروج الرساميل العربية من لبنان إلى عواصم مالية عربية "قيد التصنيع"، وعواصم دولية.

■ منير ابو حيدر، اسّس شركة طيران عبر المتوسط TMA في عام 1953

الشركة تخصصت بالشحن الجوّي وانطلقت أعمالها بطائرة صغيرة مستأجرة ماركة Avro York وبسعة لا تزيد عن كونتينر واحد. انطلقت الشركة من خلال عقود نقل البضائع أسبوعياً إلى الظهران (السعودية)، ثم تطوّر عملها بعد عقود مع شركات مختلفة وصولاً إلى إيران. عندها استأجرت الشركة طائرات إضافية وشحنت كلّ أنواع السلع شرقاً وغرباً إلى أن تمكنت من شراء طائراتها الخاصة. بعد 15 عاماً على التاسيس، أصبحت TMA تطير إلى بلدان الشرق الأوسط وأوروبا، الهند، اليابان، وغيرها. وفي عام 1967 أصبحت طاقة شركته 50 مليون طن - ميل، واشترت طائرتي بوينغ، وأصبح دخلها السنوي 15 مليون دولار.

في مطلع السبعينيات، أصبحت شركة بوحيدر في المركز الرابع عالمياً في مجال الشحن الجوي، قبل أن تتراكم الخسائر بسبب تداعيات الحرب الأهلية اللبنانية. طلب بوحيدر مساعدة مادية من الحكومة للبقاء والاستمرار، إلا ان طلبه رُفض، فاضطر إلى بيع شركته والهجرة. وللمفارقة، اثبرت الحكومة إلى مساعدة الشركة الجديدة التي دفعت خمسة أضعاف الثمن المطلوب للحصول على TMA.

■ جميل سعيد، هي قصّة رجل اعمال لبناني ولد في سيراليون - افريقيا لأب لبناني وام افريقية

تطوّر عمله هناك ليمتلك أكبر شركة لتجارة الألماس بالتضامن مع الحكومة. وأسّس شركة أخرى لصيد السمك تسيطر على كلّ العمليات البحرية في تلك البلاد. في مطلع التسعينيات رغب في العودة إلى لبنان بعد انتهاء الحرب الأهلية لتأسيس أعمال متعدّدة في الجنوب لكنه خسر جزءاً كبيراً من استثماراته في لبنان وعاد إلى افريقيا بكفّي حنين.

هذه بعض الأمثلة الفردية عن لبنانيين استثمروا في لبنان وكان مصير استثماراتهم الهجرة. في المقابل، إن الأشخاص الذين قضموا حقوقهم عاشوا متنعّمين في لبنان محميين بقوة طوائفهم ورجالاتها وتلك العائلات.

الأمثلة الجماعية في إفقار شعوب وطوائف بأكملها قد لا تتكرر كثيراً، وقد تندر عالمياً، إلا أنها حدثت في لبنان أخيراً. تقدّر ودائع الجنوبيين في المصارف اللبنانية بأكثر من خمسين مليار دولار. هذه المبالغ كانت حصيلة تعب سنين، ونتاج استثمارات في دول شتى من الأميركيتين، والبلدان الخليجية وخصوصاً في الدول الأفريقية التي هاجروا إليها منذ بداية القرن التاسع عشر.

شكّلت المصارف اللبنانية عاملاً جاذباً لودائع هؤلاء بسبب ضعف الخدمات المالية في البلدان التي عملوا فيها، واللااستقرار السياسي، والفوائد المرتفعة محلياً. كانت المخاطر تقتصر على خضّات، إنما ليس لقضم حقوق المودعين وجنى عمرهم. بدا الأمر بسياسة سُمّيت الهندسات المالية التي تقضي بجذب الدولارات من الخارج وإيداعها في لبنان بالليرة المثبتة رسمياً، قبل أن يقرر مصرف لبنان في آب - أيلول 2019 وقف دعم الليرة وتركها تنهار بما بدا أشبه بسرقة مباشرة ومتعمدة لثروات المواطنين. في ذلك الوقت، توقف الدعم عن السلع الرئيسة فوقف المواطنون طوابير على محطات الوقود وصولاً إلى الثورة الشعبية العارمة في 17 تشرين الأول 2019. يومها أغلقت المصارف نحو ثلاثة أسابيع، وفرضت قيوداً على حرية حركة الرساميل. عملت المصارف على تقطير ودائع غالبية المودعين، بينما فتحت التحويلات على مصراعيها للمودعين المرضي عنهم. هكذا هربت مليارات الدولارات إلى دول شتى وحُفظت قيمة ثرواتهم.

وفي ضوء توقف الحكومة اللبنانية عن سداد ديونها (آذار 2020) وإقرار حكومة حسان دياب خطة اقتصادية وضعتها بالتعاون مع المستشار المالي لازار، تنادت جمعية مصارف لبنان إلى رفض الخطة ووضع خطة مقابلة (أيار 2020) من أبرز ما تضمنته إنشاء صندوق سداد الديون الحكومية توضع فيه كل أملاك الدولة اللبنانية (الاتصالات، أراض ومشاعات، الأصول العقارية، حقوق الاستغلال، الامتيازات "الواجهة البحرية في لبنان...") بقيمة مقدّرة بأربعين مليار دولار. وطلبت أن يُصدر الصندوق، بقيمة موازية، أوراق مالية لحامله ذات أمد طويل محمية من المخاطر ومقوّمة بالدولار وليس بالعملة الوطنية، مقابل تسوية نهائية لديون مصرف لبنان على الحكومة، على أن تهتم الدولة في خدماتها الأساسية (الدور الكلاسيكي للدولة).

تطوّرت المحادثات بعد ذلك، من إخضاع الصندوق لإدارة مصرف لبنان، إلى وضعه تحت إدارة مشتركة من المصارف ومصرف لبنان. وفي حال تخلّف الصندوق عن إدارته بالشكل المطلوب لتحصيل الإيرادات تصبح ملكيته للمصارف الخاصة عوضاً عن ديونها للدولة اللبنانية (الديون بالليرة اللبنانية والتي ترغب المصارف بقبضها بالدولار وتقويمها بأصول بالدولار الأميركي لا الليرة - عملة القرض والسداد). لذا، نتيجة فساد غالبية من في السلطتين التشريعية والتنفيذية المدعومين من تكتل العائلات الأوحد الحاكم الأساسي والمالك للأصول الخاصة، ها هي أصول جديدة ستنضم إلى لائحة أصوله ويتم القبض عليها في أسوأ طرح يشهده العالم. سرقة لا مثيل لها، وأخطر ما يحضّر حالياً.

في المقابل تُترك الدولة لمصيرها هي وموظفوها، ولإنفاقها على خدماتها ومنها النفقات الصحية والتعليمية، في ظل اللارقابة على الإيرادات الجمركية ولا الضريبية والتي تندر أن تصل كاملة إليها خاصة مع الفساد والتهرب الضريبي والانهيار المالي - النقدي - الاقتصادي. هذا الانهيار أدّى إلى إفلاس شركات وانخفاض أرباح من لم يفلس وتدهور إيرادات أصحاب المهن الحرة. هذا يعني أن إيرادات الخزينة من الضرائب ستنخفض هي أيضاً. وعلى الجانب الآخر، يبقى هناك سؤال: كيف تسدّد الدولة أموال اليوروبوند (القروض بالعملات الأجنبية للجهات الأجنبية)؟ ما موقفها التفاوضي مع أولئك في ظل انخفاض حجم أصولها، وانخفاض إيراداتها؟ ألا يجب محاسبة المصارف الخاصة على فشلها في تنويع استثماراتها، وإدارة أموال مودعيها في موازاة البحث عن سبل لتقويم أوضاعها؟ من يحفظ قيمة أصول الدولة لجميع المواطنين؟ من يضمن حقوقهم في أن تكون دولة قادرة على تأمين خدمات صحية وتعليمية ذات جودة عالية؟ دولة قادرة على الإنفاق الاستثماري الرأسمالي في قطاعات شتى؟

ما مصير المودعين الذين وثقوا بوجود هيئات رقابية (مباشرة: لجنة الرقابة على المصارف ومصرف لبنان، وغير مباشرة: وزارتا المالية والاقتصاد)؟ فهي لم تكن تقوم بدورها طيلة السنوات السابقة وتركت أموال المودعين لقمة سائغة للمصارف وجشعهم. ما كمية الذلّ التي شعر بها المودعون وهم يترجّون المصارف للحصول على إيداعاتهم بينما السلطة خافتة ومصرف لبنان استقال عن أداء دوره واستكان للمصارف؟ ما مصير الودائع وباي عملة ستقوّم بما أن المصارف تريد تقويم ديونها بالدولار؟ هل ستقوّم إيداعات المودعين بقيمة الإيداع أم بما أصبحت عليه بفعل الانهيار وبالتالي مراكمة أرباح لفئة على حساب جمهور المودعين؟ لم لا يزال السعر الرسمي هو 1500 ليرة لكل دولار أميركي، أليس لحفظ قيمة الدين العام؟ وبالتالي لمصلحة المصارف؟ من يضمن مصالح المودعين، جميع المودعين؟ ما مصير المواطنين بينما دولتهم تتنازل عن أحقيتها في أصولها لمصلحة فئة منهم أقدر أن تضمن مصالحها من غيرها؟ هل لبنان وطن لجميع أبنائه؟

صحيح أن التجارب منذ ما قبل الاستقلال إلى أمسنا غير مشجّعة على الإطلاق في الإيمان بوجود دولة قادرة وفاعلة تضمن حقوق جميع المواطنين أينما استقروا على الأرض اللبنانية - ما عدا تجربة فؤاد شهاب البيتيمة - إلا أنه من غير المنطقي، أن نرى استكانة الدولة لسلطة أصحاب الأمر من قبل، ومن بعد «تجار الهيكل». استكانة لتلك العائلات المتحكمة في الأصول وأصحاب المصارف الكبرى ومئات الوكالات، وبالتالي ننتقل من جمهورية لبنان إلى جمهوريات العائلات المتحكّمة، فنصبح عبيداً لها!

*باحث ومستشار اقتصادي

كتاب

وفرة الثروة وندرة رأس المال

حلّ التناقض

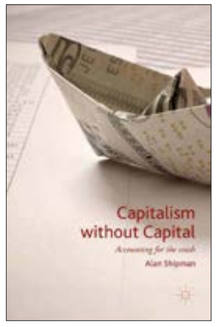

نيك جونسون

يبدو أن إحدى الظواهر الاقتصادية الرئيسية في عصرنا هي التراكم الهائل لثروة النخبة وسط تزايد عدم المساواة داخل الدول حتى عندما كان في الإنتاج والإنتاجية، لا سيما منذ الركود العظيم، متواضعاً في معظم أنحاء العالم.

في كتابه "الرأسمالية من دون رأس المال" يجمع الآن شيبمان ثروة من الأفكار الاقتصادية، من نظرية فائض المدخرات العالمية وخلافات كامبريدج في نظرية رأس المال إلى كتابات توماس بيكيتي حول عدم المساواة، ليقول إننا نعيش في عصر "الثروة" الوفيرة إلى جانب نقص الأصول الرأسمالية المنتجة الحقيقية. ولا يزال النمو في الأخيرة هو المحرك لارتفاع مستويات المعيشة للأغلبية.

يقضي شيبمان بعض الوقت في مناقشة معاني الثروة ورأس المال، وهو أمر لا يزال مهملاً في علم الاقتصاد السائد. وينتقد خلط بيكيتي بين الاثنين، بحجة أن الأصول مثل السكن يمكن أن تكون ثروة، لكن قيمتها لا تساهم كثيراً في ارتفاع مستويات المعيشة وتراكم رأس المال على المدى الطويل. تميل التقلبات في أسعار المساكن إلى إعادة توزيع الثروة أكثر من خلقها للاقتصاد ككل. يخضع الإسكان والأصول المالية على نطاق أوسع لمكاسب وخسائر «رأس المال»، مما يربك الأمور عندما يتعلق الأمر بتعريف الثروة ورأس المال بشكل منفصل.

تنصّ فرضية فائض المدخرات العالمية، على أن فائض المدخرات الإجمالية على الاستثمار في اقتصادات مثل الصين واليابان وألمانيا، ولا سيما في أوائل العقد الأول من القرن الحالي، أدّى إلى انخفاض أسعار الفائدة في جميع أنحاء العالم، ما أدى إلى حدوث طفرات في أسعار الأصول في العديد من الاقتصادات، أولاً في الأسواق المالية ثم في السكن. وقد ساعد ذلك على تعزيز النمو الاقتصادي لفترة من الوقت، لكن ثبت في النهاية أنه أمر غير مستدام عندما ثبت استحالة استمرار الاتجاه المرتبط بارتفاع الديون.

هكذا وجدت الكثير من هذه المدخرات الزائدة طريقها إلى الأصول المالية بدلاً من الاستثمار في قدرة جديدة لدفع نموّ أسرع في النشاط الإنتاجي. يبدو أن الحوافز للاستثمار في رأس المال الإنتاجي الجديد قد تضاءلت بينما شجعت الثروة المالية المتزايدة تضخم أسعار الأصول ربطاً بتوقع ارتفاع أسعارها.

إذا وافقنا على الفصل الوظيفي بين معنيي الثروة ورأس المال، فإن النموّ في قيمة الأول قد تجاوز الثاني. نتيجة لذلك، كان هناك نقص نسبي في عرض الأصول الجديدة «القادرة على تخزين الثروة وزيادتها بشكل موثوق» وفقاً لشيبمان، ما أدى إلى تضخم أسعار الأصول وجذب مدخرات جديدة إلى الأصول المالية. تغذّى تضخم أسعار الأصول على نفسه، وقلّل من الحوافز للاستثمار في توسيع القدرة الإنتاجية الحقيقية. هكذا نشأ فائض من الثروة القابلة للاستثمار إلى جانب نقص الأموال المخصصة للاستثمار الصناعي. بعبارة أخرى، لدينا ندرة في السلع الرأسمالية الحقيقية مقابل تركّز متزايد للثروة ناتج من تضخّم أسعار الأصول وندرة إصدار الأصول المالية الجديدة لتمويل الاستثمار الإنتاجي المتزايد.

هذه العملية غير مستدامة، لأن ارتفاع أسعار الأصول المالية يعتمد في نهاية المطاف على النمو الاقتصادي الحقيقي الذي يعتمد بدوره على زيادة الإنتاجية من زيادة الاستثمار المنتج. ورغم التوسع الحديث في تعريفات رأس المال، في مجالات مثل رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي وما إلى ذلك، لا يزال الاستثمار في المعدات والقدرات الجديدة أمراً حيوياً لرفع مستويات المعيشة في البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء. لكن الاقتصاد العالمي اليوم يشهد انفصالاً بين الثروة ورأس المال، على حدة.

يناقش كتاب شيبمان جميع أنواع القضايا ويثير أسئلة لا يحاول الإجابة عنها. لكن ما سأحاول الإجابة عليه هو سبب تراجع الاستثمار لجهة صلته بفائض المدخرات.

بالنسبة لي، فإن الحجة الأكثر إقناعاً هي أن وفرة المدخرات نفسها هي الجانب الآخر من نقص الاستهلاك، أو انخفاض في حصّة الاستهلاك من الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للإنتاج. الفرق بين الاستهلاك والإنتاج هو المدخرات. إذا لم يقابل هذه المدخرات استثمار في طاقة إنتاجية جديدة، فقد يؤدي ذلك إلى إضعاف الطلب المحلي. بدلاً من ذلك، يمكن أن تجد فائض المدخرات طريقها إلى المضاربة على الأصول المالية، أو يمكن تصديرها إلى الخارج. لأن المدخرات والاستثمارات العالمية يجب أن تتوازن، فإن زيادة المدخرات على الاستثمار في بلد واحد يجب أن تعني أن هناك فائضاً في الاستثمار على المدخرات في بقية العالم. إذا تم بالفعل تصدير فائض المدخرات من البلد الأصلي فسينتج عنه مزيج من زيادة الاستثمار وانخفاض المدخرات (وبالتالي زيادة الاستهلاك) وزيادة الديون في بقية العالم.

* نشر في: The socialist & The Political Economy of developement

مقال

متوسّط العمر سيتهاوى أثر الأزمة كأثر الحرب

جورج سالم

اللبنانيون يعانون من أزمة وجودية سببها «لبنان» الذي يشكّل آلية تنفيذ الأوامر الإمبريالية ببنيته المستقاة كولونيالياً. هي أزمة تتعلق بمؤشرات استمرار الإنسان. معظم البلدان التي مرّت بأزمات مالية ونقدية مماثلة أو حتى أقلّ تعقيداً، برزت فيها تداعيات جديّة وحاسمة عن نوعية الحياة. المؤشّر الرئيس هنا يتعلق بمتوسط العمر المتوقع. فالأزمات المالية المترتبة على الفقاعات، لها تأثير واضح على متوسط العمر المتوقع، كما لو أن الدول التي حصلت فيها كانت تعيش في حالة حرب. أينما حصلت هذه الأزمات، تراجع معدل العمر المتوقع عند الولادة. أينما حصلت هذه الأزمة جاءت النتائج واحدة سواء في الاتحاد السوفياتي، والأرجنتين واليونان وسواها. في روسيا، عندما انهار الاتحاد السوفياتي، كانت علاقة حدّة الانهيار بتدني متوسط العمر المتوقع، مماثلة لعلاقة الانهيار الناتج عن الحرب العالمية الثانية. وفي اليونان مثلاً الاستشراف السكاني يدلّ على تدني عدد السكان بنحو الربع في العقد المقبل. اليونان مقبلة على انحسار ديموغرافي لم يسبق له مثيل.

هذه الأزمة الوجودية ليست مرتبطة بالسلع الأساسية الكافية للاستمرار بالحياة فقط، مثل الغذاء، بل هي تشمل غالبية القنوات التي من شأنها إعادة إنتاج الحياة مثل المؤسسات الحكومية ونفقاتها. هذه المؤسسات قابلة للانهيار في ظل أزمة كهذه. انهيار المؤسسات يعني انهيار قدرة المجتمع على إعادة إنتاج نفسه. حاجة المجتمع الوجودية مرتبطة بتكوينه. الأكيد هنا أن الخصوبة سوف تنهار وسينهار معها المجتمع بما فيه. لا نبالغ إذا قلنا بأن متوسط العمر المتوقع عند الولادة في لبنان سيتراجع بأكثر من عشرين سنة إذا بقيت الحال على ما هي عليه اليوم من تراجع في قطاعات الصحة والتعليم والمياه والكهرباء والدواء وارتفاع مستويات التلوّث بشكل يهدد الحياة. طبعاً هذا لا يعني أن الوضع كان مثالياً، بل كان وضعاً سيئاً لكن ما سيكون هو أسوأ .

هذه الأزمة تشكل مسألة وجودية للإنسان لا ترتبط بالمذهب والدين والسياسة. فهي ستأتي على الكل بدرجات متفاوتة. فالثري مثلاً يمكنه تفادي الآفات، لكن التدهور البيئي والأمني والصحي سيخفض نوعية حياته، هذا إذا بقي في لبنان. وبالتالي فإن مواجهة هذه الأزمة والحدّ منها يتطلبان نوعاً من الالتقاء على القواسم المشتركة الدنيا من أجل الحدّ من الانهيار. هذا يعني أنه يجب التركيز على الطبابة، التعليم، البيئة، التلوّث والأمن. فالمجتمع يحتاج حالياً إلى أسس تبقيه في حالة صمود في مواجهة الأزمة. حتى لا يترك الأمر مجالاً للالتباسات والإجابة عن الأسئلة المتصلة بما الذي يجب فعله، فلا بدّ أولاً من توصيف الواقع الذي كانت الأزمة نتاج له على مدى السنوات الثلاثين الماضية. أو كي لا نقول بأن السياسات والسياسيين هم مسببو الأزمة، أي حتى لا نشخصن أو نشيّئ أسباب الأزمة. فالأزمة نتاج علاقات اجتماعية تاريخية ضَعْ فيها من شئت من السياسيين وستجد النتيجة نفسها. التغيير يتطلب تغييراً في التاريخ وموازين قواه.

أما تحليلياً، فخلال العقود الثلاثة الأخيرة، مارست السلطة سياسات انكماشية. مصدرها الأساسي سياسة كليّة هي سياسة التقشّف. على صعيد الاقتصاد الكلي، كانت هناك سياستان: السياسة المالية والسياسة النقدية. ما حصل في السياسة النقدية، هو أننا كنّا فاقدي السيادة من خلال تثبيت سعر العملة الوطنية. وبدلاً من وضع الأموال التي تأتي إلى لبنان في السوق الوطنية لتوسيع الاقتصاد الإنتاجي، كنا نقوم بالعكس. ثبّتنا سعر الليرة مقابل الدولار، ما أدّى إلى ارتفاع في سعر الفائدة. وبدلاً من أن نخلق مرونة، وأن نخلق اعتمادات تقوّي الاقتصاد الإنتاجي، كانت هذه الأموال تذهب إلى الاستهلاك وتموّل التدفقات الخارجية. لم تكن الأموال تُخصّص من أجل إعادة إنتاج الطاقات الوطنية.

أما السياسة المالية، فقد كانت انكماشية أيضاً. فالاستدانة بأسعار فائدة عالية، كما هو معروف، تخلق نوعاً من الانحسار في نفقات الدولة ويصبح معها الميزان الأساسي الذي تُنفق من خلاله الأموال على قطاعات الصحّة والتعليم وسواها، مخصّصة للإنفاق على مزيد من الاستدانة. في الفترة الماضية كان لدينا نقص في قدرتنا على سداد الدين ما أجبرنا على مزيد من الاستدانة لسداد أصل الدين وفوائده، وبالتالي كنّا نضطر أن نحقق فائضاً في الميزان الأساسي لهذه الغاية بدلاً من تخصيصه في الإنفاق على القطاعات التي تموّل خدمات عامة أو على البنية التحتية.

في الوقت نفسه، كانت نتيجة السياستين المالية والنقدية، في تفاعلهما مع بعضهما البعض، تراجعاً في حصّة الأجور من 48% إلى 21%. على مدى 25 عاماً حتى عام 2015. وبعد التضخم الحاصل اليوم ربما لن تتجاوز حصّة الأجور من الناتج أكثر من 15%، ما يعني ضريبة إضافية على الفقراء.

عموماً، ما يحصل في هذا النوع من التقشف هو انخفاض في معدلات خلق الوظائف، ما يعني أن معظم العمال يضطرون إلى العمل في وظائف ضعيفة الإنتاجية وقليلة الأجور أو الهجرة. فبدلاً من الحديث عن سلسلة الرتب والرواتب كان من الأجدر التكلم عن الإنتاجية التي توفر الأساس لارتفاع الرواتب. غاب الاقتصاد المنتج. غابت الإنتاجية وارتفعت أجور المحظوظين في القطاع العام كجزء من ريع جيوسياسي يغطي على الفقر الذي كان يتسارع.

زد على ذلك أن المنظومة الضرائبية لم تكن محفّزة للإنتاج في النشاط الاقتصادي. لم تكن هناك تركيبة ضرائبية تستهدف دعم الاقتصاد الإنتاجي بالأموال الواردة إلى لبنان. هذا الأمر كان عبارة عن جزء من السياسات المالية التي نفّذتها الحكومات المتعاقبة، فلم تحفّز الاستثمار المنتج على المدى البعيد. لقد حذفت السياسة النقدية السياسة المالية وغيّبتها كلياً وصار المنتج الوطني منوطاً بتسييل الموارد الوطنية.

ما كان محفّزاً، هو الاستثمار في العقارات والمضاربة. وصل بهم الأمر إلى درجة خلق أساطير وروايات عن ندرة الأراضي التي تؤدي إلى ارتفاع أسعار العقارات، بينما الواقع في الاقتصاد الرأسمالي هو أن الندرة ليست موجودة فعلياً، بل هي عامل مركّب ومصطنع.

أنجل بوليغان ـ المكسيك

والمستغرب فعلاً أن الناس صدقوا هذه الأساطير. مما لا شك فيه أن مدارس الإرساليات رسّخت الجهل.

وفي ظل سياسة تثبيت سعر الصرف الليرة مقابل الدولار، أي دعم الليرة وإبقائها ضمن مستوى الـ1507 ليرات وسطياً مقابل الدولار الواحد، كان القسم الأكبر من الدعم يذهب إلى فئات مستفيدة مقابل حصّة صغيرة للمستهلك. سياسة دعم الليرة كانت تفيد كبريات الشركات والمضاربين الماليين والعقاريين من خلال الفرق بين السعر الحقيقي لليرة وبين السعر المدعوم. كانت مستورداتهم تتم بسعر مدعوم لليرة، مثلها مثل عمليات الاستثمار والاستهلاك التي قاموا بها في الخارج. عندما يُحكى عن أن دعم الليرة هو دعم لسعر رغيف الخبز، فإن في المسألة مخادعة، لأن الناس يدفعون لدعم الليرة كلفة أعلى من مردود دعم السلعة الأساسية التي تشتريها.

ففي مقابل الأثرياء الذين اشتروا سلعاً رفاهية بأموال طائلة وبسعر 1500 ليرة لكل دولار وأرسلوا فائض أموالهم إلى الخارج، حصل الفقراء على رغيف خبز مدعوم. كانت السلع الأساسية تُشكل نحو خمس الاستيراد الكلي بينما نصف التدفقات المالية إلى لبنان كان يحوّل إلى الخارج. اليخت الذي اشتراه رجل أعمال أو سياسي، أو الاستثمار العقاري الذي نفّذته شركة أو أفراد عبر تحويل الأموال من لبنان إلى الخارج، أو أي مشروع قائم على تحويل من لبنان إلى الخارج، تم بسعر صرف مدعوم. استعملوا الدولارات التي كان يجب استعمالها في الإنتاج الداخلي والذي كان مموّلاً بدولارات أتت إلى لبنان من المغتربين ومن السياحة ومن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لإرضاء الطبقات المتحولة. هذه دولارات أتت بكلفة عالية ندفعها على سعر الفائدة التي نجذب بواسطتها الدولارات. ينطبق على هذا الأمر كل الأموال التي خرجت من لبنان. كان هؤلاء يحصلون على دولارات بالسعر الاسمي (1507 ليرات وسطياً) بهدف تحويلها إلى الخارج، بينما سعر الصرف الحقيقي الذي يعكس حجم التبادلات مع الخارج كان أضعاف السعر الاسمي. يجب أن نعلم بالتحديد ما كمية السلع المثالية المستهلك محلياً والتي كانت تموّل بليرات مدعومة، مقابل كميّة الدولارات الهاربة إلى الخارج أو تلك التي استعملت في الداخل كأصول مترفة. حصّة الفئتين الأخيرة أكبر بالتأكيد من حصّة السلع المثالية.

دعم الاستهلاك يتطلب زيادة الاحتياطات بالعملات الأجنبية، ويستوجب أيضاً سياسات انكماشية وزيادة الضرائب. هذه الدورة الاقتصادية الكليّة كلها كانت محسوبة لتسلب الناس أرزاقهم.

هكذا بدأت الأزمة. كنّا نعيش في أزمة كامنة تحت رماد دعم الاستهلاك. لو كانت هناك إرادة داخلية لما حصلت الأزمة أصلاً لأن غالبية الدين هو دين داخلي. كان يمكن معالجة الأمر بطرق أقلّ تطرّفاً من تلك التي تحصل اليوم. قبل أن تبيع المصارف ومصرف لبنان سندات الدين إلى الخارج، لم تكن لدينا مشكلة. حتى مع كمية خسائر ضخمة في المصارف، كان يمكن إبقاء المصارف «زومبي» ومعالجة باقي النواحي. اليوم بات الأمر يتطلب إغلاق الحسابات التي تتسرّب منها الأموال إلى الخارج حتى لا يتذبذب سعر الليرة. هذا يعني مراقبة الحساب التجاري (المبادلات مع الخارج) وتقييده ليقتصر على الأساسيات اللازمة للعيش وعلى الآلات الصناعية اللازمة لإعادة تكوين القطاعين الصناعي والزراعي. كذلك يجب مراقبة الحساب المالي: وقف خروج الأموال إلى الخارج واقتصار التحويلات على الضروريات. يجب أن يكون الأمر منظّماً وبتدخل مباشر من السلطة، وليس استنسابياً وعشوائياً كما يحصل اليوم. وللذين يقولون بأن هذا الأمر لا يعيد الثقة ويضرب فرص استقطاب لبنان للدولارات من الخارج، فإن قولهم فيه تجويف للوقائع وتقويض لقدرة السلطة والحكومة على إعطاء ضمانات للمستثمرين على المدى البعيد وفي قطاعات معينة مثل الصناعة والزراعة أو في خدمات أساسية مثل قطاع النقل أو الكهرباء أو سواهما. هذا المسار يتطلب وقف السياسات الانكماشية وتحويلها إلى سياسات توسّعية. يجب أن نخلق اعتمادات جديدة من أجل إعادة تكوين الاقتصاد الإنتاجي، وفتح أسواق جديدة للتصدير. أي يجب إعادة هيكلة البنك المركزي وخلق مصارف تمنح الاعتمادات للزراعة والصناعة.

عندما يكون لدينا «كابيتال كونترول» يضبط التدفقات النقديّة من وإلى لبنان، فإن هذا الأمر يسهم في تثبيت سعر الليرة بشرط أن تستمر الدولارات بالتدفق من الخارج، أي من المغتربين. نحن بحاجة إليهم اليوم ويجب أن نخلق لهم مؤسسات وكيانات مستقلة عن التركيبة السياسية وإشراكهم في مشاريع يستثمرون فيها.

توطئة هذا المسار تحتاج إلى قرار سياسي فوق العادة، ووعي يربط الناس بأزمتهم الوجودية. هذا الأمر صعب التحقق ولكن لا شيء يمنع من طرحه والعمل بشأنه. لأن أي مخرج آخر سيعيد دورة الاستهلاك الهدري، أي أن الناس يتعيّشون حياة أقل وأصعب. يتطلب الأمر نقلاً في الوعي السياسي. هذه فرضية يصعب تحققها في لبنان، وهي تحتاج إلى حماية شعبية من كل الفئات الاجتماعية. ما يدعو إلى التفاؤل اليوم هو أن صورة الولايات المتحدة بدأت تتشوّه وقوتها أفلت. وهذه الصورة كانت تقدم للناس على أن ما تفعله المؤسسات الموالية لأميركا هي على حق. هذا الأمر بان على أنه كذبة حتى في أميركا.

إذا لم تتماثل الحالة الوجودية مع وعي مرتبط بالأزمة، فإن رأس المال، كالعادة، سيأكل خدّامه، بمن في ذلك رؤساء الطوائف.

> لا نبالغ إذا قلنا بأن متوسط العمر المتوقع عند الولادة في لبنان سيتراجع بأكثر من عشرين سنة إذا بقيت الحال على ما هي عليه اليوم من تراجع في قطاعات الصحة والتعليم والمياه والكهرباء والدواء وارتفاع مستويات التلوّث بشكل يهدد الحياة